جامعة المنصورة

كليـة الآداب

تقييم الخطط الاستراتيجية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة سياسياً: وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، دراسة ميدانية على عينة من الخبراء في (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة)

إعـــداد

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم علم الاجتماع

جامعة جنوب الوادي- مصر

مجـلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة

العدد الحادى والسبعون – أغسطس ٢٠٢٢

تقييم الخطط الاستراتيجية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة سياسياً: وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، دراسة ميدانية على عينة من الخبراء في (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة)

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم علم الاجتماع

جامعة جنوب الوادي– مصر

ملخص البحث

إن الهدف العام للدراسة الراهنة؛ هو تقييم جهود الدولة المصرية عبر استراتيجيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتي تهدف –في بعض جوانبها– إلى حماية وتعزيز الحقوق السياسية لذوي الإعاقة، وقد تم هذا التقييم من منظور خبراء المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة، للتعرف على آليات تنفيذ الخطة الوطنية بجوانبها الاجتماعية والسياسية، القائمة على تحليل قدرات الدولة على تمكين ذوي الإعاقة سياسياً، عبر خطط مستقبلية تعمل على تأهيل القدرات الحكومية والمدنية للتعامل مع ذوي الإعاقة، وتنفيذ المبادرة الرئاسية لدمجهم وتمكينهم سياسياً، واستهداف البنية التحتية والتكنولوجية وتأهيلها، وقد اشتمل التقييم على الجوانب الإيجابية والسلبية لخطة الدولة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الكيفي، عبر تقنية المقابلة الاستطلاعية، وباستخدام "دليل المقابلة الاستطلاعية" كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب تحليل بعض (السجلات الرسمية والتقارير والإحصاءات) التي تم التحصل عليها من قبل المجلس القومي، أو المتواجدة على المواقع الإلكترونية الرسمية لهم، وقد اعتمدت الدراسة على عينة قوامها (٩٥ مفردة) تم انتقاؤهم بطريقة "العينة القصدية"، تضمنت (١٥) مفردة من الخبراء وبعض أعضاء إدارة (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة)، و(٨٠) مفردة من ذوي الاحتياجات الخاصة من المنتمين لثلاثة أحزاب سياسية وهم (حزب مستقبل وطن فرع الأقصر، حزب مصر بلدي فرع قنا، وحزب حماة وطن المقر الرئيس بالقاهرة)، وقد طرحت الدراسة تساؤلاً رئيساً مفاده: كيف يمكننا تقييم الخطط الاستراتيجية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة سياسيًا وفقًا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؟ وقد كشفت نتائج الدراسة؛ سعي الاستراتيجية الوطنية مصر٢٠٣٠؛ إلى الحد من عدم المساواة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، ومحاولة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم السياسية، في ضوء استهداف الدولة المصرية لبناء مؤسسات رسمية ومدنية فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المواطنين، مع تعزيز عمليات التعليم والتثقيف الجيد كعامل مساند لتأهيل ذوي الإعاقة سياسياً، والسعي الحثيث إلى تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة سياسياً، كما كشفت الدراسة وجود العديد من الحواجز السياسية والتحديات الاجتماعية التي تقيد ذوي الإعاقة من حقوقهم السياسية.

الكلمات المفتاحية: *الخطط الاستراتيجية، التمكين السياسي، ذوي الاحتياجات الخاصة، التنمية المستدامة.*

Abstract:

The main objective of the current study is evaluating efforts of the Egyptian state through its sustainable development strategy 2030, which aims - in some aspects - to protect and promote the political rights of people with disabilities. This is based on analysing the state's capabilities to empower people with disabilities politically, through future plans that rehabilitate government and civil capacities to deal with people with disabilities, to implement the presidential initiative to integrate and to empower them politically, as well as targeting and rehabilitating infrastructure and technology. Through this study, the concerned evaluation includes evaluating the positive and negative aspects of the state plan. For the main purpose of performing its objective, the current study relies on the qualitative approach, through the exploratory interview technique, and through using the "exploratory interview guide" as a basic tool for data collection, in addition to analyzing some (official records, reports and statistics) obtained by the National Council, or which are available on their official websites. Moreover, the study relies on a sample of (95) individuals who are selected using the "intentional sampling" method, which includes (15) individuals. Among the sample are the experts and some members of the administration (the National Council for Persons with Disabilities in Cairo), and (80) individuals with special needs belonging to three political parties, namely (Mostakbal Watan Party, Luxor Branch, Misr Baladi Party, Qena Branch, and Homat Watan Party, the headquarter in Cairo), The study raises a main question: How to evaluate strategic plans to empower people with special needs politically according to Egypt's vision for sustainable development 2030? The results of the study revealed that: The National Strategy for Egypt 2030 aims: to reduce inequality between persons with disabilities and others, to attempt to empower persons with disabilities of their political rights, in light of the Egyptian state's targeting of building effective, accountable and inclusive official and civil institutions for all citizens, while promoting quality education and education as a supporting factor for the political rehabilitation of persons with disabilities, and to do the best possible efforts to empower all women and girls with disabilities politically. The study also revealed the existence of many political barriers and social challenges that restrict people with disabilities from their political rights.

Keywords: Strategic plans, political empowerment, people with special needs, sustainable development.

.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة الراهنة حول ما يعانيه الصعيد العالمي والمحلي، من وجود أكثر من مليار شخص معاق، يواجهون العديد من أشكال الصعوبات المعيشية، ففي السنوات القليلة المقبلة، ستصبح قضايا الإعاقة ومشكلاتها آخذة في الازدياد، بسبب زيادة معدلاتها السنوية، وعدم تلقي الأشخاص ذوي الإعاقة الاهتمام اللازم، أو التمتع بحقوق متساوية مثل الآخرين؛ لذا فهناك حاجة ماسة لتغيير السلوك ووجهات

النظر الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، والاعتراف بأفعالهم وأصواتهم، بما يكفيهم للتغلب على القيود بأنفسهم، تحقيقاً لمبدأ المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا بدوره يؤدي دوراً مهماً في تحسين نوعية حياتهم وحياة عائلاتهم بشكل خاص، وتحقيق التنمية الاجتماعية للدولة بشكل عام. (Phnom Penh, 2012, PP 1-11)، لذا تناشد المنظمات الدولية – على رأسهم التحالف الدولي للإعاقة (IDA)– العمل على تحديد خطة استراتيجية وطنية للإعاقة في كل دولة، تنطوي على أهداف استراتيجية رئيسة، وترتكز على الحد من الفقر للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الجودة والمساواة في الخدمات الصحية، وكذلك إعادة التأهيل البدني والعقلي، وتوفير الوصول إلى العدالة والوقاية من التمييز وسوء المعاملة، وتمكينهم من المشاركة السياسية بكافة صورها، مع ضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات المرأة والأطفال المعاقين؛ في ظل تعزيز وتوسيع التعاون الدولي في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تسعى الدراسة الراهنة إلى تقييم خطة مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠ لدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً، في ضوء ما أكدته نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧، أن ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، يشكلون نسبة (١٠.٦%) من مجموع السكان، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المحيطة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧). ففي ضوء المادة ٨١ من دستور مصر لعام ٢٠١٤، قام الخبراء والمخططون في الحكومة المصرية بوضع رؤية مصر ٢٠٣٠ بشأن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، في جميع المناحي والمجالات، وما يهم الدراسة الراهنة؛ هي تلك الخطط المرصودة لدمجهم من الزاوية السياسية وآليات الدمج المتبعة، حيث تنص المادة سالفة الذكر من الدستور المصري، على ما يلي: "تكفل الدولة الحقوق الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة... وتكفل لهم ممارسة جميع الحقوق السياسية وإدماجهم مع المواطنين الآخرين، وفق مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص". كما تتجه الدراسة الراهنة إلى تقييم استراتيجية الحكومة المصرية في وضعها لقانون جديد للإعاقة يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف دعمهم وتمكينهم سياسياً، والمشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة في حوالي ١١٢ منطقة عشوائية في القاهرة، ضمن البرنامج الإقليمي لتطوير بعض المحافظات المصرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء أول مركز متقدم لهم والذي سيوفر ٦٥ فرصة عمل، ٧٠% منهم للأشخاص ذوي الإعاقة، في ضوء العديد من المشروعات الخدمية التي يتم تنفيذها في محافظات صعيد مصر بالتعاون مع مؤسسة (Terre des Home) للدفاع عن الحقوق وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً

(Ministry of International Cooperation, 2016, PP 41-42).

فضلاً عن ذلك، تهتم الدراسة الراهنة بالتقييم النقدي –عبر آراء الخبراء– للمحور الخامس المتضمن في رؤية مصر ٢٠٣٠ تحت باب العدالة الاجتماعية، وآليات تنفيذ هذا المحور، والعقبات المتوقعة، حيث ينص على ما يلي "ضمانة الحقوق السياسية والفرص لذوي الإعاقة على أساس الكفاءة ووفقاً للقانون، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والسياسي لهم، في ظل مجتمع يوفر الدعم والحماية للمهمشين والضعفاء". (Ministry of Planning Monitoring and Administrative Reform, 2013, P 13).

وعبر هذا الطرح؛ تتركز إشكالية الدراسة الراهنة، فيما يلي:

–تفسير الاستراتيجية المصرية لتمكين أصحاب الإعاقات سياسياً، عبر تقييم الآليات والسبل والعقبات المستقبلية، وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠.

–الوقوف على مستوى مشاركة الوزارات والمؤسسات والمنظمات الحكومية (وغير الحكومية) في تنفيذ هذه الاستراتيجية، والمساهمة في تطويرها وتحديد أولويات الأنشطة المستقبلية من خلالها.

–تطوير الاستراتيجية عبر الكشف عن الأسباب الكامنة وراء المعوقات المتوقعة، ووضع الإجراءات التي تعزز وتدعم الفرص الحالية في ضوء بنود الاستراتيجية محل الدراسة من الناحية السياسية.

–إظهار مستوى الإرادة السياسية للحكومة المصرية نحو تعزيز حقوق الحماية والمشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة.

– التعرف على أدوات قطاع الإعاقة وصلاحياته المستقبلية في البرنامج السياسي، والاستراتيجية التشريعية للدولة المصرية، والتي بدورها تحدد الإجراءات ذات الأولوية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

–ابتكار آليات جديدة بهدف التصدي للتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات دمجهم السياسي.

أخيرًا، شكل القانون الجديد للإعاقات في مصر عام ٢٠١٤، وتضمينه في رؤية مصر ٢٠٣٠، جدلاً واسعاً، من قبل المهتمين بشؤون ذوي الإعاقة، وطرح العديد من التساؤلات –والتي تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة عليها– ومن بين هذه التساؤلات؛ ما يلي: هل تمثل استراتيجية مصر ٢٠٣٠ خطوة حقيقية نحو تعزيز الدمج الاجتماعي لذوي الإعاقات سياسيًا؟ وهل ستحقق هذه الرؤية المساواة في الحقوق والحريات لذوي الإعاقة بالوصول لعام ٢٠٣٠ كما هو مخطط له؟ أم ستعرقل التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية تحقيق ذلك؟ كما أنه، هل ستحقق الاستراتيجية الوطنية الوفاء بكافة الالتزامات الدولية والإقليمية في شؤون أصحاب الإعاقات؟ أم ستتحاشاها كسابقاتها من الخطط؟

ثانياً: أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:

-من الناحية النظرية، أنها من الدراسات النوعية في فرع علم الاجتماع السياسي، والتي تهتم بوضع إطار علمي وبحثي لتحقيق المشاركة الحقيقية لجميع المواطنين -بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة- ودمجهم في العمليات السياسية، وبما يسمح لهم بالمشاركة المتساوية في الشؤون العامة، والحق في التصويت والترشح، والحق في الوصول للخدمة العامة.

-تحاول الدراسة الراهنة من الناحية التطبيقية، تقييم رؤية مصر ٢٠٣٠ من ناحية قدرتها على الدمج السياسي للمعاقين، في ظل العقبات التي يواجهها النشطاء السياسيين المعاقين، ومحاولة تشجيع الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية والأحزاب السياسية على مساعدتهم ودعمهم في الانخراط مع غيرهم في كافة العمليات الديموقراطية.

-عرضت الدراسة الراهنة أبرز العوائق السياسية والتشريعية في رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تحول دون مشاركة أصحاب الهمم في العملية السياسية بشكل فعال.

-تناولت الدراسة الراهنة الفئات الأكثر ضعفاً من أصحاب الهمم مثال ذلك؛ المرأة وكبار السن، ورصد الصعوبات التي يواجهونها في عمليات دمجهم السياسي.

-ربطت الدراسة الراهنة بين زيادة تواجد الأشخاص ذوي الإعاقة في الساحة السياسية المصرية بنسبة أكبر، وما يؤديه ذلك إلى إحداث تغيير مجتمعي تجاه قضاياهم الحياتية.

-ربطت الدراسة الراهنة بين استراتيجية مصر ٢٠٣٠ بشأن قضايا أصحاب الهمم، وبين بعض الخطط والاتفاقيات الدولية في ذات الشأن، مثال ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) والتي تنص على أهمية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وتدعو الدول الأطراف إلى ضمان تلك الحقوق.

-فندت الدراسة الراهنة الحواجز القانونية والمؤسسية والتواصلية والاجتماعية التي تعيق ادماج ذوي الإعاقات نحو ممارسة حقوقهم السياسية في مصر؛ وقسمتهم إلى: ١. الحواجز التي تمنعهم من التصويت، ٢. الحواجز التي تمنعهم من الترشح للانتخابات والمناصب العامة، ٣. والحواجز التي تمنعهم من ممارسة مشاركتهم المدنية (أي الحواجز التي تمنعهم من أن يكون لهم رأي في حياتهم) تحت قيود أهليتهم القانونية ووجود حالة طبية أو ضعف جسماني أو عقلي.

-قدمت الدراسة الراهنة العديد من التوصيات والمقترحات بهدف تعزيز السياسات والمخططات المستقبلية لدعم ذوي الإعاقات نحو مشاركتهم السياسية وتقليل آثار القيود الاجتماعية والثقافية حيال ذلك.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- الكشف عن أبرز أشكال التهميش التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة السياسية المصرية.
- تحليل أبرز البنود الواردة في قانون الإعاقات الجديد لعام ٢٠١٨، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقييم أبرز البنود التي تتناول حقوق المعاق السياسية في رؤية مصر ٢٠٣٠ وآليات تحقيقها.
- تفسير أسباب المشاركة الضعيفة لذوي الإعاقات في الحياة البرلمانية والمجالس المحلية في مصر.
- الكشف عن الطرائق الجديدة للمؤسسات الحكومية والمدنية في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة سياسياً.
- الكشف عن أبرز المبادرات والبرامج المقترحة من الحكومة المصرية لتدريب وتأهيل المعاق سياسياً وفقاً لرؤية ٢٠٣٠.
- تقييم الآليات الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة من ذوي الإعاقة في مصر.
- رصد أبرز التحديات التي تقف أمام ممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة لحقوقهم السياسية، وسبل علاجها مستقبلاً.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

في ضوء ما سبق عرضه تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: "كيف يمكننا تقييم الخطط الاستراتيجية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة سياسيًا وفقًا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؟". وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١. هل يعد ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المهمشة في الحياة السياسية المصرية؟ وما أسباب ذلك؟ وما أبرز الحقوق السياسية للمعاق التي ينص عليها قانون الإعاقات الجديد لعام ٢٠١٨ والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وكيف يتم تقييمها؟
٢. ما أبرز البنود التي تتناول حقوق المعاق السياسية في رؤية مصر ٢٠٣٠؟ وكيف سيتم تحقيقها؟ وكيف تضمن الدولة وفقاً لخطة ٢٠٣٠–إشرافاً، مراقبةً، وتنسيقاً– دمج ذوي الاحتياجات الخاصة لممارسة جميع حقوقهم السياسية؟
٣. كيف تتعامل المؤسسات الرسمية للدولة المصرية مع أصحاب الإعاقات استراتيجياً؟ وما الآليات الجديدة للمجتمع المدني نحو تمكين ذوي الإعاقة سياسياً في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠؟
٤. ما أبرز المبادرات والبرامج المقترحة من الحكومة المصرية لتدريب وتأهيل المعاق سياسياً وفقاً لرؤية ٢٠٣٠؟

٥. ما الخطط الاستراتيجية الخاصة بتمكين المرأة من ذوي الإعاقة سياسياً المتضمنة في رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟ وما سبل تحقيقها؟

٦. ما التحديات التي تقف أمام ممارسة ذوي الإعاقة لحقوقهم السياسية؟ وكيف يتم علاجها لتعزيز الممارسة في المستقبل وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠؟

خامساً: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى أربعة مفاهيم أساسية تتمثل في الآتي:

١. مفهوم الخطة الاستراتيجية (Strategic Plan):

اشتق مصطلح "استراتيجية" من الكلمة اليونانية "ستراتيجيا"، والتي تعني "القيادة العامة"، وهي عبارة عن "مجموعة متكاملة ومنسقة من الالتزامات والإجراءات المصممة لاستغلال الكفاءات الأساسية واكتساب ميزة تنافسية، بناءً على خطة شاملة لاستغلال الموارد ولتأسيس موقف ملائم لمنظمة أو دولة ما"، كما أنها "تلك الوسيلة السياسية التي تحقق الحكومات أو المنظمات من خلالها الأهداف المستقبلية". (Albadri, Fayez, Nasereddin, Yacoub Adel, 2019, P 277). وتبعًا لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي هو "العملية التي تقرر بها دولة ما إلى أين تريد أن تذهب وكيف ستصل إلى هناك، عبر تحديد المسار المستقبلي المقصود؛ واتخاذ القرارات اللازمة؛ وتحديد آلية الوصول للهدف المرجو (David Booth, 2016, P 18). وبحكم هذه المفاهيم، فالتخطيط الاستراتيجي هو "عملية رسمية ومنهجية تستخدمها أي مؤسسة أو مجتمع ما، لتحديد الأهداف المستقبلية وتحقيقها من خلال العمل الجماعي"، إذ يؤدي التخطيط الاستراتيجي اليوم دورًا مهمًا في إدارة العديد من الحكومات والوكالات الحكومية والمنظمات غير الربحية (Melvin J. Dubnick, et al, 2020, P 691). كما تستخدم الحكومات الخطط الاستراتيجية لتحديد المهمة العامة للقطاعات والمؤسسات التابعة لها، ولرسم الاتجاه المطلوب في السنوات المقبلة، عبر صياغة خطط استراتيجية رسمية، تحدد من خلالها الأهداف بعيدة المدى والاستراتيجيات والخطوات العامة اللازمة لتحقيقها. (Wayne C. Bradley, 2017, P 11).

تُعرف الدراسة الراهنة الخطة الاستراتيجية (إجرائيًا) بأنها: "خطة عمل الدولة المصرية ٢٠٣٠ لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً، عبر جملة من المبادئ التوجيهية، والقوانين التشريعية، والآليات التنفيذية، في ظل العديد من التحديات المركبة التي يواجهها قطاع الإعاقة في مصر، مثال ذلك: نقص الموظفين المدربين، الوقت اللازم لتوفير التدريب المناسب؛ نقص الموارد المالية، وجملة من العوائق الأمنية والسياسية والاجتماعية المعاصرة".

٢. **مفهوم التمكين السياسي** (Political Empowerment):

التمكين السياسي هو "تطوير وعي نقدي بالظروف غير العادلة لدى الأفراد المهمشين سياسياً، وكذلك تطوير القدرة على التصرف وفقًا لتلك الظروف وتغييرها". (Derek R. Ford,2019,P203).ويتم ذلك وفقًا للمبادئ التي ينبغي أن تطور أو تعزز القدرات السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية والنفسية للأفراد لتحقيق الغايات المرجوة، في ظل إجراءات تمكينية طويلة الأجل للانتقال السياسي المستدام، وإجراءات قصيرة المدى للربط بين الأفراد ومسؤولي السياسات. (Julia M. Wittmayer, et al,2016,P101). ويحمل مفهوم التمكين دلالات سياسية، خاصة عندما يتم تطبيقه على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول، ويرتبط مفهوم التمكين ببعض المصطلحات السياسية الأخرى، مثل؛ التوجيه الذاتي، والتحرر، والترشيح الذاتي، وتقرير المصير، والقدرة على النضال من أجل حقوق الفرد، والاستقلالية، واتخاذ القرارات الخاصة، والحرية، والصحوة، والقوة الذاتية، والاختيار الذاتي، والثقة بالنفس والتعبئة. (Marianne Larsen, et al,2017,P196).بينما أجمعت أعمال كلاً من "باولو فريري، وألبرت باندورا" على تعريف التمكين السياسي بأنه "عملية زيادة القوة الشخصية أو السياسية، بحيث يمكن للأفراد والأسر والمجتمعات اتخاذ إجراءات لتحسين أوضاعهم السياسية، ولا يتم لهم ذلك إلا إذا كان الأفراد مجهزين بالمعرفة والمهارات المطلوبة والمعتقدات الذاتية المرنة، لتغيير جوانب حياتهم السلبية".(Carol J. Haddad,2019,P13).

تُعرف الدراسة الراهنة التمكين السياسي (إجرائيًا) بأنه: "عملية إدماج ذوي الإعاقات في مصر، في عمليات صنع القرار الديمقراطي، من خلال نقل عناصر القوة السياسية (الموارد والقدرات والمواقف) لمن لا يملكها منهم، عبر قانون الإعاقة الجديد، ورؤية مصر ٢٠٣٠ لتعزيز الحقوق المدنية، ومناهضة التمييز السياسي ضدهم".

٣. **مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة** (Disabled):

يُعرف قانون "الأمريكيين ذوي الإعاقة ADA" الشخص المعاق بأنه "أي شخص يعاني من إعاقة جسدية أو عقلية تحد بشكل كبير من نشاط أو أكثر من أنشطة الحياة الرئيسة، وهذا يشمل الأشخاص الذين لديهم سجل بمثل هذا الضعف، حتى لو لم يكن لديهم حاليًا إعاقة، ويشمل أيضًا الأفراد الذين لا يعانون من إعاقة ولكن يُنظر إليهم على أنهم يعانون من إعاقة من قبل الهيئات المختصة" (Jan Valle, David Connor,2019,PPxiii-xv).حيث يُستخدم مصطلح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ليُطبق على جميع من يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد، والتي بالتفاعل مع مختلف الحواجز السلوكية والبيئية تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. ومن

المهم أيضًا ملاحظة أن الشخص المعاق يمكن اعتباره شخصًا معاقًا في مجتمع أو مكان ما، ولكن ليس في مجتمع آخر، اعتمادًا على الدور الذي يفترض أن يضطلع به الشخص في مجتمعه، حيث يعتمد تصور الإعاقة وواقعها أيضًا على التقنيات والمساعدات والخدمات المتاحة، وكذلك على الاعتبارات الثقافية. كما توجد في معظم أنحاء العالم قوالب نمطية سلبية عميقة ومستمرة وتحيزات ضد الأشخاص الذين يعانون من ظروف واختلافات معينة، وهذه المواقف نفسها تشكل أيضًا من يُعتبر شخصًا معاقًا في كل مجتمع، كما أدت اللغة المستخدمة للإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة دورًا مهمًا في استمرار الصور النمطية السلبية، فمن الواضح أن مصطلحات مثل "معاق" أو "متخلف عقليًا" هي مصطلحات انتقاصية، حيث إن الإعاقة هي مفهوم متطور وأن التشريع قد يتكيف ليعكس التغييرات الإيجابية داخل المجتمع، فالإعاقة تكمن في المجتمع وليس في الشخص، فقد يواجه الشخص الذي يستخدم كرسيًا متحركًا صعوبات في العمل، وقد يواجه الطفل ذو الإعاقة الذهنية صعوبات في الذهاب إلى المدرسة، ولكن في مجتمع تتوفر فيه العدسات التصحيحية لشخص يعاني من قصر النظر الشديد، لا يعتبر هذا الشخص مصابًا بإعاقة، ومع ذلك فإن الشخص الذي يعاني من نفس الحالة في مجتمع لا تتوفر فيه العدسات التصحيحية يمكن اعتباره مصابًا بالإعاقة، خاصة إذا كان مستوى الرؤية يمنع الشخص من أداء المهام المتوقعة منه. (https://www.un.org). وقد أعلنت الأمم المتحدة يوم ٣ ديسمبر من كل عام يومًا دوليًا للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز فهم أفضل لقضايا الإعاقة وزيادة الوعي بالمكاسب التي يمكن جنيها من خلال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فيما وضعت منظمة الصحة العالمية مفهومًا شاملًا للإعاقة باعتبارها "جزء من حالة الإنسان، ومن المرجح أن يمر بها الجميع، إما بشكل دائم أو مؤقت، في مرحلة ما من حياتهم، فالأشخاص ذوي الإعاقة متنوعون ولا يتم تحديدهم حسب إعاقتهم، وقد تكون الإعاقة مرئية أو غير مرئية، ويمكن أن تظهر عند الولادة أو أثناء الطفولة أو في سن العمل أو في سن الشيخوخة"، وفي هذا الإطار يرى "ميترا" أن تعريف الإعاقة معقد وديناميكي ومتعدد الأبعاد ومتنازع عليه، إذ يستوعب هذا التعريف المرن مفاهيم مختلفة للإعاقة أو الضعف، ولكن لن يؤدي هذا الضعف في حد ذاته إلى الإعاقة في حالة وجود بيئة شاملة تمامًا تعمل بشكل اندماجي عادل" (Julie Smart,2019,PP 26-32).وربما استخدمت منظمة الصحة العالمية في هذا الإطار التعريف الأكثر شمولاً للإعاقة، بسبب أنه يتماشى أكثر من الناحية الفلسفية مع النموذج الاجتماعي (Joseph E. Trainor, et al,2017,P 227) ، حيث تم اعتبار الإعاقة نتيجة للتفاعل بين الضعف في بنية الجسم أو وظيفته،

وبين القيود في أنشطة معينة الناتجة عن المشاركة.

تُعرّف الدراسة الراهنة ذوي الاحتياجات الخاصة (إجرائياً) بأنهم: "الأشخاص المصابون بنوع واحد أو أكثر، من أنواع الإعاقات في مصر، سواء كان هذا الشخص يعاني من حالة جسدية أو عقلية أو نفسية تمنعه من عيش حياة اجتماعية وسياسية طبيعية".

٤. مفهوم التنمية السياسية "المستدامة" (Political Development):

ينطوي مفهوم التنمية السياسية عند "إيفانز أيني" على زيادة مشاركة الجماهير والانخراط الشعبي في الأنشطة السياسية دون تمييز، فالاعتبار الرئيسي لهذا المفهوم هو أن المواطنين يجب أن يصبحوا مواطنين فاعلين، مع تحقيق مبدأ المساواة في الحقوق والقوانين؛ والتي يجب أن تكون قابلة للتطبيق على الجميع، والاعتراف بأن جميع الناس سواء أكانوا أغنياء أم فقراء، أقوياء أم ضعفاء، يجب أن يخضعوا لنفس ما يمليه القانون، مع مراعاة أن يكون التوظيف في المناصب السياسية عاكسًا لمعايير الإنجاز في الأداء وليس لاعتبارات النظام الاجتماعي التقليدي. فالتنمية السياسية المستدامة هي تلك الإجراءات التي تربط مستوى التطور السياسي لبلد ما بتطورها ككل؛ لذا فهي تعني بشكل مختصر "نمو قدرة الناس على محاسبة الحكام على عملهم السياسي، وتماشي مكوناتها مع مبادئ الديمقراطية المعاصرة". (Evans Ayeni,2019,PP135-140). وفضلاً عن ذلك، فقد تم تعريف التنمية السياسية بعدة طرق تعكس اهتمامات المجتمعات والمحللين، وتتعلق إحدى هذه الصيغ؛ بظهور السيادة الوطنية وسلامة الدولة، وتطالب بالاحترام والتمسك بالالتزامات الدولية، فيما يحدد البعض الآخر السمات المحلية للنظام الدستوري والاستقرار السياسي، الذي تم تحقيقه من خلال تشكيل إطار عمل مستقر للحكومة، وإجراءات موثوقة لتعاقب القيادة (Iain McLean, Alistair McMillan,2009,PP390-395). فالتنمية السياسية بذلك؛ تعزز قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتخصيصها لمعالجة مدخلات السياسة إلى مخرجات قابلة للتنفيذ، وهذا يساعد في حل المشكلات والتكيف مع التغيرات البيئية وتحقيق الأهداف، في حين لا تمس التنمية السياسية الترتيبات الدستورية والتنظيمية الرسمية فحسب، بل تتطرق أيضًا إلى المؤسسات غير الرسمية مثل العلاقات السياسية الفعلية في المجتمع المدني، مما يضع قيودًا على المدى الذي يمكن فيه استيراد التنمية السياسية أو فرضها من الخارج.

تُعرّف الدراسة الراهنة التنمية السياسية "المستدامة" (إجرائيًا) بأنها: "تلك العمليات والإجراءات الفاعلة في إزالة حواجز الوصول إلى المشاركة السياسية، والتي تعرقل ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر، عبر إقرار سياسات وقوانين واستراتيجيات مستدامة، بما في ذلك الحواجز المادية والإجرائية في الفضاءات السياسية؛ وتعزيز الدعم المباشر للنشطاء

السياسيين والمرشحين وأصحاب المناصب من ذوي الإعاقة، وغيرها من أشكال الدعم وتكافؤ الفرص".

سادساً: التوجه النظري لفهم الإعاقة:

تبنت الدراسة الراهنة ثلاثة اتجاهات نظرية في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضهما على النحو الآتي:

١- الاتجاه الطبي للإعاقة (Medical Trend of Disability**):**

تتعدد نظريات قياس الإعاقة من الناحية الطبية وفقًا لمفهوم الإعاقة، والقيود المفروضة، والظروف الصحية للمعاق، والعوامل البيئية المحيطة به، ونوع الإعاقة –الحسية والجسدية والعقلية والفكرية– بالإضافة إلى تأثير الإعاقة في التفاعل مع الأشخاص المحيطين. إذ تؤدي الوصمة المرتبطة بإعاقات معينة مثل فقد الأطراف –أو الصعوبات في الرؤية والسمع والكلام والتنقل والبراعة والتذكر والتركيز والفكر والتعلم والصحة العاطفية والنفسية والعقلية والألم والتنفس– إلى قيود في مشاركة الشخص المعاق في العمل أو في اندماجه في الحياة المدنية، ويتمثل الهدف الأساسي من جمع البيانات الصحية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد استراتيجيات ملائمة لتحسين رفاهيتهم، كما ستمكّن هذه البيانات صانعي السياسات من تقييم الفائدة المحتملة لبرامج التخطيط السياسي لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من قيود في الحركة وفي العمل المجتمعي. وقد ترتبط الإعاقة بمجموعة متنوعة من الظروف الصحية الأولية، فعلى سبيل المثال؛ قد يحتاج المراهق المصاب بإصابة في النخاع الشوكي إلى احتياجات رعاية صحية كبيرة أثناء المرحلة الأولية، ولكن بعد ذلك قد يحتاج فقط إلى خدمات مجتمعية وثقافية للحفاظ على صحته النفسية، كما قد يكون لدى البالغين المصابين بأمراض مزمنة مثل التصلب المتعدد أو التليف الكيسي أو التهاب المفاصل الحاد أو الفصام، احتياجات صحية معقدة ومستمرة تتعلق بحالتهم الصحية. فيما؛ تشتمل الحالات الصحية الأولية أمراض مثل الاكتئاب والتهاب المفاصل ومرض الانسداد الرئوي المزمن ومرض القلب الإقفاري والشلل الدماغي والاضطراب ثنائي القطب، والزرق والأمراض الدماغية الوعائية ومتلازمة داون، وقد تقود هذه الأمراض إلى مجموعة واسعة من الإعاقات، بما في ذلك الإعاقات الحركية والحسية والعقلية والتواصلية. (World Health Organization,2011,PP20-59). فإذا لم يتم الكشف المبكر عن هذه الحالات وعلاجها بشكل جيد، قد يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على صحتهم النفسية والتفاعلية مع المجتمع، ومع حقوقهم المدنية المختلفة، إذ يعاني الأشخاص المعاقين ذهنيًا من مشاكل "التعتيم التشخيصي والإدماجي"، كما يمكن أن يكون لعملية الشيخوخة والتغيرات المصاحبة لها (الشيخوخة المبكرة، وفقدان التكيف، وفقدان القوة والتوازن، وهشاشة العظام) تأثير أكبر على الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية الدمج المجتمعي، وقد

يعاني أصحاب الإعاقات الحركية من فقدان وظيفي بشكل متزايد مع تقدمهم في العمر، ومن المرجح أن يكونوا غير نشيطين بدنيًا، وهم أكثر عرضة للإصابة بالسمنة، كما أن البالغين الذين يعانون من بتر أطرافهم منخرطون في سلوكيات سيئة تتعلق بالصحة مثل: التدخين واستهلاك الكحول وتعاطي المخدرات والاعتداء الجنسي عليهم، بالإضافة إلى عدم ممارسة الرياضة أو الانخراط في الأنشطة الثقافية أو السياسية.

وفي هذا السياق؛ يؤكد "ستيفن طومسون Stephen Thompson" عالم الاجتماع في مجال الإعاقات والدمج، أن للعوامل الجغرافية أثراً واضحاً في انتشار الإعاقات بين أفراد المجتمع، وأن هذه العوامل تختلف باختلاف البلدان، وتتعدد أنماطها؛ مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات وسوء النظام الغذائي، كما يرى "طومسون" أن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو المتعطلون يتعرضون لخطر متزايد للإصابة بإعاقة ما، وأن أولئك الذين ينتمون إلى أسر فقيرة معرضون بشكل كبير لخطر الإعاقة، حيث تشير الأدلة العلمية إلى أن الفقراء هم أكثر عرضة للإصابة بإعاقة ما، بسبب عدد من العوامل منها ضعف نفقات العلاج، وفي ظل ما يعيش فيه الفرد الفقير من ظروف غير صحية ودون المستوى، بالإضافة إلى سوء التغذية ونقص المرافق الصحية الأساسية، والعمل غير الآمن، والذي يعرضهم للاعتلال الصحي بشكل أكبر من غيرهم. ويشير "طومسون" إلى أن انتشار إعاقات معينة، مثل فقدان السمع، يتناقص أضعافاً مضاعفة مع زيادة الدخل، كما أن للصراع السياسي والحروب دوراً في تزايد الإصابات والصدمات التي تزيد من خطر الإعاقة عند الكثيرين، وقد تتفاقم هذه الإصابات وتتحول لإعاقات دائمة بسبب التأخر في الحصول على الرعاية وإعادة التأهيل للمصابين، فالألغام الأرضية –على سبيل المثال– والذخائر غير المنفجرة تؤدي إلى وفيات وإصابات بين الأطفال والبالغين بأعداد كبيرة. كما أن هناك رابطاً بين الإعاقة وبعض الأمراض المزمنة/ الأمراض غير المعدية، مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والاضطرابات العقلية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي، بالإضافة إلى الشيخوخة، وانخفاض الخصوبة، وتغير نمط الحياة المتعلقة بالتبغ والكحول والنظام الغذائي، وانتشار السمنة والخرف (Stephen Thompson,2017,PP3-18). ويشير هذا إلى أن مرض السكري –على سبيل المثال– قد ينتج عنه بتر بعض الأطراف، والعديد من الإعاقات الأخرى طويلة المدى، كما أن الشلل الدماغي قد يكون سببًا شائعًا للإعاقة الجسدية في مرحلة الطفولة، كما أن هناك رابطاً بين الأمراض النفسية وزيادة نسب الإعاقات، والتي تبدأ في المرحلة الانتقالية بين سن الطفولة والمراهقة.

وقد ربط العالم الألماني "هيكتور أوبيجي Hector Upegui، المتخصص في استراتيجيات الحماية الاجتماعية" من خلال رؤيته النظرية، بين الإدارة الاستراتيجية لملف الإعاقة من قبل الدولة عبر خطط صحية مستدامة، وبين

انخفاض نسبة التأثير السلبي لبعض الإصابات والأمراض التي قد تؤدي إلى حدوث إعاقات دائمة، حيث أشار "هيكتور" إلى أن الضمان الاجتماعي المقدم من قبل الحكومات إلى الأشخاص المعاقين يجب أن يتشكل في أربع مجموعات أساسية، كالتالي:

١) رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، والإعاقات الناجمة من مخاطر الحياة اليومية.
٢) دمج الإعاقات الناجمة من المخاطر المهنية (عن طريق التأمين ضد الحوادث والأمراض المهنية).
٣) الرعاية الطبية الفائقة للإعاقات الناجمة من حوادث المرور (وتأمين المركبات لتقليل الإصابات الشخصية).
٤) التخطيط الطبي لرعاية الإعاقات الناتجة عن المخاطر غير العادية مثل العنف، النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

ويتأسس ذلك؛ عبر توازن الخطط الاستراتيجية بين الوقاية، والخدمات الصحية، والدعم، وتفعيل برامج التمكين الحكومي في مجالات مثل التعليم، السكن أو النقل، الدمج الثقافي والسياسي، مع توفير واحدًا أو أكثر من الآتي: الفوائد العينية؛ مثل خدمات الصحة وإعادة التأهيل، الفوائد النقدية؛ مثل المبالغ المالية والمنح والمعاشات، وعلاوة يومية؛ تسمى أيضًا بإعانة المرض. مع إطلاق بعض الاستراتيجيات الجديدة التي تفرضها طبيعة التغيرات المعاصرة في حياة المجتمعات، مثل:

-استراتيجية الوقاية، لتجنب الإعاقة أو التخفيف من حدتها وتأثيراتها المستقبلية.
-استراتيجية القدرة، لتقييم الإعاقات وآليات تعزيز المصابون بها.
-استراتيجية التأهيل، لاستثمار أفضل للموارد البشرية، وإدارة الإعاقة بشكل مستدام.
-استراتيجية التوعية، عبر المجال الإعلامي والتواصل وإضفاء الطابع الشخصي، لتوعية المجتمع بقضايا المعاقين.
-استراتيجية التعزيز، لتحسين إدارة الحماية الاجتماعية وتطوير برامجها في مجال الإعاقات.
-برامج العودة إلى العمل، عبر تضافر الجهود المؤسسية. (Hector Upegui,2014,PP1-7).

فقد ركزت برامج الوقاية–قديمًا– على تجنب الإصابات والأمراض فقط، ولكن في العقد الماضي تم التركيز على مساعدة الناس على العيش بصحة أفضل، عبر توفير معلومات صحية حول (آليات التشخيص، والعلاج، وكيفية استحقاق الفوائد الاجتماعية والطبية)، وهذه المعلومات قد ساعدت الناس على اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن نمط حياتهم الصحية الأفضل.

٢- الاتجاه الاجتماعي للإعاقة (The social trend of disability**):**

تدعو نظرية "الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة" إلى أهمية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن نوع الإعاقة التي تمنع بعض الأشخاص من الحصول على حقوقهم، ويتم ذلك من خلال القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. فقد لوحظ ارتفاع مستوى عدم المساواة في التوظيف، ومحو الأمية، والتصويت، واستخدام الإنترنت، وانعدام الأمن الغذائي والفقر بالنسبة للأشخاص المعاقين داخل المجتمع. كما وصلت الفجوة بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغير المعاقين الذين يواجهون حواجز في التصويت أو الانخراط في السياسة إلى أكثر من ٣٠ نقطة مئوية في بعض البلدان، وفي الواقع؛ يعاني المعاقون من تحديات واحتياجات مجتمعية لا يمكن تجاوزها إلا من خلال أربعة شروط:

١) وصول الجميع إلى ما يكفي من الخدمات الأساسية وبأسعار مناسبة.
٢) إتاحة الوصول بحلول عام ٢٠٣٠ إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة ومستدامة.
٣) مراعاة ظروفهم عند التوسع الحضري الشامل.
٤) إدماجهم في القيادة العامة من خلال توليهم لبعض المناصب القيادية. (United Nations Publications,2019,PP31-220).

مع كفالة حقهم في العيش المستقل دون قيود، وفي مستوى معيشي لائق، وتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، وتعزيز حريتهم في اختيار محل إقامتهم ومع من يعيش، علاوة على ذلك الحق في الوصول إلى البنية التحتية المادية والاجتماعية الأساسية بما في ذلك الأراضي المجهزة بخدمات ميسورة التكلفة، والحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لظروفهم؛ بالإضافة إلى تجهيز الأماكن العامة ووسائل النقل لاستقبالهم بشكل طبيعي، وبشكل يراعي ظروفهم الجسدية.

ويؤكد العالم البريطاني "ليس مايهيو Les Mayhew" أستاذ الرعاية الصحية والاجتماعية، والزميل الفخري في معهد الاكتواريين، وعضو الجمعية الاقتصادية الملكية، أن قياس الإعاقة الضمنية يبدأ من الافتراض بأن الإعاقة من الممكن قياسها بشكل موضوعي، وعادة ما تبدأ بالطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع قضية الإعاقة، فعلى سبيل المثال: إن العلاقة بين أنظمة دعم الإعاقة ومستوياتها قد تكون ضعيفة جداً، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية على حد سواء، ومن هذا المنطلق نشأت فكرة أن الأشخاص ذوي الإعاقة لهم الحق في نفس الفرص التي يتمتع بها المواطنون الآخرون وفي نصيب متساوٍ من التحسينات في الظروف المعيشية الناتجة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد اعتمدت استراتيجية "مايهيو" على أن الأشخاص قد يصنفون بأنهم معاقون بسبب الحواجز في المجتمع، وليس

بسبب ضعفهم أو اختلافهم، ويمكن أن تكون هذه الحواجز مادية، مثل المباني التي لا تحتوي على مراحيض يمكن الوصول إليها، أو قد تكون ناجمة عن مواقف الناس تجاه الاختلاف، مثل افتراض أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستطيعون فعل أشياء معينة. ويشير "مايهيو" إلى أن النموذج الاجتماعي قد يساعدنا في التعرف على الحواجز التي تجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تؤدي إزالة هذه الحواجز إلى تحقيق المساواة، وتوفر لهم مزيدًا من الاستقلالية والاختيار والتحكم، فالمواقف السلبية القائمة على التحيز أو الصورة النمطية يمكنها أن تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص متكافئة، ويُشار إلى هذا أحيانًا باسم المنع، وتشمل الأمثلة على المواقف السلبية، ما يلي؛ افتراض أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمكنهم: العمل أو العيش بشكل مستقل، أو إنجاب الأطفال أو ممارسة حقوقهم السياسية بشكل كامل، فالشخص المعاق في العمل –على سبيل المثال– لا يمكنه استخدام السلالم ويريد الدخول إلى مبنى مع وجود درجة عند المدخل، فالنموذج الاجتماعي يدرك أن هذه مشكلة في المبنى، وليس الشخص، ويقترح إضافة منحدر عند المدخل. كذلك إذا أراد طفلك الذي يعاني من إعاقة بصرية قراءة أحدث الكتب الأكثر مبيعًا، حتى يتمكن من الدردشة عنه مع أصدقائه، يتيح حل النموذج الاجتماعي تسجيلات النص الكامل عند نشر الكتاب، كذلك إذا كنت مراهق تعاني من صعوبة في التعلم وترغب في العيش بشكل مستقل في منزلك، لكنك لا تعرف كيفية دفع الإيجار، يدرك النموذج الاجتماعي أنه من خلال الدعم المناسب لكيفية دفع الإيجار، يمكنك أن تعيش الحياة التي تختارها. بينما قد يفترض النموذج الطبي أن العوائق التي تحول دون العيش المستقل لا يمكن التغلب عليها، وقد يُتوقع منك العيش في دار رعاية (Les Mayhew,2014,PP16-20).

ومن خلال هذا المنطق، تمتد الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة لتشمل مجالات أخرى معاصرة، مثل:

- التمثيل السياسي (الحقوق المتساوية).
- الوقاية (عن طريق تشريعات الصحة والسلامة).
- اللوائح والتشريعات (الخاصة بالتأمين الوطني) وسياسة التوظيف للأفراد المعاقين.
- الصحة الشخصية والرفاهية.
- التبرعات الخيرية ودعم المجتمع لقضاياهم.
- مشاركة أوسع في المنظمات والمبادرات التطوعية.
- سياسات الإجازة المرضية طويلة الأجل.

وتبعاً لهذا، فإن أحد الاختلافات الرئيسة التي يجب استخلاصها، هو أن أنظمة دعم الإعاقة في البلدان النامية تتركز داخل الأسرة أو المجتمع فقط دون مشاركة المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى؛ أن

أحد الطرق التي يفضلها محللو السياسة العامة والاقتصاديون هو تقسيم مجالات الحماية الاجتماعية للمعاقين (مثل مجالات الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك) إلى عدة ركائز، تميز بين أدوار الدولة (أو غيرها من الهيئات العامة والدولية) وأدوار أصحاب العمل، فالدولة على سبيل المثال تشارك بشكل أساسي في التنظيم والإنفاذ (على سبيل المثال في مجالات مثل تشريعات الصحة والسلامة، وشروط وأحكام التوظيف، وتكافؤ الفرص السياسية) ولا تتحمل الدولة بالضرورة المخاطر بشكل كامل، ويمكن تقسيم هذه المخاطر بين الدولة وأصحاب العمل بطريقة ما، لتحقيق العدالة المجتمعية بشكل أفضل.

٣- نظرية التمكين السياسي للمعاقين (Political Empowerment of the Disabled):

تشير العالمة "رانفيج تراستادوتير Rannveig Traustadóttir" الأستاذة الفخرية بكلية العلوم الاجتماعية، ومديرة مركز دراسات الإعاقة بأيسلندا، في رؤيتها النظرية حول آليات التمكين السياسي للمعاقين عبر العالم، إلى أهمية الاعتراف الكامل بالحق في الحكم الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لا يزالون يواجهون عوائق تحول دون المشاركة السياسية الفعالة، بسبب الحواجز البيئية والافتقار إلى المرافق اللازمة لاستيعاب مختلف الإعاقات، بالإضافة إلى العديد من العقبات التي يجب رفعها سواء كانت قانونية أو بيئية أو مادية، وأن على الدولة منع التمييز على أساس الإعاقة، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم، ومن بينها الحق في المشاركة السياسية، والعمل في ضوء الاتفاقيات الدولية للحقوق والحريات، من خلال التأكيد على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم المشاركة بشكل فعال وكامل في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح، بالإضافة إلى، التأكد من أن إجراءات التصويت مناسبة لهم ويسهل الوصول إليها، مع حماية حقهم في التصويت بالاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب، والترشح للانتخابات، لتولي المناصب وأداء جميع الوظائف العامة بشكل فعال في جميع مستويات الحكومة، مع تسهيل استخدام الأجهزة المساعدة والتقنيات الجديدة حيثما كان ذلك مناسبًا، بالإضافة إلى ضمان حرية التعبير، مع توفير مترجمين للغة الإشارة لمساعدة ذوي الإعاقات السمعية أثناء التصويت، بالإضافة إلى وضع ملصقات بلغة الإشارة، والسماح لذوي الإعاقة الحركية بالتصويت في الطابق الأرضي من مراكز الاقتراع، كذلك، السماح للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية باستخدام مرافق عند التصويت، مع توفير الملصقات والتوجيهات بطريقة "برايل" في مراكز الاقتراع. كما أن للمجتمع المدني من أحزاب ونقابات دورٌ هامٌ في دمج المعاقين في كافة أعمالهم السياسية والمدنية، بما في ذلك وظيفة الضغط على الدول من أجل تفعيل قانون الحقوق السياسية تجاه المعاقين، والاعتراف بأهمية مشاركتهم في وضع السياسات التي

ستؤثر على حياتهم مستقبلاً، مع أهمية تطوير ومراقبة وتنفيذ حقوقهم المشروعة. (Rannveig Traustadóttir,et al,2018,PP1-5).

وعبر هذا الطرح؛ فإن المشاركة الحقيقية لجميع المواطنين في العمليات السياسية هي حجر الزاوية لصنع مسار ديمقراطي عادل، ينبع في البداية من ايمان الأشخاص المعاقين بحقوقهم المدنية والسياسية، والمشاركة المتساوية في الشؤون العامة، والحق في التصويت والترشح، والحق في الوصول للخدمة العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، مع مكافحة الدولة والمنظمات المدنية لأشكال الإقصاء وعدم المساواة وعدم ترك أي شخص خلف الركب، ومع ذلك، فإن الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية أو النفسية أو الاجتماعية يواجهون العديد من الحواجز القانونية والمؤسسية والتواصلية لممارسة حقوقهم؛ مثل: الحواجز التي تمنعهم من التصويت، أو الترشح للمناصب العامة، أو من ممارسة مشاركتهم المدنية، أو ببساطة من أن يكون لهم رأي في حياتهم في الوقت المعاصر.

فيما أشارت "روز برايس Roz Price" في رؤيتها السياسية، حول آليات تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأدوار القيادية، أنه غالبًا ما يتم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من لعب دور نشط وقيادي في الحياة السياسية والاجتماعية في بلدانهم، وأنه لا تزال هناك فجوات خطيرة في الاستراتيجيات التي تعزز قدرتهم على ممارسة هذا الدور، وأنه لا تزال هناك فجوات في المعلومات حول أفضل السبل لتقديم الدعم في سياق تعزيز القيادة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أننا بحاجة ماسة إلى إجراء تقييمات علمية للاستراتيجيات المنفذة في البلدان من أجل زيادة نسبة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في عملياتها. كما أن هناك علاقة بين تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة نسبة مشاركتهم في الحياة السياسية، ولا سيما تمكين النساء والفتيات، فهناك عدد من البرامج التي تهدف إلى زيادة القدرات القيادية لدى ذوي الإعاقة في المجتمع، وخاصة بين النساء ذوات الإعاقة، مثال ذلك؛ بناء القدرات وبرامج التدريب على القيادة، وإقناع هيئات إدارة الانتخابات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية بتوظيف أشخاص معها من المعاقين، بالإضافة إلى؛ تدريب وتأهيل المعاقين على ثلاثة أطر: التنظيم والشمولية والوعي السياسي، كذلك، تطوير نظام "الكوتة/المحاصصة" لصالح المعاقين لما لها من أهمية في سد التفاوتات السياسية القائمة، مع الوضع في الاعتبار سياق كل دولة، لفهم كيف يمكن للحكومة والمجتمع المدني دعمهم سياسياً، في حين، قد توفر مراقبة المعاقين لسير العمليات الانتخابية –على سبيل المثال– فرصًا لمعالجة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية لهم وتمكينهم من الأدوار القيادية، حيث إن مشاركتهم في الحياة السياسية والعامة يعد عنصرًا حاسمًا في التنمية الاجتماعية الشاملة، إلى جانب إعمال حقوق

الإنسان، من خلال ممارسة التأثير عبر: النقاش العام والحوار، أو من خلال قدرتهم على تنظيم أنفسهم، حيث يمكن القول إن التصويت هو أهم حق سياسي لهم؛ يليه الحق في أن يُنتخب، والحق في إدارة الشؤون العامة، والحق في الوصول إلى الخدمة العامة (Roz Price,2018,PP2-7).

ومع ذلك، لم ترفع سوى عدد قليل من البلدان جميع القيود المفروضة على المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية أو الذهنية، ففي كثير من البلدان، لا يزال الحق في المشاركة السياسية مرتبطًا بالأهلية القانونية للفرد، وبالتالي، يفقد الأشخاص الخاضعون للوصاية القانونية الكاملة أو الجزئية الحق في التصويت والحق في أن يُنتخب، وبالإضافة إلى ذلك، قد تحدث العوائق التي تحول دون مشاركتهم السياسية في أي مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية، بما في ذلك مراحل ما قبل الانتخابات، وأثناء الانتخابات، ومرحلة ما بعد الانتخابات.

فغالبًا ما يتم حرمانهم من أهليتهم السياسية أو تقييدها على أساس طبي، وبذلك، فالأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية والذهنية لا يزالون محرومين من حقهم في التصويت والترشح للانتخابات، بسبب الأحكام الدستورية أو القانونية التي ربطت حقوقهم السياسية بالأهلية القانونية، حتى في حالة عدم وجود قيود قانونية، فإن العوائق الأخرى، مثل: المواقف الناجمة عن التحيزات، أو عدم إمكانية الوصول المادي والاتصال، أو الافتقار إلى سياسات ومخططات تمكينية من قبل الدولة، تجعل ممارسة هذه الحقوق صعبة للغاية، أضف إلى ذلك، أن مثل هذه الحواجز تتفاقم بين الفئات المهمشة تاريخياً، مثل النساء ذوات الإعاقة، والتي تكون مشاركتهم السياسية محدودة بسبب القيود الاجتماعية والثقافية. وقد أوصت "نظريات التمكين السياسي" الدول في هذا الصدد؛ باتخاذ تدابير فورية لإصلاح إطارها القانوني من أجل ضمان الحق في الأهلية القانونية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، والسماح بعمليات الإصلاح التي تمكن من إنشاء ترتيبات جديدة بشأن المعاقين، والحاجة إلى مزيد من البحث والمزيد من المعلومات النوعية والكمية فيما يتعلق بعمليات إصلاح القدرات القانونية والخبرات المتعلقة بترتيبات اتخاذ القرار بشأن المعاقين، لأنها ستكون مفيدة في مساعدة العمليات التخطيطية والاستراتيجية الجارية والمستقبلية، مع العمل على زيادة وعي وخبرة المخططين فيما يتعلق بالحق في الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وصياغة إرشادات للممارسين لاستخدامها في تعزيز العمليات السياسية الشاملة والمشاركة المدنية، بالإضافة إلى تحديد الممارسات المقبولة على الصعيد العالمي من خلال الانخراط مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وصانعي السياسات وخبراء الإعاقة الذين يعملون على إصلاح القدرات القانونية وترتيبات صنع القرار للمشاركة في الحياة السياسية بشكل فعال. (Department

of Empowerment of Persons with Disabilities,2016,PP1-5).

وفي هذا الإطار، تؤكد "نظرية التمكين السياسي للمعاقين" على أن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة مؤهلون للحصول على الحقوق دون تمييز، على النحو المنصوص عليه في القانون، كما أن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعرضون للتمييز قادرون على تقديم شكاوى مباشرة إلى إدارة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجان الفرعية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص المعاقين، في جميع دول العالم، بالإضافة إلى أهمية تقييم الخطط الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يتم تنفيذها ضمن أهداف التنمية الاستراتيجية المستدامة، لكل دولة، من خلال تعبئة وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بقضايا الإعاقة بما يتماشى مع اتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

فيما ذهبت "فاليري داولينج Valerie Dowling، رئيسة شبكة الديمقراطية النسائية بالمعهد الجمهوري الدولي بأمريكا" إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة تواجهن التهميش المنهجي والحواجز السلوكية والبيئية التي قد تؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهن؛ بالإضافة إلى زيادة خطر العنف وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وكذلك الممارسات التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي؛ والحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والمعلومات والخدمات والعدالة وكذلك المشاركة المدنية والسياسية. وهذا بدوره يعيق مشاركتهن على قدم المساواة مع الآخرين، ولتفادي هذه التحديات، يجب على كل مجتمع أن يطور وثيقة استراتيجية لتعزيز إدراج حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة السياسية والاجتماعية، لتحقيق المساواة بين الجنسين، ولتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوقهن. ويجب أن تفي هذه الخطط بالالتزامات التي تم التعهد بها في الفصل المشترك للخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.-Valerie Dowling,2016,PP5) (17.

وفي ضوء هذه الرؤية، لا تزال المرأة في مجتمعاتنا خصوصاً ذوات الإعاقات، تمثلن أقلية صغيرة من النواب المنتخبين وصناع القرار السياسي، كما أن التمثيل السياسي للنساء –من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة– يميل أيضًا إلى الانخفاض، وأن تمثيلهن في الخطط الوطنية للمساواة بين الجنسين أقل من ذلك، كما يواجهن النساء ذوات الإعاقة مجموعة متنوعة من التمييز، ويواجهن العديد من الحواجز الاجتماعية التي تحول دون ممارسة حقوقهن السياسية والتمكين بسبب جنسهن وإعاقتهن، كذلك يمكن أن تكون هذه الحواجز ذات طبيعة قانونية أو مادية أو سلوكية، وتشمل عدم كفاية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والتوظيف والعدالة.

في حين أشارت "ريجين جيفارا Regine Guevara" أن على كل دولة طامحة في الوصول إلى التنمية المستدامة، تحقيق المساواة بين الجنسين، وبالأخص تمكين جميع النساء والفتيات المعاقات، مع إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهن، كذلك القضاء على جميع الممارسات الضارة لمستقبلهن السياسي والاجتماعي مثل: زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وختان الإناث، فضلاً عن توفير الخدمات العامة والبنية التحتية والحماية الاجتماعية لهن، مع ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لهن، وتكافؤ الفرص للقيادة، وضمان حصول الجميع على الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية (Regine Guevara,2018,PP7-39). ولتطبيق هذه الرؤى يجب على الدولة في البداية، إجراء إصلاحات حقيقية، لمنح المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية والخدمات المالية والثقافية، بالإضافة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اعتماد سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ.

"مناقشة التوجه النظري للدراسة"

لقد طرحت "المقولات النظرية" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة، كالتالي:

١. الإعاقة مشكلة صحية:

قد يعاني منها العديد من الأشخاص على مستوى العالم، وقد يواجهون صعوبات كثيرة في الاندماج المجتمعي، وغالبًا ما يحتاجون إلى خدمات صحية مستمرة، وخطط طبية استراتيجية، حيث يتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة بشكل مستمر عالمياً، ويرجع ذلك إلى شيخوخة السكان وزيادة الحالات الصحية المزمنة، فقد افترض الكثيرون أن الأمراض المزمنة المصاحبة للمرض هي من ضمن العوامل المساهمة بشكل كبير في زيادة نسب المعاقين، ومن المرجح أن يؤدي الفحص المتزايد للأمراض المزمنة إلى تحديد المزيد من الأمراض المتسببة في حدوث الإعاقات الدائمة، وإذا ما تمت إدارة الأمراض المزمنة بشكل أفضل، قد يقلل هذا الإجراء من خطر الإصابة بالضعف الناجم عن هذه الأمراض المزمنة، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي توافر أعداد أكبر من العلاجات الصيدلانية بآليات عمل مختلفة لأمراض القلب التاجية وارتفاع ضغط الدم والسكري ومرض الانسداد الرئوي المزمن والعديد من الأمراض الأخرى إلى تحسين إدارة هذه الأمراض، ومن أمثلة الأمراض التي قد تستجيب للعلاج؛ علاج التهاب المفاصل الذي يحسن الحركة؛ وقد يؤدي تحسين علاج مرض السكري إلى تحسن في بصر العين، وقد يكون مرتبطًا أيضًا بالإدراك، فيما قد يؤدي تحسين إدارة أمراض الرئة المزمنة أيضًا إلى تحسين التنقل، بينما قد يكون تحسين إدارة الأمراض المزمنة،

والتحري عن العواقب المحتملة للأمراض المزمنة مخفضاً من احتمالية أو تأثير الضعف الناجم عن المرض، ومن الأمثلة على ذلك؛ تحسين رعاية القدم وفحص اعتلال الشبكية بين البالغين المصابين بداء السكري، وقد تكون مستويات التعليم قد ساهمت أيضًا في زيادة سعي المريض الذاتي للرعاية الوقائية وتحسين الإدارة الذاتية للأمراض المزمنة. فعلى الدول التي تسعى إلى وضع تخطيط مستقبلي لمجابهة الإعاقة وتحدياتها بين أفراد المجتمع، أن تدشن قاعدة بيانات كبيرة على الصعيد الوطني، تحتوي على بيانات عن الأمراض المزمنة والعاهات والإعاقات، مما يسمح بتعزيز فهمنا للمشاكل الصحية التي قد يواجهها أفراد المجتمع، وتتسبب للبعض بإعاقات مستمرة، كما يمكننا تقسيم أصحاب الإعاقات إلى طبقات حسب العمر والجنس. في حين أن الوقاية من الإعاقة بشكل وطني، لا يتم إلا من خلال إدارة صحية فعّالة، تجاه الأمراض المزمنة والعاهات، حتى يتمكنوا من الاستمرار في العيش بشكل مستقل في المجتمع وبشكل اندماجي، فالأمراض المزمنة أصبحت منتشرة بشكل متزايد، فضلاً عن أن الإعاقات لا تزال تشكل عبئًا كبيرًا على مؤسسات الدولة وعلى أسرهم وعلى ذواتهم، فهم بحاجة إلى رعاية عالية الجودة. فالنموذج الطبي لتفسير الإعاقة، أو ما يشار إليه أحيانًا بالنموذج الفردي للإعاقة، يقيّم الإعاقة بأنها "ناجمة" عن أجزاء من الجسم، ناقصة أو لا تعمل "بشكل صحيح"، وغالبًا ما يدعم النموذج الطبي، كيفية إدراك الإعاقة ووصفها وتصويرها في سياقات صحية واجتماعية مختلفة.

٢. الإعاقة مشكلة اجتماعية:

تنظر معظم التوجهات النظرية –الكلاسيكية والمعاصرة– إلى الإعاقة على أنها مشكلة اجتماعية، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة هذا الأمر، حيث غالبًا ما يقع عبء الرعاية على عاتق الأسرة، بعد تخلي المجتمع عن المعاقين وعن توفير سبل الرعاية السليمة لهم، فالمجتمع –بهذا الشكل– يضاعف الصعوبات التي يواجهونها. كما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة تحديات عدم الأهلية والحرمان من المواطنة الكاملة في العديد من المجالات، بما في ذلك: السكن، والدخل، والتعليم، والمشاركة المدنية، والتصويت، وتبعاً لهذا ظهرت العديد من المنظمات الحقوقية التي تساند الأشخاص ذوي الإعاقة في قضاياهم المجتمعية، والتي بدورها تدعو إلى مزيد من الإدماج والعدالة الاجتماعية لهم، فقد نجحت هذه المنظمات في: سن قوانين إعادة التأهيل، وإدراج إلزامية المجتمع بالرعاية الطبية والاقتصادية والثقافية والسياسية لهم، بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم الخاصة، والدعوة إلى مشاركتهم في الحركات الاجتماعية، والتي تعمل في تحالفات من أجل عالم أكثر عدلاً ومراعاةً لقضاياهم. فالمجتمع هو من يتحمل مسؤولية تمكينهم وتلافي التحديات التي قد تواجههم مثل؛ العنصرية والتمييز على أساس الجنس والسن والتفرقة بين الجنسين وغيرها من الأشكال

المؤسسية والبنائية القائمة على التحيز والتهميش، والتي قد تجرد الأشخاص ذوي الإعاقة من إنسانيتهم وحقوقهم. بالإضافة إلى ذلك؛ تعد الإعاقة بمثابة محدد اجتماعي لفرص الحياة والصحة، وتشكل حياة الأفراد، تمامًا مثل المحددات المعترف بها على نطاق واسع، مثل الجنس والعرق والطبقة. كما تهتم نظريات الإعاقة المعاصرة بكيفية تقاطع الإعاقة مع الخصائص الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الجنس والعرق والطبقة والتوجه الجنسي، كما أن التركيز الأساسي ينصب على كيفية تعامل المجتمعات مع الأفراد ذوي الإعاقة وعواقب هذا التعامل، وبالنظر إلى هذه المخاوف، فإن رؤيتنا لعالم عادل هي رؤية يتم فيها دعم جميع الأفراد في جهودهم، للعيش بشكل طبيعي في بيئات تتيح الفرصة، وتكافح جميع أشكال التمييز، وتساعدهم في المشاركة الفعالة في التعليم والوظائف والتمكين الاجتماعي والسياسي. كما تركز التوجهات النظرية سالفة الذكر على؛ تصنيفات المعاقين، وحياتهم، وأنماط مشاركتهم والسياقات التي يعيشون فيها، والتعرف على الإعاقة في إطار المشاكل الاجتماعية، في ضوء؛ أن الإعاقة هي شيء ينتجه الأفراد والجماعات في المجتمع، ويقومون ببناءه من خلال الأفكار والتمثيلات. وبالتالي، يتم إعادة تسييس الإعاقة، ويتم رفض الفكرة السائدة بأن الإعاقة مشكلة شخصية، فعندما تعمل المجتمعات والحكومات والمنظمات والشركات والأفراد معًا على إزالة الحواجز، بالتالي سيتم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في المجتمع، ولن يحدث هذا بشكل منظم، دون وجود خطط استراتيجية تتبناها الدولة.

٣. تمكين ذوي الإعاقة يشكل تحدياً سياسياً وقانونياً:

تشير غالبية نظريات التمكين، إلى أهمية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم السياسي والتدريب القائم على الحقوق، في ظل التحديات السياسية والقانونية التي تواجههم، وضرورة ربطهم بمجموعات المساعدة الذاتية والمنظمات الحقوقية، حيث يمكنهم ذلك من تعلم مهارات مفيدة للمشاركة السياسية وآلياتها، مثال ذلك تدريبهم على حل المشكلات وتنظيم الحملات، فضلاً عن إدراجهم في الأنشطة التي تتيح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم والتفكير واتخاذ القرارات وفهم عواقب أفعالهم. حيث تعود أسباب إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الجهل بقدراتهم، ونقص المعرفة على المستوى الحكومي ومؤسساتها التنظيمية بقضاياهم، لذلك فإن جزءًا آخر من الاستراتيجية نحو تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة السياسية، هو تطوير الوعي بالإعاقة داخل الأنظمة السياسية والمدنية، مثال ذلك؛ توعية الممثلين السياسيين المحليين والبيروقراطيين بوجود تشريعات تتعلق بالإعاقة، وإجراء تدريبات للتوعية بقضايا الإعاقة مع المجالس المحلية (ومن المهم أن يقوم الأشخاص ذوو الإعاقة بأدوار قيادية في هذا التدريب)، فضلاً عن إشراك القادة والممثلين السياسيين –بالأخص في

الأحزاب السياسية– في الأنشطة التي تنفذها برامج التأهيل المجتمعي مع الأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضرورة تسهيل الوصول إلى العمليات السياسية، وتدريب ممارسي التأهيل المجتمعي إلى فهم العوائق العديدة التي تحول دون التمكين السياسي لهم، وبالشراكة مع مجموعات المساعدة الذاتية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها، يمكن أن يعملوا لضمان تقليل هذه الحواجز أو إزالتها. وتشمل التدريبات المقترحة؛ تقديم توصيات للحكومات حول جعل مواقع التصويت والإجراءات في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة عند التخطيط للانتخابات، وهذا يشمل ضمان سهولة الوصول إلى المباني، وتبسيط مواد التصويت لسهولة الفهم والاستخدام من قبل الأشخاص الذين يعانون من مجموعة من الإعاقات، وتشجيع اللجان الانتخابية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على إعلام الناخبين ذوي الإعاقة بحقوقهم في التصويت وما هي المساعدة المتاحة لتمكينهم من المشاركة، مع تشجيع القادة السياسيين والأحزاب على تطوير مواد دعائية يمكن الوصول إليها من قبل الناخبين ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التنويع في خيارات النقل للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة أولئك الذين يعانون من إعاقات حركية، لتمكينهم من الوصول إلى أماكن التصويت، وتحديد المقاعد السياسية أو الوظائف الحكومية المخصصة للفئات المهمشة وتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستفادة من هذه الوظائف، في ضوء المبادئ العامة لاتفاقيات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تهتم بـ (احترام الكرامة المتأصلة للفرد، عدم التمييز، المشاركة والإدماج الكامل والفعال في المجتمع، احترام الاختلاف وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع والإنسانية، تكافؤ الفرص، مراعاة المنظور الجنساني، لتحقيق تمكين جميع النساء والفتيات ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة والفعالة .. وغيرها).

سابعاً: الدراسات السابقة (ومناقشة معطياتها):

انقسمت الدراسات السابقة إلى محورين رئيسيين، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت (القضايا الاجتماعية المعاصرة للأشخاص ذوي الاعاقة، وآليات الإدماج):

– تناول "ديفيد ترينور David Treanor" في دراسته بعنوان **(السياسات الاجتماعية لدمج ذوي الإعاقة الذهنية)**؛ الأشخاص الذين يعانون من إعاقة ذهنية، حيث يظلون مستبعدين اجتماعياً في الدول الغربية، بسبب هيمنة المفاهيم الشخصية والكامنة والمسبقة على قدرتهم في التصرف بحرية، ومن هذه المفاهيم؛ المنبوذ الاجتماعي. كما يعاني ذوي الاعاقات الذهنية من ظروف معيشية قاسية، خصوصاً في مجالات مثل: المواطنة، والفصل داخل المؤسسات، والعيش على الهامش، بالإضافة إلى تحديات الجسم المعوق. وقد تناول الباحث آليات

تشكيل السياسات التي تساعدهم في الاندماج المجتمعي، وذلك عن طريق؛ تعزيز الحقوق المدنية لهم، ومراقبة النزعة الاستهلاكية المحيطة، وتحقيق المساعدة الذاتية لتمكينهم، ونزع الطابع الطبي عن المؤسسات التي يتعاملون معها. (David P. Treanor,2020) .

وتتفق دراسة "ترينور" مع الدراسة الراهنة حول؛ فكرة تعريف الشخص المعاق من خلال حدوده وقدراته الوظيفية، وحقيقة استبعاده في مجالين؛ الأول أنه مستبعد سياسياً، والثاني أنه منبوذ اجتماعياً، أضف إلى ذلك؛ أهمية وضع سياسات اجتماعية وخطط استراتيجية لتحقيق الإدماج المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة. حيث إن الأشخاص الذين يعانون من إعاقة لا يشاركون بنشاط في الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وهم الآن منبوذون اقتصاديًا من القوى العاملة، علاوة على ذلك، يظل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة ذهنية بعيدين اجتماعيًا وعلائقيًا أو بعيدين عن المشاركة في إيقاعات الحياة العادية في مجتمعهم المحلي.

– فيما كشف "حمدي عاصي" في دراسته بعنوان **(إسهامات البرامج الجماعية في تنمية الكفاءة الاجتماعية للمعاقين حركياً)** عن مساهمة البرامج الجماعية في رفع مستويات الكفاءة الاجتماعية عند أصحاب الهمم، وقد اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي منهجاً، مستخدماً استمارة استبيان لعينة من "الأخصائيين الاجتماعيين والمعاقين"، ببعض مراكز شباب محافظة الدقهلية والبالغ عددهم (٢٥ أخصائياً)، وعدد (١٠٠ معاق)، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: ارتفاع مستوى المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام تنمية الكفاءة الاجتماعية للمعاقين، بالإضافة إلى أن نسب التغلب على المعوقات –الاجتماعية والنفسية والسياسية والمؤسساتية– المرتبطة بنوعية الإعاقة من وجهة نظر المعاقين؛ مرتفعة بشكل كبير. (عاصي، حمدي السيد علي، ٢٠١٨).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "عاصي" حول: أهمية تعزيز البرامج السياسية والاستراتيجية نحو تنمية الكفاءات الاجتماعية للمعاقين، وضرورة شمول هذه الاستراتيجيات المستقبلية على الأسس والأهداف والمبادئ التي تراعي ادماج المعاقين اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، عبر تكنيكيات واستراتيجيات معززة، مع تفعيل الدور المهني لأخصائي الجماعة.

– استهدفت "نعمة رقبان، وآخرون" في دراستهم بعنوان **(المشكلات التي تواجه المعاق حركياً وعلاقتها بجودة الحياة)** الكشف عن تلك العلاقة التي تربط بين التحديات التي تواجه المعاقين حركياً بأبعادها –الأسرية، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، الطبية، والتعليمية– وعلاقتها بجودة حياتهم بأبعادها –الدينية، البيئية، الصحية، الاجتماعية، والنفسية– وقد تكونت عينة الدراسة من (١٢٠) معاقًا، تراوحت أعمارهم بين سن ١٢–٢٠، وكان مجالهم الجغرافي يقع في محافظات (القاهرة، الجيزة، المنوفية) مستعينين باستمارتي (البيانات العامة، والاستبيان) للكشف

عن أبرز المشكلات التي تواجه المعاقين حركياً، وكانت من أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الدرجة الكلية للمشكلات والدرجة الكلية لجودة حياة المعاقين، فضلاً عن ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية –دخل الأسرة، عدد أفراد الأسرة، المستوى العلمي للمعاق– بالتحديات التي يواجهها المعاقون في الوصول إلى جودة حياة تساعدهم على الإدماج الكلي في المجتمع بقضاياه المتعددة (رقبان، نعمة مصطفى، وآخرون، ٢٠١٦).

وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع اقتراح "نعمة رقبان" في توصيات دراستها حول: ضرورة تحفيز المؤسسات الحكومية والمدنية لتغيير الاتجاهات السلبية للمجتمع حيال المعاق وحقوقه الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن أهمية توفير الدعم اللازم والمتابعة المستمرة لتطبيق استراتيجيات التمكين في مجالات الصحة والحقوق المدنية، مع تحديث القوانين الخاصة بهم لتحقيق الدمج والاستيعاب بشكل أفضل.

– كما كشفت نتائج دراسة "محمود الديب" بعنوان **(المساندة الاجتماعية كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياة المعاقات)** التأثير الإيجابي للمساندة الاجتماعية على صحة الفتيات ذوات الهمم، ومستوى السعادة النفسية لهن، كذلك أهميتها في تحقيق التكيف لهن مع مختلف الصدمات التي قد يتعرضن لها في مجتمعهن، بالإضافة إلى تخفيف الأثار الناتجة عن الضغوط التي يواجهونها بشكل يومي بسبب إعاقتهن، كما أن للمساندة دورٌ مهمٌ في تقديم الدعم الكافي لهن في المجالات الاجتماعية والصحية والسياسية، بالإضافة إلى تحسين نوعية حياتهن، وتحقيق مستويات عالية من الرضى عن حياتهن، كما تساهم المساندة لقضاياهن في جعلهن أكثر قدرة على العيش والتفاعل مع البيئة المحيطة بشكل أفضل. (الديب، محمود نور الدين، ٢٠١٩).

وتتفق الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة "محمود الديب" حول: أهمية تصميم خطة قومية تهدف إلى تحسين وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الهمم، مع ضرورة إشراكهم في وضع هذه الخطط، بهدف إشباع احتياجاتهم وتحسين نوعية حياتهم، من خلال منظورهم الخاص.

– بينما ربط بحث "عادل خوجه، وآخرون" بعنوان **(مستوى الرضا عن الحياة لدى المعاقين حركيا)** بين ممارسة النشاط الرياضي من قبل المعاقين حركياً ومستوى رضاهم عن الحياة، في ضوء متغيرات (الجنس، درجة الإعاقة، الوظيفة، والمؤهل العلمي)، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي، على عينة قوامها (٢٩) معاقاً حركياً تم انتقائهم بالطريقة القصدية، من خلال "الرابطة الولائية" لرياضة المعاقين، بالإضافة إلى "مقياس الرضا عن الحياة"، وقد توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة ارتباطية بين مستوى ممارسة النشاط الرياضي من قبل المعاقين حركياً ودرجة رضاهم عن الحياة. (عادل خوجه، وآخرون، ٢٠١٨).

وتتفق الدراسة الراهنة مع توصية "عادل خوجه": حول ضرورة اهتمام المؤسسات الرياضية للدولة المصرية بإدماج المعاقين في النشاط الرياضي، ومشاركتهم في كافة المسابقات المحلية والدولية دون تمييز.

– كما أشار "إيرين أندروز Erin Andrews" في دراسته بعنوان **(الإعاقة كنموذج للتنوع)** أن الإعاقة هي تجربة ثقافية، وليست فقط مجرد حالة طبية، وأن المواقف السلبية تجاه المعاقين ليست ضارة لهم فحسب، ولكن القوالب النمطية الإيجابية المفرطة يمكن أن يكون لها نفس التأثير الضار على الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يمكن أن تكون محاولات تحسين الوعي بالإعاقة مضللة، في ظل ثقافة مجتمع تمييزية ضد المعاقين. (Erin E. Andrews,2019).

وتتبنى الدراسة الراهنة الدليل الثقافي "لأندروز Andrews" حول: قضايا إدماج المعاقين، ويحتوي هذا الدليل على النقاط الآتية: اختبار وتقييم الإعاقات، كيفية تصميم مناهج التدخل، مواقف الأطباء، استخدام العلاجات القائمة على الأدلة، تحديات الإعاقة، أهمية الإدماج الكامل لهم، والتوجهات المستقبلية لتقليل الفوارق الصحية والاجتماعية.

– وصفت "جينيفر إركولواتر Jennifer Erkulwater" في دراستها بعنوان **(حقوق المعوقين وشبكة الأمان الاجتماعي الأمريكي)** النجاح الملحوظ لحركات مناصرة المعاقين، في وقت كانت فيه الحكومة الفيدرالية على ما يبدو منيعة أمام ابتكارات السياسة الليبرالية، فمنذ الحرب على الفقر؛ تآكل دعم الرأي العام الأمريكي ضد سياسات الرفاهية الاجتماعية تدريجياً، واكتسب السياسيون المحافظون القوة، وعززت التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي المتباطئ المزيد من الضغوط على الحكومة الأمريكية بسبب التراجع المالي. ومع ذلك، شهدت السنوات الثلاثين الماضية أيضًا توسعًا كبيرًا في المزايا المقدمة في مجال الإعاقات، وبحثت الدولة طرق تعزيز استحقاقات المعاقين، كما نشطت حركة حقوق المعاقين، وقد ناضلت هذه الحركة في البداية لإنهاء إضفاء الطابع المؤسسي عليهم، وانتقلت إلى الادعاء بأن قوانين مكافحة التمييز ستسمح للمعاقين بالعمل وسيصبحون أقل اعتمادًا على الرعاية الاجتماعية. (Jennifer Erkulwater,2018).

وسوف تتحقق الدراسة الراهنة من بعض فرضيات "جينيفر Jennifer" المتعلقة بـ: أن برامج التأمين ضد الإعاقة تساهم في سرعة إدماجهم، وأن بعض أعضاء النخب السياسة تحولوا من النهج القائمة على الرعاية الاجتماعية إلى تبني خطاب الحقوق المدنية لمناصرة المعاقين، بالإضافة إلى؛ أن إنهاء التمييز الاجتماعي ضد المعاقين ودمجهم في مجتمعاتهم المحلية، قد يساهم في نمو الاتجاه المستقبلي والحقوقي للمعاقين بشكل أفضل.

– فيما استعرض "أليسون فليمينغ Allison Fleming، وآخرون" في دراستهم بعنوان **(الإعاقة والتأهيل المهني في المناطق الريفية)** بعض برامج إعادة التأهيل المهني التي تساعد

الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق النائية والنامية في الولايات المتحدة وخارجها على الاندماج المجتمعي، والكشف عن بعض التحديات طويلة الأجل التي تواجه هذه المجتمعات، وأبرزها العقبات الاقتصادية والبيئية، والعوائق التي تحد من تقديم الخدمات بشكل أفضل، وإبراز التقاطعات بين الفوارق الصحية والاجتماعية والبنائية والتفاوتات في الوصول، والتي تؤثر على السكان المعاقين في المناطق الريفية مثل النساء والأقليات العرقية والجنسية والشباب وكبار السن. (Allison R. Fleming, et al, 2017).

وتتناغم الدراسة الراهنة مع دراسة "أليسون Allison **ورفاقه" حول:** أهمية المبادرات والاستراتيجيات التي تقرها الدولة لتحقيق الرعاية الصحية والدمج الاجتماعي، للأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية والحدودية، من أجل تلبية احتياجات البالغين المصابين بأمراض عقلية وإعاقات جسدية، وبناء قدراتهم السياسية بشكل حداثي.

– وفي الأخير، رصدت دراسة "هوارد وايت Howard White" بعنوان **(تحسين الإدماج الاجتماعي وتمكين المعاقين في البلدان النامية)** وجود أدلة رقمية ومؤشرات إحصائية تفيد بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأكثر فقراً في المجتمعات النامية، كما أنهم يواجهون وصمة العار والتمييز والاستبعاد الاجتماعي على نطاق واسع، وبالإضافة إلى ذلك، يتم استبعادهم من اتخاذ قرارات مهمة أو سماع أصواتهم، على الرغم من دعوة حركات تمكين الإعاقة "لا شيء عنا، بدوننا"، حيث يعد الإدماج والتمكين الاجتماعي أساسًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تتضمن أهداف التنمية المستدامة تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع (Howard White, et al, 2018).

وتتفق الدراسة الراهنة مع ما رصدته دراسة "وايت White" **حول:** أنماط العوائق التي تحول دون الإدماج الاجتماعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن هذه الأنماط؛ أولاً: الحواجز على مستوى النظام والحواجز المؤسسية (مثل عدم وجود سياسات وتشريعات شاملة)، ثانياً: الحواجز المادية (مثل وسائل النقل والمباني التي يتعذر الوصول إليها)، ثالثاً: الحواجز المعلوماتية (مثل نقص الترجمة بلغة الإشارة في الاجتماعات)، رابعاً: الحواجز الناجمة عن مواقف الوصم والسلوكيات والممارسات التمييزية.

المحور الثاني: الدراسات التي رصدت (الإشكاليات السياسية لذوي الاعاقة، والخطط الاستراتيجية للتمكين):

– بحثت "ماري سبولشر Marie Sépulchre" في دراستها بعنوان **(الإعاقة والمواطنة)** أهمية حصول الأفراد المعاقون على الاعتراف القانوني بحقوق المواطنة المتساوية، في ظل عدم تمكنهم من التمتع الكامل بهذه الحقوق، نتيجة الإعاقة الجسدية التي يعانون منها، كما ألقت "ماري"

الضوء على بعض الأسباب السياسية لعدم المساواة والهيمنة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في السويد، وأشارت إلى أهمية وضع خطط استراتيجية وحلول استباقية لبناء مواطنة أكثر مساواة يتمتع بها المعاقون جسدياً قبل الأصحاء. وادعت "ماري" أن هذه الدراسة ستكون موضع اهتمام العلماء والنشطاء وصانعي السياسات في مجالات الإعاقة والمواطنة وحقوق الإنسان ونشطاء الرعاية الاجتماعية وعلم الاجتماع. وقد سلّط هذا البحث الضوء على أن فكرة المواطنة تعد "عقد اجتماعي"، يجب أن يتساوى فيه الجميع، وبسبب العوائق المجتمعية والسياسية يواجه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات في أداء أدوار المواطنة بشكل عادل. (Marie Sépulchre,2020).

وتتفق الدراسة الراهنة مع رؤية "ماري سبولشر Marie Sépulchre" **حول:** فكرة تقسيم مشاركة المعاقين في المواطنة إلى ثلاثة أنواع: المعاق الاجتماعي، المعاق المستقل، والمعاق السياسي، كذلك فكرة أن هناك أسباب إقصائية تمنع بعض الأشخاص من ممارسة حقوق المواطنة بشكل منصف، بالإضافة إلى أهمية اعتماد المواطنة شرطًا مسبقًا لتطبيق حقوق الإنسان بشكل فعال.

– وقد أشار "حسام عثمان" في رؤيته بعنوان **(٢٠١٨ عام ذوي الاحتياجات الخاصة: مبادرة الرئيس السيسي)** إلى أن مبادرة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" تجاه قضايا الإعاقات في مصر، قد فتحت المجال أمام البرلمان المصري لإدماج أكثر من ١٠ ملايين معاق مصري، ومساعدتهم من خلال خطط استراتيجية طويلة الأجل في العديد من المجالات أهمها: الدمج الاجتماعي، التمكين السياسي للنشطاء منهم، تغيير مسماهم من معاقين إلى ذوي الهمم، إعفائهم من الضرائب، تمكينهم صحياً وتعليمياً، وتدريبهم على مجالات (تنمية المهارات السياسية، تعديل السلوك الانتخابي، اختبارات الذكاء، والتخاطب). (عثمان، حسام محمد، ٢٠١٨).

وتتبنى الدراسة الراهنة توصية "حسام عثمان" حول: ضرورة إيجاد حلول واقعية لتحقيق التمكين السياسي لذوي الهمم في مؤسسات اتخاذ القرار الرسمي والمدني، مع توفير جميع الخدمات التمكينية لغير القادرين منهم.

– كذلك؛ عرض "أشرف مرعي" في رؤيته تحت عنوان **(قانون ذوي الإعاقة ودعم الدولة لحقوقهم وقضاياهم)** أبرز أنواع الإعاقات في مصر، وأهمية تنظيم حملات توعية لتصحيح المفاهيم السياسية الخاطئة تجاه قضاياهم، وأثر التعاون بين مجلس ذوي الإعاقات في مصر وبين الجهات المحلية والدولية لتحقيق التمكين السياسي والاجتماعي لهم، كما وضح "مرعي" أبرز بنود المبادرة الرئاسية لعام ٢٠١٨ والتي تهدف إلى تلبية مطالب ذوي الهمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيما قيّم –أيضاً– قانون ذوي الإعاقة على أنه منجز قانوني واجتماعي، ولكنه لا يزال ينقصه عدد مهم من النقاط التمكينية نحو إدماج اجتماعي وسياسي مكتمل

ومنصف لأصحاب الإعاقات في مصر. (مرعي، أشرف، وآخرون، ٢٠١٨).

وتحاول الدراسة الراهنة الإجابة على تساؤل "أشرف مرعي" حول: ما موقف قانون الخدمة المدنية من أصحاب الإعاقات في مصر؟ وهل أصبحت مصر أكثر انفتاحاً لتمكين أصحاب الهمم سياسياً وقبولهم اجتماعياً؟ أم أنه لا يزال يتم التعامل معهم من باب العطف والشفقة دون إعطائهم الفرصة السياسية أو القيادية المناسبة؟

– بحثت "إسلام شيحا" في دراستها بعنوان **(حق ذوي الإعاقة في تولي الوظائف العامة بين المساواة والتمييز الموضوعي)** عن أهم الوسائل القانونية لتمكين ذوي الإعاقة من حقهم في شغل الوظائف القيادية والمناصب العامة في مصر، وقد توصلت "شيحا" إلى وجود اتجاهان أساسيان حول هذا الأمر؛ الأول: يرى ضرورة تضمين قوانين التوظيف –في المناصب العامة– في خطط استراتيجية قومية تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية بين ذوي الإعاقة مع غيرهم من المواطنين وعدم التمييز ضد قضاياهم بسبب العجز أو المنظور الطبي، والاتجاه الثاني: يشير إلى أهمية وضع نصوص قانونية تنطوي على تمييز موضوعي –أو تمييز إيجابي– لصالح ذوي الهمم أو ما يعرف بنظام الكوتة. (شيحا، إسلام إبراهيم، ٢٠١٨).

وتتبنى الدراسة الراهنة تقسيم "إسلام شيحا" الثلاثي لحقوق ذوي الاعاقات: كالتالي؛ الحق الأول: التمكين السياسي والقيادي، والثاني: المساواة في الوظائف العامة، والحق الثالث: التمييز الموضوعي في الوظائف السياسية.

–نبه "صابر عبدالغني" في دراسته بعنوان **(الحماية الدستورية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية)** إلى عدم كفاية منح الدولة بعض الإعانات المالية لأصحاب الهمم، وإنما الأهم من ذلك؛ هو فرض حماية دستورية للمعاقين لدمجهم في عمليات المشاركة السياسية، ترشحاً وتصويتاً واستفتاءً، إلى جانب التمييز الإيجابي في العمل السياسي والمدني، بالإضافة إلى تفعيل وتطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب مع المعايير الدولية التي تخص ذوي الهمم في مصر، مع إزالة كافة العوائق والحواجز المادية والبيئية والسلوكية والمعلوماتية، لتوفير بيئة تسمح لهم بالمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية المصرية، والتمكين الاجتماعي دون قيد طبي أو شرط ثقافي، ولن يتم ذلك بدون التثقيف العام والتوعية المجتمعية بحقوق أصحاب الهمم، بهدف تغيير الصورة النمطية السلبية عن قضاياهم وحقوقهم. (عبدالغني، صابر عبدالغني، ٢٠٢١).

وتتبنى الدراسة الراهنة بعض توصيات "صابر عبدالغني" حول النقاط الآتية: ضرورة وضع ذوي الهمم على سلم أولويات الخطط الوطنية، تسهيل انضمام ذوي الهمم للأحزاب السياسية الفاعلة في مصر دون قيود، أهمية تمثيلهم بنسبة واضحة في الانتخابات التشريعية

والبرلمانية، بالإضافة إلى العمل على تفعيل دور المجالس والمنظمات والهيئات المحلية والدولية التي تعمل في مصر لدعم قضاياهم وحقوقهم السياسية والاجتماعية المختلفة.

-فيما هدفت دراسة "موايسي بوعلام" بعنوان **(حماية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في القانون الدولي لحقوق الإنسان)** إلى الكشف عن بعض آليات حماية حقوق ذوي الهمم في القانون الدولي، وقد طرحت الدراسة عدة تساؤلات؛ أبرزها ما التزامات الدول والمنظمات الدولية تجاه ذوي الهمم؟ وقد توصلت الدراسة إلى رصد انتهاكات جسمية بحقوق ذوي الإعاقة في المغرب، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات قانونية وسياسية تحمي هذه الحقوق، ووجود صعوبات محلية تحول دون تمتعهم بحقوقهم المقررة في مواثيق حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن؛ أن ممارسة ذوي الهمم لحقوقهم قد لا تتحقق إلا في ظل سياسات اجتماعية واقتصادية قائمة على العدالة السياسية. (بوعلام، موايسي، ٢٠١٤).

وتتناغم الدراسة الراهنة مع توصية "موايسي بوعلام" حول: أهمية القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية مستندة على أسس ديمقراطية واستراتيجية، للقضاء على أي تمييز يمنع من تمتع ذوي الهمم لحقوقهم السياسية والمدنية.

-توصل "محمد مجذوب" في دراسته بعنوان **(الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)** إلى أن الاهتمام العالمي لحقوق الإنسان تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبصدور(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وتبعاً لذلك؛ ظهر عدد كبير من النصوص الدولية المختلفة، ما بين مواثيق، إعلانات، واتفاقيات، تخص أصحاب الاعاقات وسبل تمكينهم السياسي والاجتماعي في كافة دول العالم. وقد قسم "المجذوب" الاتفاقيات الخاصة بذوي الاعاقات إلى أربعة محاور كالتالي: طبيعة الاتفاقيات الحقوقية، اتفاقيات التأطير الطبي والاجتماعي للمعاقين، اتفاقيات حقوق المعاقين السياسية والاجتماعية، واتفاقيات تحقيق مبدئي (العمومية والوحدة) بين المعاقين وغيرهم من المواطنين. (مجذوب، محمد سعيد، ٢٠١٦).

وقد تبنت الدراسة الراهنة بعض المفاهيم الحقوقية التي استعرضها "محمد المجذوب" في دراسته: وهي؛ الاتفاقية وبروتوكولها، قدسية الكائن الإنساني، ترسيخ فكرة أن حقوق المعاق ليست ترفاً فكرياً، وإنما ضرورة مجتمعية ملحة.

-أخيراً، كشف "فيليبو تريفيسان Filippo Trevisan" في بحثه بعنوان **(الدفاع عن حقوق المعاقين عبر الإنترنت)** تبنى المدافعون عن حقوق المعاقين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة مؤخرًا، تقنيات الوسائل الجديدة للإعلام -الإلكتروني- بهدف تمكينهم سياسياً، ولتنويع صور المشاركة السياسية للمعاقين من مستخدمي الإنترنت، مما يعزز حصصهم في المواطنة الديمقراطية، عبر؛ تدريبهم على محتوى الوسائط الاجتماعية، وتحليل ارتباط

الويب. كما كشف "فيليبو" عن التأثير العميق للإنترنت في مناصرة حقوق المعاقين السياسية والاقتصادية في أعقاب أجندة التقشف التي أعقبت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ في بريطانيا، فقد ظهر جيل جديد ماهر في التكنولوجيا من الشباب المعوقين، وقد تمت مناقشة دور منصات الوسائط الاجتماعية مثل Facebook في مساعدة المستخدمين عديمي الخبرة سياسياً على فهم التغييرات السياسية المعقدة، وبالإضافة إلى ذلك، وضح الباحث سبب تبني دعاة الإعاقة البريطانيين استراتيجيات أكثر ابتكارًا وتشاركية، مقارنة بنظرائهم الأمريكيين عند مواجهة أزمات سياسية مماثلة. (Filippo Trevisan,2016).

وتتفق الدراسة الراهنة مع "فيليبو تريفيسان Filippo Trevisan" **حول:** أهمية الآثار المترتبة على التحول الرقمي غير المتوقع، لأدوات وآليات حركات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقيادتها، وفرص المواطنين المعاقين للمشاركة الكاملة في السياسة الديمقراطية، ومواجهة الحواجز المستمرة للوصول إلى الويب، لصنع السياسات والاستراتيجيات الممكنة.

*** وفي إطار الدراسات السابقة سالفة الذكر؛ ثمة وجود العديد من التساؤلات التي تم رصدها؛ نذكر بعضها كالتالي: ما طبيعة الحواجز السياسية والاجتماعية التي تعرقل دمج المعاقين؟ ما النموذج السياسي للإعاقة؟ ما العوامل التي تقيد الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة؟ وما التحديات الثقافية التي تواجههم؟ وكيف تؤثر الإعاقة على التواصل؟ وكيف يمكن أن تتغلب حواجز الاتصال على الإعاقة؟ وغيرها من التساؤلات الملحة.

"مناقشة معطيات الدراسات السابقة وفجواتها"

- أغفلت الدراسات السابقة بعض مظاهر الاستبعاد الممنهج التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من قبل الأحزاب السياسية المصرية، وما يمثله هذا الاستبعاد من تحدٍ خطير أمام تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما هو راسخ في الصكوك القانونية الدولية وكذلك في القوانين المصرية.
- لم تقيم الدراسات السابقة نصوص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) – لتمكين أولئك الذين يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأمد والتي قد تعيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين– اجتماعياً أو سياسياً.
- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى عدد من الحواجز السياسية التي قد تعيق الدمج السياسي للمعاقين، مثل؛ الوصمة، القوالب النمطية عن أصحاب الإعاقات، المناصب المحجوزة/الكوتة، فشل السياسات والتشريعات في مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، عدم توفير الضمانات السياسية والقانونية لقضاياهم، تهميش الأحزاب السياسية لهم؛ فهي في كثير من الأحيان تؤدي دورًا كبيرًا في استبعادهم.

- ندرة التقييمات الاستراتيجية لخطط التمكين السياسي للمعاقين في مصر، فمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية المصرية يعد حقًا من حقوق الإنسان بالإضافة إلى كونها عاملاً مهمًا يعزز التنمية الشاملة، ويأتي ذلك من خلال إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارة العامة والعمليات التنموية.
- ضعف تسليط الضوء على آليات الإدماج السياسي لهم والتي ترتكز على عدة محاور أهمها: تحديد الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، خطط إدماج أصحاب الإعاقات في الأحزاب السياسية، مراقبة عملية المساءلة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في منظمات المجتمع المدني، إلقاء الضوء على المجالات الممكنة لمناصرة الإدماج السياسي للأشخاص ذوي الإعاقة، وإعداد المرشحين المحتملين من ذوي الإعاقة سياسياً.
- لم تقترب الدراسات الحديثة من سبل حماية حق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ في التصويت بالاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة دون ترهيب أو وصم، أو الترشح للانتخابات، أو وشغل المناصب بشكل فعال، بالإضافة إلى أداء جميع الوظائف العامة على جميع مستويات الحكومة، وطرق تسهيل استخدام التقنيات المساعدة والجديدة.
- لم تظهر الدراسات الحديثة آليات الدولة – عبر خططها الاستراتيجية– نحو تعزيز البيئة الاجتماعية، حتى يمُكّن فيها الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في إدارة الشؤون العامة، دون تمييز (رجل معاق، أو سيدة معاقة) وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وسبل تشجيع مشاركتهم في الشؤون العامة.
- إغفال دور المحيط الثقافي لأصحاب الإعاقات، فلم تتطرق أية توصية إلى أهمية إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتنمية واستخدام إمكاناتهم الإبداعية والفنية والفكرية، ليس فقط لمصلحتهم الخاصة، ولكن أيضًا لإثراء المجتمع.
- وهذه الفجوات البحثية هي ما ستسعى الدراسة الراهنة إلى التحقق منها في جانبها الميداني، على النحو التالي:

"الدراســـة الميدانيـــة"

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة (وأدواتها الميدانية):

تم الاعتماد على (المنهج الكيفي) وذلك من أجل تقييم الخطط الاستراتيجية الخاصة بتمكين أصحاب الإعاقات سياسياً، وفقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ودراستها كما هي في الواقع، من أجل الوصول إلى تفسيرات موضوعية للمعطيات اللفظية التي يسفر عنها البحث.

كما قام الباحث باستخدام المقابلة الاستطلاعية –والتي تستخدم غالباً في الوصول إلى بيانات ومعلومات من أشخاص يعدون حجة أو خبراء في حقولهم أو ممثلين لمجموعاتهم– لجمع المادة الميدانية من خلال تطبيق دليلين للمقابلة الاستطلاعية، على عينة قوامها (٩٥) مفردة، وقد طبق الدليل الأول؛ على عدد (١٥) مفردة من الخبراء وبعض أعضاء إدارة (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة)، والدليل الثاني؛ طُبق على عينة مكونة من (٨٠) مفردة من ذوي الاحتياجات الخاصة من المنتمين لثلاثة أحزاب سياسية وهم (حزب مستقبل وطن فرع الأقصر، حزب مصر بلدي فرع قنا، وحزب حماة وطن المقر الرئيس بالقاهرة)، في الفترة من ٢٠٢١/٨/١٢ إلى ٢٠٢١/١٠/٢٠، وقد تم اختيار مفردات العينة باستخدام أسلوب (العينة القصدية)؛ والتي تعتمد على القصد في الاختيار لمجموعة بعينها من هيكل إدارة المجلس القومي لشؤون الإعاقة، وبعض منسوبي الأحزاب السياسية في مصر من ذوي الإعاقة وذلك بهدف التعرف على رؤاهم فيما يخص القوانين والاستراتيجيات السياسية التي وضعتها الدولة بشأن التحديات التي تقف أمامهم. بالإضافة إلى تحليل بعض (السجلات الرسمية والتقارير والإحصاءات) التي تم التحصل عليها من قبل المجلس، أو المتواجدة على المواقع الإلكترونية الرسمية له.

وقد احتوى **الدليل الأول (الخاص بخبراء المجلس القومي للإعاقة)**؛ فضلاً عن البيانات الأساسية للمبحوث وخصائص العينة، على عدد من المحاور الرئيسة كالتالي؛ تقييم الاستراتيجية الأولى في الخطة القومية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ تحت عنوان (الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة). بينما تناولت الاستراتيجية الثانية تحليل (الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة). فيما فسرت الاستراتيجية الثالثة سبل تحقيق (مجتمع العدالة للجميع: بناء مؤسسات رسمية ومدنية فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المواطنين). كما عُنيت الاستراتيجية الرابعة بتحليل (فرص التعلم مدى الحياة للجميع: التعليم والتثقيف الجيد كعامل مساند لتأهيل ذوي الإعاقة سياسياً). وأخيراً؛ تناولت الاستراتيجية الخامسة تقييم آليات (المساواة بين الجنسين: تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة سياسياً). أما **دليل المقابلة الثاني (الخاص بذوي الإعاقة المنتمين لثلاثة أحزاب سياسية)**؛ فقد احتوى –بالإضافة إلى بياناتهم الأساسية– على محور خاص بتقييمهم للاستراتيجية السادسة تحت عنوان (استراتيجية الدراسة المقترحة؛ حول سبل القضاء على الحواجز والقيود: إزالة الحواجز السياسية والتحديات الاجتماعية التي تقيد ذوي الإعاقة) وقد احتوى هذا المحور على ثمانية أشكال من التحديات والحواجز –وقد أبدى ذوي الإعاقة رؤاهم فيها بشكل مفصل– كالتالي: (١.حواجز الفقر والجوع. ٢. الوصم الطبي والاجتماعي والسياسي. ٣. العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق. ٤. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

السياسية. ٥. الصحة الجيدة والرفاه. ٦. المدن والمجتمعات الشاملة والمستدامة. ٧. حرية الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ٨. المخاطر البيئية والصدمات والكوارث).

١) خصائص عينة الدراسة (ومبررات اختيارها):

تضمنت عينة الدراسة (٩٥) مفردة، منهم (١٥) مفردة من أعضاء إدارة "المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة، ومجاله الجغرافي "٩ شارع سراي القبة أمام محطة مترو سراي القبة"، و(٨٠) مفردة من ذوي الإعاقات – كافة أنواع الإعاقات– من المنتمين لثلاثة أحزاب سياسية وهم (مستقبل وطن فرع محافظة الأقصر، مصر بلدي فرع محافظة قنا، وحزب حماة وطن بالمقر الرئيس بمدينة القاهرة).

جدول (١) يبين الخصائص الأساسية لمفردات عينة المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بالقاهرة ن (١٥)

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	١١	٧٣,٥
	إناث	٤	٢٦,٥
السن	أقل من ٤٠ عاماً	٢	١٣,٥
	من ٤١-٥٠ عاماً	٨	٥٣
	من ٥١-٦٠ عاماً	٣	٢٠
	من ٦١ فأكثر	٢	١٣,٥
الوظيفة الحالية/ المناصب القيادية	مشرف عام	١	٦,٥
	دكتور جامعي	٣	٢٠
	مهندس	٢	١٣,٥
	خبير	٣	٢٠
	أمين مساعد الشؤون المالية والإدارية	٢	١٣,٥
	مستشار قانوني	٢	١٣,٥
	مستشار تخطيط استراتيجي	١	٦,٥
	مستشار إعلامي	١	٦,٥

كما تكونت مفردات عينة المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ من حيث النوع من (٧٣,٥%) من الذكور، وعدد (٢٦,٥%) من الإناث. وتركزت أعمارهم بنسبة (٥٣%) في الفئة العمرية من ٤١-٥٠ عاماً. أما من حيث (الوظائف/المناصب القيادية) الحالية لعينة المجلس القومي؛ فقد اشتملت على المشرف العام الحالي للمجلس، ونسبة (٢٠%) من أعضاء هيئة تدريس بالجامعات، ونسبة (١٣,٥) من المهندسين، و(٢٠%) من الخبراء في مجال الإعاقة، ونسبة (١٣,٥%) من الأمناء المساعدين في الشؤون المالية والإدارية، و(١٣.٥%) من المستشارين القانونيين للمجلس، وعدد مستشار تخطيط استراتيجي واحد، بالإضافة إلى المستشار الإعلامي للمجلس.

وقد جاءت هذه الأرقام والنسب بهذا الشكل، توائماً مع القرار الصادر من رئيس الجمهورية (رقم ١١ لسنة ٢٠١٩) بتشكيل المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، على النحو التالي:

١. رئيس مجلس الوزراء ونائبًا للرئيس.
٢. إجمالي أعضاء المجلس (١٩) عضواً فقط، من بينهم (٦) من السادة الوزراء بالحكومة.
٣. إلزامية أن يضم وزراء "التربية والتعليم، الصحة، الإسكان، التضامن الاجتماعي، التخطيط، القوى العاملة والإصلاح الإداري".
٤. إلزامية أن يضم عدد من ذوي الهمم، وبعض مناصري حقوق الإعاقات، على

أن يكون من بينهم (٨) من ذوي الهمم، و(٤) من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وعدد (٥) من الخبراء في مجال الإعاقات.

٥. يتم تشكيل المجلس لمدة (أربعة سنوات) فقط بناءً على قرار من مجلس النواب، خلال فترة ثلاثة أشهر، من تاريخ إصدار القانون (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، ص٧٧، ٢٠٢٠).

جدول (٢) يبين الخصائص الأساسية لعينة الأشخاص ذوي الإعاقة المنتمين لأحزاب سياسية ن (٨٠)

البيان	الفئات	ك	%
النوع	ذكور	٥٢	٦٥
	إناث	٢٨	٣٥
السن	أقل من ٤٠ عاماً	٣٨	٤٧,٥
	من ٤١-٥٠ عاماً	٢١	٢٦,٥
	من ٥١-٦٠ عاماً	١٨	٢٢,٥
	من ٦١ فأكثر	٣	٣,٥
المؤهل الدراسي	تعليم جامعي	٤٦	٥٧,٥
	تعليم أساسي	٣٤	٤٢,٥
نوع الإعاقة	جسدية	٤٥	٥٦,٥
	ذهنية	٢٣	٢٨,٥
	نفسية	١٢	١٥
الحزب/المحافظة	حزب مستقبل وطن "محافظة الأقصر"	٢٨	٣٥
	حزب مصر بلدي "محافظة قنا"	٢١	٢٦,٥
	حزب حماة وطن "محافظة القاهرة"	٣١	٣٨,٥
المنصب الحزبي	قيادي	٢٥	٣١,٥
	عضو	٥٥	٦٨,٥

فيما تشكلت عينة الأشخاص ذوي الإعاقة –العينة الثانية– المنتمين لثلاثة أحزاب سياسية كالتالي، فمن حيث النوع انقسمت إلى: (٦٥%) ذكوراً، و(٣٥%) إناثاً. وتركزت الفئة العمرية لغالبية مفردات العينة بين أقل من (٤٠) عاماً بنسبة (٤٧,٥%)، ومن (٤١-٥٠) عاماً بنسبة (٢٦,٥%). بينما جاءت نسبة (٥٧,٥)% من حملة الشهادات الجامعية، فيما كانت نسبة (٤٢,٥%) من أصحاب التعليم الأساسي (إعدادية ودبلومات فنية). فيما تعددت أنماط الإعاقات لأفراد العينة بين الإعاقات الجسدية بنسبة (٥٦,٥%)، والذهنية بنسبة (٢٨,٥%)، بينما جاءت الإعاقات النفسية بنسبة (١٥%). أضف إلى ذلك؛ تنوع مفردات العينة لأكثر من حزب ومحافظة، حيث تشكلت من نسبة (٣٥%) من ذوي الاحتياجات الخاصة المنتمين لحزب مستقبل وطن "بمحافظة الأقصر"، و(٢٦,٥%) من حزب مصر بلدي "بمحافظة قنا"، ونسبة (٣٨,٥%) من أعضاء حزب حماة وطن "بمحافظة القاهرة". أخيراً؛ تباينت المناصب الحزبية لمفردات العينة من ذوي الاحتياجات الخاصة بين؛ قياديين بنسبة (٣١,٥%)، والغالبية من الأعضاء العاملين في الأحزاب السياسية سالفة الذكر بنسبة (٦٨,٥%).

– شروط ومبررات اختيار عينة الدراسة:

* أن تكون مفردات "العينة الأولى" من ضمن:

- الهيكل التنظيمي للمجلس القومي للأشخاص ذوى الإعاقة، من ممثلي (الشخصيات العامة، والأشخاص ذوى الإعاقة، وبعض ممثلي المنظمات المدنية والجمعيات الأهلية، وبعض الخبراء في مجالات الإعاقة).

- المُشكّلين في (اللجان الاستشارية النوعية، ولجان النوايا الحسنة بالمجلس) لقدرتهم على التوعية بقضايا الإعاقة وتحدياتها.
- المساهمين في رسم واقتراح السياسات العامة للدولة في مجال (تأهيل وتنمية وتمكين ودمج) ذوي الهمم، ومن المُقيمين والمتابعين لتطبيقاتها، ومن المساهمين في وضع الاستراتيجيات القومية ٢٠٣٠ للنهوض بالأشخاص أصحاب الإعاقات.
- المنسقين بين الوزارات والجهات المعنية لتفعيل بنود الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الهمم.
- المشاركين في وضع مشروعات القوانين والقرارات الحالية/ والمستقبلية الخاصة بذوي الهمم.

* أما بالنسبة لمفردات "العينة الثانية" فيجب أن تكون من:

- الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة المنتمين لأحزاب سياسية؛ قيادات وأعضاء.
- مقترحي الاستراتيجيات والسياسات الحزبية من ذوي الهمم، والقائمين على برامج مناصرة حقوق المعاقين.
- الفاعلين في الحياة السياسية ومتخذي القرارات لصالح قضايا الإعاقة (رجال وسيدات من ذوي الاحتياجات الخاصة).

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكيفية المستخلصة من المقابلات –عينة المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة– ومن السجلات الرسمية والتقارير وبعض الإحصاءات، وقد تم ذلك في سبيل طرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الحالي، وذلك من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لستة استراتيجيات أساسية؛ استراتيجيات مصر للإعاقة والتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتقييمها، علماً بأن؛ **أهداف التنمية المستدامة** في مصر بلغت (١٧) هدفاً وضعتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وأدرجتها الدولة المصرية في خطتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتمثل هذه الأهداف دعوة لجميع الدول للعمل على تعزيز الازدهار وحماية الفئات المهمشة، كما تغطي مجموعة كبيرة من قضايا التنمية الاجتماعية مثل؛ الجوع، التعليم، الصحة، تغير المناخ، المساواة، العدالة الاجتماعية... وغيرها، فعلى الرغم من عدم إلزامية هذه الأهداف للدول المشاركة إلا أنها تعد مرشداً مهماً لها في صياغة خططها الوطنية المستقبلية، كالتالي:

"تقييم الاستراتيجية الأولى"

(الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة)

يحاول هذا المحور تقييم الاستراتيجية الأولى المتضمنة في خطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، والتي تعالج قضية؛ الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر الإجابة على التساؤلات التالية؛ هل يعد ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المهمشة في الحياة السياسية المصرية؟ وما أسباب ذلك؟ وما

أبرز الحقوق السياسية للمعاق التي ينص عليها قانون الإعاقات الجديد لعام ٢٠١٨ والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وكيف يتم تقييمها؟ وقد تمحورت استجابات عينة الدراسة كالتالي:

جدول (٣) يوضح تقييم العينة لوضع المعاق في الحياة السياسية المصرية، ومدى فاعلية الاستراتيجية.

المعاق/عدم المساواة	ك	%	كفاءة الاستراتيجية	ك	%
مهمش	١٢	٨٠	صالحة	٨	٥٣,٥
غير مهمش	٣	٢٠	يشوبها نقص	٧	٤٦.٥
المجموع	١٥	%١٠٠	المجموع	١٥	%١٠٠
(نص الاستراتيجية في خطة مصر ٢٠٣٠)					
"الهدف رقم (١٠): الحد من أوجه عدم المساواة؛ عبر الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة"					

فبالنسبة للشق الأول؛ أشارت عينة الدراسة بنسبة (٨٠%) إلى أن أصحاب الإعاقات في مصر يواجهون تهميشاً واضحاً في الحياة السياسية المصرية، وعدم مساواة في غالبية المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وحرمان من غالبية الحقوق التي تغطيها أهداف التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠، حيث تصل الفجوة بين أصحاب الإعاقات وغيرهم إلى أكثر من (٢١%) في فقر الدخول، و(١٦%) في قدرتهم على توفير أطعمة غذائية سليمة، و(١٤%) في السلامة الصحية والتعليم والعمل بالمقارنة مع غيرهم. كما يعاني ذوي الإعاقات من أوضاع معيشية سيئة خصوصاً في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل؛ الطاقة، الإنترنت، المياه والصرف الصحي، فضلاً عن معاناتهم من التمثيل غير المناسب في المشاركة السياسية بشكل عام. كما ترى عينة الدراسة أن الدولة المصرية الآن تعمل بشكل جاد للحد من التمييز الذي يعاني منه أصحاب الإعاقات في مصر عبر استراتيجية "الحد من عدم المساواة" فالتمييز من وجهة نظرهم هو السبب الرئيس في الاستبعاد، حيث يستبعد أكثر من (٦٠%) من أصحاب الإعاقات من العمل السياسي والاجتماعي في مصر، كما يعاني ما يقارب (١٢%) منهم من قيود مجتمعية وقانونية على التصويت، و(٨%) من قيود على الانتخاب للمناصب العامة. كما ألمحت مفردات العينة إلى أن أكثر من (٥٠%) من أصحاب الإعاقات في مصر يعانون من ضعف الأدوات المساعدة، وصعوبة الحصول عليها، بسبب عدم توافر المنتجات وغلاء أسعارها وارتفاع تكاليف نقلها وتملكها، وعدم وجود خطة قومية تمكنهم منها. فيما أوعزت العينة إلى أن أكثر من (١١%) من ذوي الإعاقات في مصر يعيشون في مؤسسات ودور خاصة، مما يتعذر عليهم الحصول على تعليم جيد أو ممارسة حقهم السياسي بشكل حر، أو حتى اتخاذ قراراتهم المصيرية دون قيود. كذلك؛ أشارت العينة إلى أن أصحاب الإعاقات "الذهنية والنفسية" هم الأكثر استبعاداً من الحياة السياسية المصرية، فضلاً عن ظروفهم المعيشية الصعبة، والانتهاكات الإنسانية التي يواجهونها في المستشفيات العقلية ودور الحماية والرعاية، بالإضافة إلى الممارسات العلاجية القسرية والضارة التي يتعرضون لها، في ظل صعوبات

القراءة والكتابة والعمل والوصول إلى المرافق العلاجية والصحية، والإقصاء المستمر لهم من أنشطة المجتمع والأسرة.

أما بالنسبة للشق الثاني، فقد انقسمت عينة الدراسة حول تقييمها لهذه الاستراتيجية، فقد رأى (٥٣,٥%) من مفردات العينة بأنها "صالحة" لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة سياسياً نظراً لقدرتها على معالجة كافة الحواجز سالفة الذكر، وتحقيقها للحد من عدم المساواة في ذات المجتمع. بينما رأت نسبة (٤٦,٥%) من مفردات العينة أن الاستراتيجية يشوبها بعض النقص في الإجراءات والآليات التنفيذية، نظراً للاعتبارات والتحديات الآتية:

أ- إشكالية الإحصاءات ودقتها (أعداد ذوي الإعاقة في مصر بين التسجيل والتغييب):

تشير عينة الدراسة –بنسبة (٤٦,٥%)– بوجود صعوبات ملموسة في إقامة إحصاء دقيق للأشخاص الذين لديهم شكل من أشكال الإعاقة في مصر، أو إحصاء جدي لنوعية الإعاقة لديهم، وذلك لأسباب؛ اجتماعية (الخوف من الوصم) وثقافية (ضعف الوعي، والفجوة الثقافية)، وهذه الصعوبات تحد من قدراتهم في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية والسياسية مع غيرهم، حيث تقدر عينة الدراسة أن (٨٠%) منهم يعيشون في مستوى معيشي متوسط ومنخفض، وبحسب التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ يقدر عددهم بنحو (١٠.٦%) من إجمالي تعداد السكان. كما تُبين مفردات العينة –سالفة الذكر– أن ضعف الإحصاءات يشكل تحدياً جسيماً أمام الدولة المصرية؛ في إصدار خريطة وطنية للخدمات المطلوبة ٢٠٣٠، وإبداء الرأي في الإجراءات العسكرية وقوات الدفاع الشعبي تجاه قضاياهم، بالإضافة إلى صعوبات تبني مشروعاتهم العلمية (اختراعات، ابتكارات، وبرمجيات)، ومكافحة التحديات اليومية التي تواجههم، وصعوبات تحديد الفجوة بين واقعهم وطموحاتهم، كذلك حواجز تبني المشروعات الصناعية والتطبيقية لتصنيع الأجهزة الطبية المساعدة لهم، مع التحديد الدقيق لأشكال التنمر المجتمعي والسياسي ضدهم، وصعوبات إشراكهم في البرامج والمشروعات المدرجة بالاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال ترى بعض مفردات العينة ما يلي:

جدول (٤) يوضح أعداد المصريين أصحاب الإعاقات من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة.

محافظات مصر	النوع			ريف			حضر		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الجملة	٤٦٠٩٤٤	٣٩٤٥٩٠	٨٥٥٥٣٤	٦١٧٠٠١	٥٥٥٣٠٠	١١٧٢٣٠١	١٠٧٧٩٤٥	٩٤٩٨٩٠	٢٠٢٧٨٣٥

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقارير درجة الإعاقة الكبيرة، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧).

ح(٢): "إن الإحصاءات الرقمية للأشخاص الذين يعانون من إعاقة (كبيرة إلى المطلقة) تتراوح نسبتهم إلى (٥٤%) لفئة الذكور مقابل (٤٦%) للإناث، بينما تتراوح نسبة ذوى الإعاقات بين الشباب المصري إلى (١,٥%)، ورغم ذلك فهذه النسب ليست دقيقة بما يكفي، وبالأخص في صعيد مصر، لذا اتجهت الدولة

المصرية إلى إنشاء العديد من المشاريع الخدمية في محافظات صعيد مصر بالتعاون مع مؤسسة "أرض الإنسان" الفرنسية، للدفاع عن الحقوق وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مواهبهم لتمكينهم، وتفعيل المبادرة المصرية "المساواة من أجل حياة أفضل".

ح(٨): "تعاني الدولة خصوصاً مؤسسات العدالة الجنائية من عدم الدقة في إحصاء ذوي الإعاقات المرتكبين للجرائم، ورغم ذلك خصص قطاع السجون عدد من الزنازين للسجناء ذوي الإعاقة –مراعاة لظروفهم الصحية– في عدد من السجون، بحسب تقارير وزارة الداخلية الواردة إلينا؛ منها: سجن (وادي النطرون بمحافظة البحيرة، وبرج العرب بالإسكندرية)، وقد تم تجهيز ٤٢ سجناً آخر في صعيد مصر بمجموعة زنازين خاصة بهم".

جدول (٥) يوضح أصحاب الصعوبات وفقاً لنوع الإعاقة.

جميع المحافظات	نوع الصعوبة						عدد ذوي الصعوبات (٥ فأكثر)
	الرؤية (حتى لوكان مرتدياً نظارة)	السمع (حتى أثناء استخدام سماعة أذن)	التذكر أو التركيز	المشي أو صعود السلالم	رعاية نفسه (الاستحمام، اللبس، ...)	الفهم والتواصل مع الآخرين	
الجملة	0.54	0.56	0.53	1.34	0.67	0.60	2027835
العدد	4392666	4589009	4347419	1097147	548232	493659	

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقارير نوع الصعوبات، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧).

ح(٧): "لو نظرنا إلى نسب ذوي الإعاقة الذين يعانون من صعوبة في المشي أو صعود الدرج سنجدهم (١,٣%)، يليها صعوبات رعاية الذات بنسبة (٠,٦%)، ثم صعوبات التواصل والاستيعاب بنسبة (٠,٦%)، وأخيراً الصعوبات البصرية بنسبة (٠,٥%)، لذا يحاول المجلس القومي في خطته الجديدة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف القطاعات، وتقليص الفجوة القائمة، لفهم احتياجاتهم ودفعهم إلى الإيمان بأنفسهم والعيش بشكل طبيعي، ويتم ذلك بالتعاون مع (منظمة العمل الدولية) التي تعمل في (مشروع الوظائف والمهارات للأشخاص ذوي الإعاقة)".

ح(٩): "يستخدم (٣٩%) من ذوي الإعاقات في مصر وسائل التكنولوجيا الحديثة، ولا يوجد بروتوكول ملزم –الآن أو في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠– مع وزارة الاتصالات أو هيئة الاستعلامات أو التلفزيون المصري؛ لتوفير ترجمة فورية للمشاهدين الصم وضعاف السمع، أو حق الوصول الفعال إلى المعلومات والاتصالات على قدم المساواة مع الآخرين".

جدول (٦) يوضح التوزيع النسبي لذوي الإعاقات في مصر وفقاً لفئات للعمر.

فئات السن	التوزيع النسبي
١٤-٥	١٥.٠
٣٩-١٥	١٧.٣
٦٤-٣٠	٤٣.١
٦٥+	٢٤.٨
الإجمالي %	١٠٠
الإجمالي(العدد)	٢٠٢٧٨٣٥

المصـــدر: (الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء: تقـارير التوزيـع النسـبي للإعاقـة، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧).

ح(٨): "نسعى كأعضاء مجلس إدارة في الخطة الجديدة إلى زيادة نسبة المشتغلين –المشتغلين حالياً بشكل متقطع (١٩%) ذكوراً، و٣% إناثاً)– في فئة الشباب ودمجهم وظيفياً عبر الشراكة مع منظمة "حلم"، وهي مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تعزيز الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية".

جدول (٧) يبين نسب أصحاب الإعاقات في مصر وفقاً للحالة التعليمية.

الحالة التعليمية	نوع الصعوبة						ذوى الصعوبات
	الرؤية	السمع	التذكر أو التركيز	المشي	رعاية نفسه	الفهم والتواصل	
أمي	59.9	58.1	68.8	65.0	67.8	64.0	57.6
محو أمية/يقرأ ويكتب	8.7	8.4	6.9	7.8	7.4	7.5	8.7
تربية فكرية	1.3	2.6	4.2	1.1	3.3	6.2	2.5
ابتدائية/ إعدادي	9.5	9.1	6.4	7.6	6.5	7.0	9.3
ثانوية عامة/ أزهري	3.3	3.5	2.2	2.7	2.5	2.7	3.4
مؤهل/ متوسط فني	9.8	10.5	6.2	9.5	7.0	7.5	11.1
مؤهل فوق متوسط	1.7	1.7	1.1	1.5	1.3	1.2	1.8
مؤهل/جامعي فأعلى	5.8	6.1	4.1	4.9	4.1	3.8	5.6
الإجمالي %	100	100	100	100	100	100	100
العدد	414613	418059	383105	1036389	431746	418709	1828811

المصـــدر: (الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء: تقـارير الحالـة التعليميـة للإعاقـات، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧).

ح(٢): "إن نسبة الأمية بين ذوي الصعوبات وصلت إلى ما يقارب (٥٨,٦%) وهي نسبة غير مسبوقة، لذا وضعنا عبر الاستراتيجية المقترحة ٢٠٣٠ آليات وبرامج زمنية لتمكين ذوي الإعاقة تعليمياً، وأعطينا لخبراء السياسات والمدافعين عن حقوق الإعاقة الفرصة لمناقشة أهداف هذه البرامج ونجاعة تنفيذها".

جدول (٨) نسب ذوي الإعاقات في مصر وفقاً لمدى استفادتهم من منظومة التأمين الصحي الشامل.

الاشتراك في التأمين الصحي	الرؤية	السمع	التذكر/التركيز	المشي	رعاية نفسه	الفهم	ذوي الصعوبات
مشترك	26.8	29.7	26.7	24.4	35.0	29.7	30.0
غير مشترك	73.2	70.3	73.3	75.6	65.0	70.3	70.0
إجمالي %	100	100	100	100	100	100	100
العدد	439266	458907	434719	1097149	548234	493661	2027835

المصـــدر: (الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء: تقـارير منظومـة التـأمين الصـحي، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧).

ح(١٠): "يوجد عزوف كبير من قبل ذوي الإعاقة في مصر من الاستفادة بمنظومة التأمين الصحي بنسبة (٧٣%)، وهذا العزوف يدل على عدم رغبتهم في الاستفادة من المنظومة الطبية للتأمين، بسبب العقبات الصحية والتنظيمية والروتينية التي يتعرضون لها، ونحاول في الخطة الجديدة تطوير الشراكة مع وزارة الصحة لإزالة جميع العقبات العلاجية أمام ذوي الصعوبات".

ح(١١): "من بين أفقر (٢٠%) من المصريين، يعاني منهم ما يقارب (١٧%) من إعاقات، كما يعاني ما يقارب (٣٠%) منهم من انعدام الأمن الغذائي، مقابل (١٤%) من المصريين غير المعوقين، ومما يزيد الشقاء عليهم؛ أن وصمة العار والتحيز حول الإعاقة؛ يميلان إلى إدامة الفقر والعزوف السياسي فيما بينهم".

ب- صعوبات التأهيل المجتمعي والإتاحة (القدرات الوظيفية للمعاقين):

أوضحت عينة الدراسة أهمية تمكين ذوي الإعاقة مجتمعياً بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينحدرون منها، عبر تشجيع الاندماج وزيادة وعي المجتمع تجاه قضاياهم، وحمايتهم من الفقر، والوصم، وتلبية الخدمات الأساسية لهم، وتسهيل حصولهم على خدمات التعليم وكسب الرزق والعلاج، وإتاحة إمكانية العمل، وحرية اختياره وقبوله. إلا أن ذوي الإعاقة في مصر لازالوا يعانون بنسبة (٧٥%) من عدم المساواة مع غيرهم في اختيار العمل، والتأهيل الوظيفي والتمكين المجتمعي، بالإضافة إلى عدم إتاحة ظروف عمل عادلة مناسبة لقدراتهم الجسدية أو النفسية، وعدم التساوي في الأجر مع غيرهم، وصعوبة تحسين نوعية حياتهم وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الحياتية المختلفة، بما في ذلك التأهيل الطبي والتأهيل الاجتماعي والعمل مع الأسرة وتدريب الكوادر. حيث ترى عينة الدراسة؛ أن ذوي الإعاقات في مصر يواجهون صعوبات في الحصول على خدمات التأهيل المتخصصة أهمها؛ تفعيل استراتيجية (إعادة التأهيل المؤسسي) مما أثر إيجاباً في ترسيخ عزل الأشخاص ذوي الإعاقة عن المجتمع واندماجهم فيه، بالإضافة إلى ضعف قدرة مراكز إعادة التأهيل عن استقبال ذوي الإعاقة والتدخل فيها، بسبب أعدادهم الكبيرة، في الوقت الذي شهد فيه المجتمع والمؤسسات الحكومية المعنية تراجعاً تجاه قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وبدأ الاعتماد بشدة على دور الجمعيات الأهلية. وقد كشفت عينة الدراسة؛ عن وجود صعوبة عند دمج قضايا الإعاقة في نظام تنمية المجتمع المستدام ٢٠٣٠، كما لا يمكن التخفيف من حدة هذه الصعوبة إلا من خلال تدريب بعض الكوادر المحلية داخل القرى والمدن المصرية، وإنشاء أنظمة تحويل للحصول على خدمات إعادة التأهيل داخل المجتمع. كما أشارت بعض مفردات العينة؛ أن صعوبات التأهيل تأتي أيضاً من قبل أصحاب الإعاقة أنفسهم، فالمجتمع يعمل على إعادة تأهيلهم وفقًا لإمكانياتهم ومدى الاستعداد النفسي لديهم، مما قد يتسبب في ضياع حقوقهم وزيادة تهميشهم وإقصائهم، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (١) يبين صعوبات التأهيل والإتاحة المجتمعية لذوي الإعاقات في مصر.

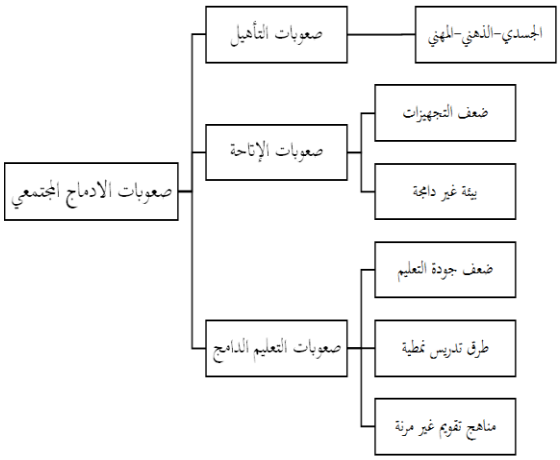

ولتفادي هذه الصعوبات والتخفيف من حدتها قام المجلس –وفقاً لخطة مصر ٢٠٣٠– بتنظيم العديد من اللقاءات والأنشطة، كالتالي:

– زيادة نسبة المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر التوعية بأهمية المشاركة السياسية لهم تحت شعار "لماذا لا".

– رفع وعي المجتمع المصري بالمفاهيم الصحيحة المتعلقة بالإعاقة والتي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل المواقف العامة تجاه المجتمع الذي يتعامل مع قضايا الإعاقة، حيث أصدر المجلس دليلًا تدريبيًا حول تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإعاقة، بهدف تغيير المفاهيم السلبية حول الإعاقة داخل المجتمع وبين الناس.

– فبراير ٢٠٢٠، تم تكريم عدد من القادة ذوي الإعاقات البصرية في احتفالية "لويس برايل" بدار المشاة بالقاهرة.

– لتنمية القدرات الإدارية لذوي الإعاقات نظم المجلس دورة تدريبية على مستوى الجمهورية تحت عنوان "قيادة التغيير وقت الأزمات" بالتعاون مع (المعهد القومي للحوكمة) التابع لوزارة التخطيط المصري، أغسطس ٢٠٢٠.

– عقد المجلس عدد من الدورات التدريبية والمؤتمرات التوعوية، بالتعاون مع بعض الجهات؛ كما يتضح في الجدول التالي:

جدول (٩) يوضح الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات التي عقدها المجلس حديثاً لتأهيل ذوي الإعاقة اجتماعياً وسياسياً.

إسم التدريب	المكان/التوقيت	الهدف
محو الأمية للأفراد الصم	٢٠١٩/ اتحاد أندية الروتاري	إعداد مدربين
دمج الطفل العربي المعاق تعليمياً	٢٠١٩/ المجلس العربي للطفولة والتنمية	التوعية بالتكنولوجيا المساندة للدمج
يوم الأسرة المصرية	٢٠١٩/ المجلس القومي للإعاقة	تكريم الأمهات ذوات الإعاقة
بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني	مايو ٢٠١٩/ المجلس القومي للإعاقة	تكريم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة
الرائدات ذوات الإعاقة	٢٠١٩/ بالمجلس	توعية ذوات الإعاقة السمعية بالقانون رقم ١٠
مؤتمر "طموحات المرأة ذات الاعاقة"	٢٠١٨/بالمجلس	تحديد مشكلات المرأة المعاقة وحلها مع المنظمات
نحو حياة أفضل لذوي الإعاقات	يوليو ٢٠١٨/ النادي الأهلي	التوعية بحقوق ذوي الهمم الاجتماعية
قانون المرور الجديد	يناير ٢٠١٨/وزارة الداخلية	مناقشة مشكلات السيارات المجهزة طبياً
حقوق ذوي الاعاقة في القانون الجديد	مارس ٢٠١٨/محافظة الاسماعيلية	التوعية بالقانون والحقوق والواجبات والمشاركة
المشاركة السياسية، حق واجب	٢٠١٨/ وزارة الأوقاف	مشاركة ذوي الاعاقة بالقانون الخاص بهم
ملتقى التوظيف والتدريب	٢٠١٧/ وزارة الاتصالات	توفير فرص عمل مناسبة لذوي الاعاقة
الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة	٢٠١٨/ متحف القوات الجوية	توعية ذوي الإعاقة بالتحديات العسكرية

ح(٨): "قام المجلس بوضع برنامجاً للتأهيل المجتمعي للمعاقين، تمهيداً لتنفيذ استراتيجية التأهيل ٢٠٣٠، في (٨٠) قرية ومدينة من محافظات القاهرة وبني سويف والمنيا والقليوبية، بلغ قرابة (١٥) ألف شخص من ذوي الهمم وأسرهم للحصول على خدمات إعادة التأهيل، بالتعاون مع (٧٠) لجنة منتخبة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة داخل مجتمعاتهم المحلية".

شكل (٢) يبين عناصر استراتيجية التأهيل المجتمعي لذوي الإعاقات في مصر وفقاً لخطة ٢٠٣٠.

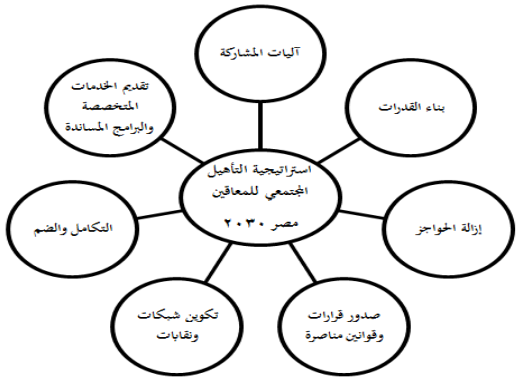

ح(١٤): "ساعد المجلس عدد (١٠) لجان من المدافعين عن حقوق ذوي الاعاقات في مصر للتحول إلى جمعيات أهلية مناصرة لقضايا الإعاقة اجتماعياً وسياسياً وحقوقياً".

ج- التمييز وضعف الإدماج (الاجتماعي والسياسي):

أظهرت عينة الدراسة –بنسبة (٤٦,٥%)– قلقاً واضحاً تجاه التمييز الذي يعاني منه الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، مما يؤثر سلباً على تنفيذ استراتيجية ٢٠٣٠ بشكل متكامل، وفي كافة القطاعات، خصوصاً تحقيق المساواة مع الآخرين في الجانب الاجتماعي والسياسي، ويرون ضرورة تفعيل خدمة الاستشارة والدعم للمساواة قبل تنفيذ الاستراتيجية، حتى تتحقق بشكل سليم دون وجود ثغرات، أو إنشاء قسم للإرشادات في جميع مؤسسات الدولة، لمجابهة التعامل مع ذوي الإعاقة بشكل أقل جودة أو في وضع غير مؤات، لسبب يتعلق بالإعاقة، أو في إحدى الحالات التي تغطيها استراتيجية المساواة، لمكافحة الحواجز المادية أو حواجز الاتصال، التي تجعل الوصول إلى الخدمة صعبة. وقد أشارت عينة الدراسة أن هناك نوعين من التمييز يمارس ضد ذوي الإعاقات في مصر: التمييز عن طريق الإدراك، والتمييز بالارتباط، حيث يعاني الشخص المعاق جسدياً أو عقلياً من هذين النمطين، لما لهم من تأثير كبير وطويل المدى في قدرته على القيام بالأنشطة اليومية بشكل طبيعي، كما تشير عينة الدراسة أن الشخص إذا كان يعاني من حالة صحية عقلية في الماضي استمرت لأكثر من عام وتعافى منها فإنه لا يزال محميًا من التمييز بسبب تلك الإعاقة القديمة، وهذا ما لا يحدث في الواقع المصري، بالإضافة إلى ذلك؛ تشير عينة الدراسة إلى تنامي ظاهرة التمييز الناشئ عن طريق التحرش بالإعاقة مثل الإيذاء والسب والسخرية، وتنبه –عينة الدراسة– من مخاطر تبرير الفشل في إجراء تعديلات مهمة بموجب قانون المساواة، وحتى تتحمل فيه المنظمات الرسمية وغير الرسمية مسؤولية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الوظائف والتعليم والخدمات والمشاركة في صنع القرار، فعلى سبيل المثال يحتاج العامل المصاب بإعاقة حركية إلى مكان لوقوف سيارته بالقرب من مكان عمله، ومع ذلك فإن صاحب العمل لا يعطي سوى أماكن وقوف السيارات لكبار المديرين ويرفض منحهم مكانًا مخصصًا لوقوف سياراتهم المجهزة طبياً. كما تشير العينة؛ إلى أن تنفيذ الاستراتيجية ٢٠٣٠ المختصة بتحقيق

المساواة، رهينة جملة من العوامل أبرزها، الموارد المتاحة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق المساواة، قدرة المجتمع ومؤسساته الإعلامية على حماية ذوي الإعاقة من المعاملة السيئة، قدرة المؤسسات على توفير علاج مستمر ومتناسب مع حالة الشخص المعاق، فالشخص الذي تدهور بصره –على سبيل المثال– بشكل خطير لا يمكنه القيام بنفس الدور الاجتماعي أو السياسي الذي يقوم به زملائه غير المعاقين، إلا من خلال توفير علاج مستمر ومتابعة فائقة، وعدم الاستسهال والسعي إلى فصله واستبعاده، لتجنب الحقوق العلاجية. كما ترى العينة؛ أن الدولة تستطيع تطبيق هذه الاستراتيجية –على نحو أفضل– إذا ما تمكنت من إظهار أنها فعلت كل ما في وسعها لمنع الأشخاص من التصرف على نحو يقلل من شأن ذوي الإعاقات أو يستبعدهم بشكل غير قانوني أو على أساس التصنيف الصحي غير العادل، فالإيذاء يحدث عندما تتم معاملة ذوي الإعاقات بشكل سيئ، مما يضطرهم إلى تقديم شكاوى بشأن التمييز بموجب قانون المساواة، ولكن دون مجيب أو تدخل حقيقي لمنع الإيذاء وتمكينهم من حقوقهم. أيضاً؛ تشير عينة الدراسة؛ إلى أن الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم لديهم معدل بطالة مرتفع أكبر من غيرهم في مصر، لذا على الدولة أن تدمج برامج "التوجيه والتعليم المستمر" في الاستراتيجية الراهنة، لتمكين الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم ومساعدتهم على الاستعداد للتقدم للوظائف، التي تحتاج لمتطلبات مهنية وفنية بشأن التوظيف.

جدول (١٠) يوضح عدد شكاوى التمييز المقدمة من قبل ذوي الإعاقات للمجلس حسب المحافظات لعام ٢٠٢٠.

المحافظة	جميع المحافظات	القاهرة	الجيزة	المنيا	شمال سيناء	جنوب سيناء	الوادي الجديد	البحر الأحمر	الفيوبية	الإسماعيلية
المجموع	348	166	80	19	21	11	42	27	47	13
المحافظة	أسيوط	الدقهلية	مطروح	قنا	الإسكندرية	بورسعيد	سوهاج	السويس	الأقصر	كفر الشيخ
المجموع	98	46	20	42	37	2	55	29	37	31
المحافظة		الغربية	المنوفية	الفيوم	أسوان	البحيرة	بني سويف	الشرقية		
المجموع		7	33	12	19	41	45	22		

المصدر: (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: تقرير الأنشطة، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٥٨).

ح(١٥): "في العام (٢٠٢٠) قدم (٥٣%) من أصحاب الإعاقات على مستوى جمهورية مصر العربية شكاوى تمييز تخص مجال الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، بينما قدّم (٨١%) منهم شكاوى تخص استخراج شهادة التأهيل وبطاقة إثبات الإعاقة، كما تعرّض (٣٧%) من مشكلات تمييزية في مجال التعليم، فيما قدّم (٣٣%) شكاوى تمييز ضد قطاع الإسكان في مصر، بينما قدّم (٩٠%) شكاوى تخص التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى (٥٨%) تعرضوا إلى تمييز في مجال التوظيف في مصر".

ح(١٣): "ساعد المجلس في عام ٢٠٢٠ (٦٩%) من ذوي الإعاقات على حل بعض المشكلات التي تخص السيارات المجهزة والمجالس الطبية، بينما تدخل المجلس لحل

(٤٨%) من شكاوى تمييزية ضد ذوي الهمم في مجال الخدمات الاجتماعية والحزبية، بينما تلقى المجلس شكاوى بنسبة (٤٦%) من ذوي الهمم تخص استبعادهم من العمل العام والسياسي والمدني".

ح(٣): "تلقى المجلس عدد (١٤٠٠) شكوى تمييزية ضد ذوي الاعاقات في مصر من العام (٢٠١٨-٢٠٢٠) بالإضافة إلى آلاف الشكاوى الهاتفية على الرقم المختصر (١٦٧٣٦)، وتسجيل مئات من الشكاوى الأخرى على منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، لذا لجأ المركز إلى إنشاء لجنة بمكاتب خدمة المواطنين لمتابعة الشكاوى التي يتعرض لها ذوي الإعاقات وحالات التعدي عليهم وطبيعتها، للتواصل والتنسيق مع الجهات المختصة".

د- ضعف تكافؤ الفرص (في ضوء القانون الجديد والاتفاقية الدولية):

أشارت "عينة الدراسة" إلى أن القانون الجديد الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠١٨ (غير كافٍ) لتحقيق استراتيجية الحد من عدم المساواة بين ذوي الإعاقات في مصر مع الآخرين، وذلك لعدد من الأسباب أهمها: عدم شمول القانون لبعض المواد الحقوقية المهمة التي تحمي الحق السياسي والمدني لذوي الإعاقات، بالإضافة إلى؛ غياب بعض البنود التي تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن لهم تكافؤ الفرص في التوظيف وشغل المناصب العامة والادماج الاجتماعي والسياسي بشكل يتناسب مع قدراتهم، كما ضمت اللائحة التنفيذية للقانون شروط صعبة –إلى حد ما– لاستحقاق المعاق للخدمات المقررة له ومن هذه الشروط: امتلاكه لبطاقة إثبات الإعاقة وتجديدها كل عام، مما يشكل استنزاف للوقت والجهد والمال، فضلاً عن الإجراءات الروتينية الصعبة الذي يتعرض لها ذوي الإعاقة بين وزارتي التضامن والصحة المصرية، للكشف وتحديد نوع ودرجة الإعاقة. كما تعاني اللائحة من ضبابية التنفيذ، وضعف التكافل والدعم، وغياب إجراءات الرعاية الاجتماعية، والتخلي عن دعم منظومتي التثقيف والتأهيل، واستبعاد منظمات المجتمع المدني من المشاركة في دعم ذوي الإعاقات سياسياً، مع تجاهل صوت ذوى الإعاقة –إلى حد كبير– في وضع اللائحة وطرق تنفيذها، أضف إلى ذلك؛ عدم التوافق التكاملي بين البنود العامة للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة –المعتمدة من قبل الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، والتي قامت مصر بالتصديق عليها أبريل ٢٠٠٨– وبنود الاستراتيجية الراهنة، بخصوص آليات التنفيذ وإجراءات التنسيق بين القطاع الحكومي والمدني، وبشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعاق وحرياته الأساسية.

شكل (٣) يبين عناصر قصور القانون الجديد الخاص بذوي الإعاقات في مصر في ضوء خطة ٢٠٣٠.

ح(١٣): "ينقص قانون ٢٠١٨ الواقعية في تنفيذ مواده الحقوقية، وسبل حمل المجتمع على دمج ذوي الهمم بصورة فعالة في الحياة السياسية المصرية، وقبولهم في المناصب العامة، دون تنمر أو استهانة بقدراتهم، أو التقليل من إمكانياتهم، ومعاملتهم على قدم المساواة مع الآخرين، بشأن حقهم التصويتي والانتخابي، كذلك؛ لم ينطوي القانون على سبل كفالة حرية التعبير والرأي لذوي الهمم دون قيود، ولم يذكر القانون آليات تهيئة البيئة المجتمعية المحيطة للمساهمة في دمج ذوي الهمم بشكل حقيقي في الشؤون العامة للدولة المصرية".

جدول (١١) يوضح مدى ملائمة استراتيجية تكافؤ الفرص السياسية لذوي الإعاقات في ضوء القانون الوطني والدولي.

حقوق المعاق في القانون الوطني المصري، والدولي خطيًا باستراتيجية المساواة –تكافؤ الفرص السياسية (محل مطور عينة الدراسة)	أبرز بنود اللائحة التنفيذية (القانون ذوي الإعاقات الجديد لسنة ٢٠١٨)	الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	المساواة في الصحة والتعليم	ضمان الكرامة وتحقيق الاستقلال الذاتي
	تكافؤ الفرص في التوظيف	عدم التمييز والدمج الكامل في الشؤون العامة
	المشاركة في صنع القرار العام	الحرية السياسية والدمج السياسي والحزبي
	الدمج الاجتماعي والسياسي	تكافؤ الفرص وإمكانية الوصول وتحقيق المساواة

رأي العينة في بنود القانون في ضوء الاستراتيجية الوطنية ن (١٥)	كافية	غير كافية	موافقة مع القانون الوطني	غير موافقة مع القانون الوطني
	٦	٩	٧	٨
	%٤٠	%٦٠	%٤٧	%٥٣

وقد نبهت عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) إلى أن القانون الجديد الخاص بذوي الهمم غير كافٍ لتحقيق تكافؤ الفرص السياسية على قدم المساواة مع الآخرين، كما ترى (٥٣%) من عينة الدراسة أن القانون ولائحته التنفيذية غير متوافق –بشكل تكاملي– مع الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين، فالقانون –من وجه نظرهم– يدعم الحقوق الصحية والتعليمية ولا يدعم الحقوق السياسية للمعاقين في مصر بشكل كافٍ، كما أن القانون بحاجة ماسة لتعديل بعض البنود الخاصة بتغليظ عقوبة التنمر ضد ذوي الهمم، أو ممارسة العنف ضدهم، أو استبعادهم من المشاركة في الأحزاب السياسية، أو حرمانهم من اعتلاء المناصب العامة.

⇦ وتتفق نتائج المحور الأول الخاصة باستراتيجية "الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة"، مع نتائج دراسة "جايل جيديس Gayle-Geddes" بعنوان (الإعاقة وعدم المساواة: الضرورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة العامة) في ضوء التجارب المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، ودراسة أوجه القصور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القابل للقياس، والتي تؤسس للأشخاص ذوي الإعاقة نتائج متدنية في سوق العمل والحياة العامة مقارنة بغيرهم، كما قدم "جيديس" إطارًا للسياسة العامة قائمًا على الأدلة وقابلاً للتنفيذ، يُطلق عليه إطار المحددات الرئيسة للإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يعمل على تطوير تشريعات وسياسات مناهضة للتمييز، ومخطط سياسي مزدوج المسار مع عوامل تمكين مترابطة لحقوق الإنسان (Gayle-Geddes, 2016). وباستخدام هذا الإطار على الدراسة الراهنة، سوف تجد الدولة المصرية التي تبحث عن أساليب واستراتيجيات للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نهجًا للحفاظ على التقدم الحالي، ومعالجة أوجه

القصور البنائية والسياسية التي تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية المستدامة.

"**تقييم الاستراتيجية الثانية**"

(الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة):

يقترب هذا المحور من الإجابة على بعض تساؤلات الدراسة كالتالي: ما أبرز البنود التي تتناول الحقوق السياسية لذوي الإعاقة في رؤية مصر ٢٠٣٠؟ وكيف سيتم تحقيقها؟ وكيف تضمن الدولة وفقاً لخطة ٢٠٣٠–إشرافاً، مراقبةً، وتنسيقاً– دمج ذوي الإعاقة لممارسة جميع حقوقهم السياسية؟، وقد كشفت استجابات عينة الدراسة؛ اهتمام الحكومة المصرية في خطتها الاستراتيجية الجديدة ٢٠٣٠ بحقوق ذوي الإعاقة، فقد تطور هذا الاهتمام من مجرد شفقة وعطف إلى إجراءات عملية لمناصرة قضاياهم ودمجهم اجتماعياً وسياسياً وإزالة العوائق البيئية والمواقف السلبية التي تعرقل وصولهم إلى حقوقهم المشروعة، وتعزز من حماية كرامتهم الانسانية وتنميها، وتساعد في تأمين حياة سياسية كريمة لهم، بهدف وصول أصواتهم لصناع القرار دون حجب أو تمييز، والتمتع بكافة حقوق الانسان والحريات الأساسية مع غيرهم. كما ألمحت عينة الدراسة؛ إلى أن العديد من ذوي الإعاقة في مصر غير قادرين على ممارسة حقهم في التصويت، بسبب صعوبات في البنية التحتية لمراكز الاقتراع، بالإضافة إلى عدم ملائمة إجراءات الاقتراع، مثل طبيعة البطاقات وأوراق الاقتراع، كما يعاني ذوي الإعاقة من التمثيل المنقوص بين المرشحين للانتخابات على المستويين المحلي والوطني، وبالإضافة إلى ذلك؛ تشير عينة الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية المصرية لم تتخذ إجراءات إيجابية كافية لتشجيع ذوي الإعاقة على الترشح للانتخابات أو تولي مناصب قيادية، لتحقيق المشاركة الكاملة في السياسة المحلية والوطنية. لذا تبنت الاستراتيجية القومية ٢٠٣٠ لذوي الإعاقة الحقوق الآتية:

شكل (٤) يوضح عناصر استراتيجية الحقوق السياسية لذوي الاعاقة في مصر ٢٠٣٠.

وتبعاً لهذا؛ تنطوي الاستراتيجية الراهنة على عناصر تمكينية لذوي الإعاقة، تهدف إلى زيادة مشاركتهم الفعالة والكاملة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين، ومن هذه الحقوق ما يلي؛ شكل (٥):

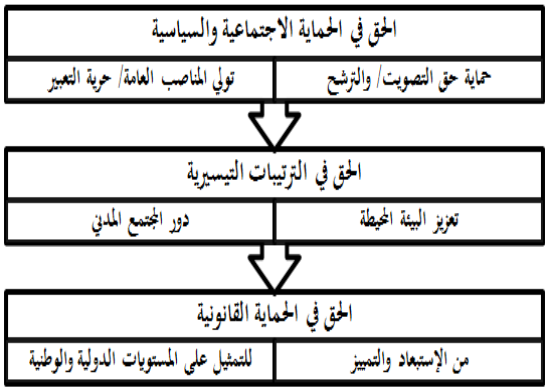

- ويتضح ذلك كما يلي:

أ- الحق في الحماية الاجتماعية والسياسية (تقييم المعاملة المجتمعية والحكومية لحقوق ذوي الاعاقة):

جدول (١٢) يوضح رأي العينة في مدى كفاية الحماية الاجتماعية والسياسية في الاستراتيجية الراهنة.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	كافية	%	غير كافية	%
حماية الحقوق الاجتماعية	٩	%٦٠	٦	%٤٠
حماية الحقوق السياسية	٥	%٣٤	١٠	%٦٦
المجموع (١٥)				%١٠٠

أشارت عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) أن استراتيجية ٢٠٣٠ تحمي بشكل إيجابي حقوق ذوي الإعاقات في الحماية الاجتماعية، حيث تقدم لهم الاستراتيجية الراهنة؛ مساعدات شهرية دائمة للأشخاص البالغين أصحاب الدخول المتدنية حال ثبوت إعاقته التي تمنعه من العمل وكسب الرزق، ونسب مخصصة لهم في أي منشئات سكنية تنفذها الدولة المصرية بنسبة ٥%، مع تطوير الخدمات المقدمة في بطاقة إثبات الإعاقة وزيادة نوعيتها ودرجتها والتسهيلات المقررة بموجبها، كما تقوم بعض بنود الاستراتيجية بتحديث الخدمات الصحية واجراءات الوقاية المقدمة لهم مثل (تطوير برامج الكشف المبكر عن الإعاقة ومسبباتها وتوفير العلاج والأدوية والتأهيل الطبي والنفسي لهم، مع توفير خدمات المراكز الصحية المختصة بشؤون الإعاقة بالمجان، وتسهيل إجراءات القومسيون الطبي للحصول على سيارات مجهزة خالية من الضريبة والجمارك، بالإضافة إلى تحديث إجراءات جديدة تحمي ذوي الإعاقات من الإجهاض أو التعقيم أو الإخصاء، مع وضع عدة خطط لحماية حقهم في التعليم الدامج داخل المجتمع المصري؛ وقبولهم في المؤسسات التعليمية بنسبة(٥%)، مع تسهيل إجراءات قبولهم في الجامعات وإعفائهم من جبرية التوزيع الجغرافي للطلاب، ومساعدتهم في السكن بالمدن الجامعية بنسبة (١٠%) من مجموع طلاب الجامعة. كما تساهم الاستراتيجية الجديدة في حماية حق ذوي الاعاقة في ايجاد عمل مهني ووظيفي مناسب لقدراتهم الجسدية، عبر وجود برامج تأهيل وتدريب لهم، وحمايتهم من التمييز في أماكن العمل، وتسهيل إجراءات الحصول على (شهادة التأهيل المهني)، مع إلزام جميع المؤسسات العامة والخاصة بدمج نسبة (٥%) من ذوي الإعاقات في الهيكل الوظيفي للمنشئات المهنية والاقتصادية، ووضع خطة جديدة تحت عنوان (نظام العمل المرن للتشغيل) لمساعدة ذوي الإعاقة في مكان العمل، مع تخفيض ساعات العمل وضرورة ملائمته.

بينما تُقييم نسبة (٦٦%) من عينة الدراسة أن الاستراتيجية الراهنة لا تحمي الحقوق السياسية لذوي الإعاقات –بشكل كاف– وذلك بسبب عدد من النقاط، أهمها؛ أن الخطة لا تحتوي على بنود تحمي ذوي الإعاقة من مواجهة أية تحديات عند ممارسة حقوقهم السياسية والمتعلقة: بـ(عدم إتاحة الوصول، عدم كفاية الدعم، الربط بين الأهلية القانونية والحق في التصويت، الاستبعاد المتعمد من قبل الأحزاب السياسية المصرية لهم). كما تشير العينة؛ إلى عدم وجود ضمانات حقيقية تحمي حقوقهم في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية، كما لا توجد برامج سياسية في الخطة الجديدة تساهم في تحطيم القوالب النمطية وتغيير العقليات ومكافحة التمييز السياسي ضدهم، ولم تشتمل الخطة أيضاً على؛ تدابير ملموسة لتسهيل وصول ذوي الإعاقة إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت، أو دفع الأحزاب المصرية إلى لعب دور أكثر إيجابية لمعالجة نقص الوعي بالحقوق وتشجيع المشاركة الفعالة لهم، أو إلزام الإعلام المصري (الحكومي والخاص) بالمساهمة في رفع مستوى الوعي بأهمية إشراك ذوي الإعاقة دون تمييز أو إقصاء في الحياة السياسية. فضلاً عن أن الاستراتيجية قد أغفلت تقديم مجموعة من التدابير التي تعزز إدماج ومشاركة ذوي الإعاقة مثل؛ فصل الحق في التصويت عن الأهلية القانونية والوصاية الكاملة، أو استبدال آليات صنع القرار البديلة بآليات صنع القرار المدعومة، كذلك لا توجد أية ضمانات لحماية الحقوق السياسية للأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية طويلة الأجل أو مكافحة التمييز ضدهم ووصمهم، أو ضمان الوصول المادي إلى المباني العامة مثل (مراكز الاقتراع والبرلمان والمباني الحكومية)، أو ضمانة أن توفر مراكز الاقتراع –على سبيل المثال– عمليات انتخابية مبسطة، أو إجراءات تصويتية بأشكال يسهل الوصول إليها، بما في ذلك (إصدارات سهلة القراءة والفهم، لغة الإشارات، إصدارات بطريقة برايل، أو أجهزة تصويت تعمل باللمس للمكفوفين).

شكل (٦) يبين الفجوات السياسية للاستراتيجية الجديدة ونقاط ضعفها.

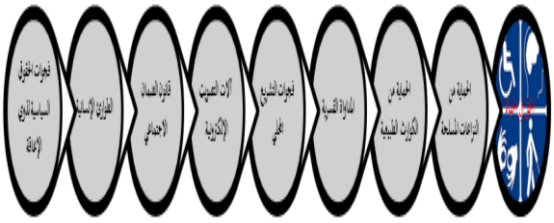

– وقد عبرت بعض مفردات العينة عن صعوبات الحماية السياسية للاستراتيجية الراهنة كالتالي:

ح(١٤): "لا توجد ضمانات تنفيذية لتعهدات الحكومة تجاه ذوي الإعاقة في مصر بعد تطبيق الخطة الجديدة –للعام الثاني على التوالي– بما في ذلك عدم التمييز السياسي، أو التمييز الجنسي، أو وجود ضمانات إجرائية واضحة لتحقيق المساواة السياسية مع الأخرين، أو التمتع بحرية التعبير والرأي، أو احترام خياراتهم والتعبير عن إرادتهم المستقلة".

ب- الحق في الإتاحة والتيسير (تحليل الترتيبات التيسيرية المقترحة للدمج السياسي الشامل):

جدول (١٣) يوضح رأي العينة في مدى توافر حقي الإتاحة والتيسير في الاستراتيجية الراهنة.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	متوفر	%	غير متوفر	%
حق الإتاحة	١٠	%٦٧	٥	%٣٣
حق التيسير	١١	%٧٤	٤	%٢٦
المجموع (١٥)				%١٠٠

أوضحت عينة الدراسة بنسبة (٦٧%) أن الاستراتيجية الراهنة تراعي بشكل جيد سبل الإتاحة المكانية لذوي الإعاقات في مصر، عبر مجموعة من الاشتراطات العامة-المستقبلية- في تصميم الفراغات الخارجية للمباني والشوارع، مع ضرورة توفير أماكن انتظار لسياراتهم الطبية المجهزة، ووجود علامات إرشادية لهم، وعدم رفع "بردورات" الشوارع والأرصفة عن (١٥) سم وبشكل منحدر، وتجهيز مدخل مخصص في جميع الهيئات الحكومية والبرلمانية والمحلية ليتناسب مع ذوي الإعاقة الحركية، مع ضرورة رفع أية عوائق مادية في المداخل والشوارع المحيطة، والحرص على سرعة تسليم "الكود المصري" لذوي الإعاقات لكي يستخدمه بشكل سهل في المصاعد العامة، ودخول المنشئات الرسمية، مع تصميم الأبواب بصافي (٨٥) سم للعرض، وتوفير دورة مياه مخصصة لهم ومجهزة في كل دور على الأقل. كما تراعي الاستراتيجية الراهنة إلزام وسائل النقل العامة تخفيض قيمة تذاكرها لذوي الإعاقة بنسبة (٥٠%)، وتقديم إعفاءات ضريبية وجمركية على المباني والسيارات والتجهيزات والمعدات الطبية والدعاوى المقامة عليهم في المحاكم المدنية، بالإضافة إلى؛ إعفائهم من ضريبة القيمة المضافة على جميع السلع والخدمات المقدمة، مع توجيه قرارات ملزمة للبنوك الحكومية والخاصة بتهيئة مبانيها وخدماتها المالية والتقنية لهم بشكل مبسط ودون وجود عوائق، كذلك تُلزم الاستراتيجية الراهنة مقرات الأحزاب ووسائل الإعلام والمقرات النيابية والحكومية باعتماد لغة الإشارة والترجمة منها وإليها كلغة رسمية للمعاقين سمعياً، وطريقة برايل أو بصمة الصوت للمعاقين بصرياً.

فيما كشفت مفردات العينة بنسبة (٧٤%) أن الاستراتيجية الراهنة توفر تيسيرات إيجابية لذوي الاعاقة في مصر، بهدف الدمج السياسي المستقبلي لهم، عبر مجموعة من الإجراءات أهمها؛ إلزام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية والخاصة، بتيسير تواصلهم مع المواد المقدمة، عبر اعتماد لغة الإشارة في غالبية البرامج المقدمة، مع إلزامهم بعرض برامج تخص مشكلات ذوي الاعاقة، وعرض قضاياهم بصورة ايجابية، وبشكل يعزز من كرامتهم ودمجهم في مؤسسات صناعة القرار، كذلك تيسير مشاركة ذوي الاعاقات في كافة البرامج الرياضية، المحلية والدولية، ورعاية الموهوبين منهم، وتدريبهم وتثقيفهم، وتيسير وصولهم للمؤتمرات السياسية الشبابية التي تعقدها الرئاسة المصرية بشكل دوري، وتيسير

مشاركتهم في الأنشطة الثقافية والتوعوية، وتيسير دخولهم الأماكن الأثرية والمتاحف ودور الثقافة بالمجان، ودون أية عوائق، مع إلزام الجمعيات العمومية للهيئات الثقافية والرياضية والقيادية بمشاركتهم في مجالس إدارتها بنسبة (٥%)، مع تيسير دمجهم في الأنشطة السياسية الدولية والمحلية التي تقوم بها الدولة، أو التي يشارك فيها المجلس القومي للإعاقة.

شكل (٧) يوضح بعض أنشطة التعاون الدولي التي نظمها "المجلس" للإتاحة والتيسير من عام ٢٠١٨/٢٠٢٠.

المصدر: (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: تقرير الأنشطة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ص ٦٢-٧٣).

– وقد عبرت بعض مفردات العينة عن الأنشطة التيسيرية المحلية والدولية التي يقدمها المجلس القومي للإعاقة، كما يلي:

ح(١): "نظم المجلس عدد من الأنشطة الدولية مع مؤسسة "هانس زايدل الألمانية" كان من أهمها؛ ندوة دولية عام ٢٠٢٠بعنوان (الدمج الشامل والإتاحة لذوي الاعاقات في مصر في ضوء غايات رؤية ٢٠٣٠)، وورشة عمل بعنوان (مهارات العمل الحزبي عن بعد)، كما نشر المجلس العديد من الكتيبات التي توضح أهداف التنمية المستدامة وربطها بحقوق ذوي الإعاقات في مصر، كما شارك في اجتماع دولي حول تبصير ذوي الإعاقات ودعمهم في ظل جائحة كورونا، مع تدريب العاملين بالمجلس على نظام (Daisy) المتخصص في تحويل الكتب لكتب رقمية مسموعة، كما أقام المجلس عدد من الورش التدريبية لذوي الإعاقة بعنوان (بناء مهارات التفاوض الدبلوماسي، وبناء الفريق، ونماذج الإسكوا للسياسات الوطنية)".

ح(١٥): "ساهم المجلس في وضع السياسات الخاصة بتنفيذ أجندة ٢٠٣٠، لدمج ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة التخطيط والأمم المتحدة عام ٢٠١٩، كما تلقى المجلس عام ٢٠١٩ منحة مالية قيمتها (٤) مليون يورو من مفوضية الاتحاد الأوروبي بهدف بناء قدرات ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم السياسية المنقوصة، كما نظم المجلس ورشة عمل مع رئيس الائتلاف الأفريقي عام ٢٠١٨ للتوعية بالبروتوكول الأفريقي للحقوق السياسية والاجتماعية لذوي الإعاقة ودور المنظمات الأهلية في دعمها".

ج- الحق في الحماية القانونية والجنائية (تقييم الحواجز السياسية من منظور قانوني):

جدول (١٤) يوضح رأي العينة في مدى كفاية الدعم القانوني والجنائي لحقوق المعاقين سياسياً في الاستراتيجية الراهنة.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	كافية	%	غير كافية	%
الحماية القانونية/الجنائية للحقوق السياسية	٦	٤٠%	٩	٦٠%
المجموع (١٥)				١٠٠%

أشارت عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) إلى أن إجراءات الحماية القانونية لحقوق المعاق السياسية (غير كافية) فهي اقتصرت فقط على ما يلي؛ تيسير إجراءات الترشح والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات، دون تضمين أدوات الإتاحة للمشاركة السياسية للمعاقين في كافة العمليات الأخرى التي تخص صناعة القرار السياسي مثل (القيادات العامة، الوظائف الحكومية)، أو وجود بنود قانونية تغلظ من عقوبة إقصائهم المتعمد من قبل بعض المؤسسات المدنية والرسمية، أو آليات واضحة حول مكافحة حرمانهم من أهليتهم القانونية أو تقييدها، فضلاً عن وجود العديد من الأحكام الدستورية والقانونية التي تربط بين حقوقهم السياسية وبين الأهلية القانونية، بالإضافة إلى عدم تضمين عمليات إصلاح القدرة القانونية لذوي الإعاقة، أو عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي لزيادة دمجهم السياسي في الاستراتيجية الجديدة ٢٠٣٠.

فيما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٤٠%) أن الاستراتيجية الجديدة تراعي في موادها القانونية الملزمة (حماية جنائية) لذوي الإعاقات بشكل جيد، حيث اشتملت الاستراتيجية على مواد وبنود قانونية جديدة تحمي ذوي الإعاقة أثناء الضبط، والتحقيق، والمحاكمة، والتنفيذ، في حالة؛ كونه متهماً أو مجني عليه، أو شاهداً، ففي كل هذه الإجراءات القانونية تفرض الاستراتيجية الجديدة معاملة ذوي الإعاقة بقدر كاف من الإنسانية في ظل ظروفه الجسدية أو الذهنية، وتقديم المساعدة الاجتماعية والصحية والفنية له عند الاقتضاء، مع توفير محامي للدفاع عنه، وتيسير قدرته على الدفاع عن نفسه، كما تلتزم (وزارة الداخلية) بتيسير نقله بشكل آمن من مكان احتجازه إلى مقر محاكمته، والسماح له باصطحاب (كود الإتاحة) في محبسه، مع توفير أماكن مخصصة لهم في أماكن الاحتجاز والسجون المصرية تراعي ظروفهم الجسدية والذهنية، وتقدم لهم الرعاية الطبية والتأهيلية بشكل كامل، مع مراعاة عدم حبسه إلا بسند قانوني، مع تهيئة أماكن الاحتجاز للحفاظ على كرامتهم، وعدم تعريضهم لعنف أقرانهم داخل السجون، أو التعرض للضرب من قبل الحراس أو الإهانة أو التحريض، مع تغليظ عقوبة منتحلي صفة الإعاقة الدائمة، بهدف الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم، أو من أخفى معلومات عن شخص معاق خوفاً من الوصم المجتمعي.

شكل (٨) يبين تصنيف موضوعات الإعاقة في المواقع الإلكترونية في ضوء قانون الاستراتيجية الجديدة ٢٠٢٠.

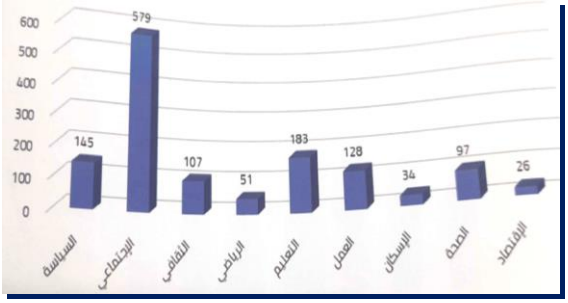

المصدر: (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: تقرير الأنشطة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ص ٥٧).

– فيما تشير بعض مفردات العينة:

ح(١٢): "أن المجلس القومي لذوي الإعاقة قد شارك في وضع قانون التنمر ضد أصحاب الإعاقات عام ٢٠٢٠، وتعديل بعض مواد الدستور المصري الخاصة بنسب تمثيل ذوي الإعاقات في البرلمان، حتى تزيد نسب مشاركتهم للضِعف، كما شارك المجلس في مشروع قانون العنف ضد المرأة المعاقة بالتعاون مع وزارة العدل والمجلس القومي للمرأة".

ح(١٣): "تعاونا مع وزارة العدل عام ٢٠١٩ في وضع تعريف قانوني جديد للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠، ومراعاة حقهم في التنقل في ظل التشريعات الوطنية الجديدة، والتعاون مع لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري لوضع بنود تتناسب مع الاستراتيجية الجديدة بهدف رفع الوعي المجتمعي تجاه قضاياهم السياسية والقانونية، كما نجح مجلسنا من خلال خبرات المستشارين القانونيين في التغلب على عدد كبير من المشكلات القانونية السابقة التي كانت تحد من مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، فضلاً عن الحصول على أحكام قضائية لصالح المجلس بمتوسط (١٠٥) قضية عام ٢٠٢٠".

⇦وتتفق نتائج المحور الثاني الخاصة باستراتيجية "الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة"، مع نظرية "ميشيل فوكو Michel Foucault" عن (السياسة الحيوية) والذي يشير فيها إلى أن الوضع الغامض للأشخاص ذوي الإعاقات–فيما يتعلق بحق المواطنة– ينتج عنه نظام حكم يستبعدهم من كافة حقوقهم السياسية. وبإزالة هذا الغموض عن طريق المطالبة بحقوقهم، فإنه من المتوقع أن تسعى هذه الحكومة إلى دمج ذوي الإعاقة سياسياً، حتى يصبحوا مواطنين مثاليين، ويتم ذلك من خلال تنمية قدرات المواطنة لديهم. كذلك حصولهم على الحق في العيش بشكل مستقل وباختياراتهم الحرة، ولا يتم تقليص تلك الحقوق السياسية والمدنية بمجرد أن يُنظر إليهم على أنهم فاشلون، وذلك بسبب معياري العقل والعقلانية (Niklas Altermark, 2017). لذلك تتفق الدراسة الراهنة مع "فوكو"، في قضية أن الإكراه والقيود والنزعة الأبوية، تعرقل حصول ذوي الإعاقة على حقهم الكامل في الحياة السياسية والاجتماعية.

"تقييم الاستراتيجية الثالثة: مجتمع العدالة للجميع"

(بناء مؤسسات رسمية ومدنية فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المواطنين):

يستجلي هذا المحور –من خلال عينة الدراسة– الإجابة على التساؤلات التالية: كيف تتعامل المؤسسات الرسمية للدولة المصرية مع أصحاب الإعاقات استراتيجياً؟ وما الآليات الجديدة للمجتمع المدني نحو تمكين ذوي الإعاقة سياسياً في ضوء استراتيجية ٢٠٣٠؟، وفي هذا الإطار؛ أشار الخبراء من عينة الدراسة؛ إلى أن أهداف التنمية المستدامة تشجع المجتمعات – خصوصاً مجتمعات العالم الثالث– على بناء

مؤسسات قادرة على دعم الحقوق السياسية لذوي الإعاقات، عبر التصدي للتهديدات التي يتعرضون لها على المستوى المحلي، وقيام المؤسسات بحمايتهم من العنف والإتجار والاستغلال، لذا؛ تقوم الدول برفع القدرة المؤسسية بهدف خلق مجتمع سليم وشامل ويطمح إلى تحقيق تنمية مستدامة، وصولاً لمجتمع العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمسائلة والشفافية، ولكي تحقق الدولة هذا الإنجاز عليها وضع لوائح ونظم قادرة، ووضع خطط استراتيجية مستدامة، وميزانيات مالية واقعية، بهدف حماية الحقوق المستقلة لذوي الإعاقة. وعبر هذا التوجه العالمي؛ اتجهت الدولة المصرية في ضوء خطتها الاستراتيجية٢٠٣٠، إلى تطوير المؤسسات الرسمية والمدنية، لتحويلها إلى مؤسسات فاعلة، وخاضعة للمسائلة القائمة على الشفافية في جميع مستوياتها، وبناء مؤسسات قائمة على الحوكمة والحكم الرشيد، مع إلزام هذه المؤسسات بضمان وصول ذوي الإعاقة إلى المعلومات والبيانات، وحماية حرياتهم الأساسية، وفقاً للاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية. كذلك ترى عينة الدراسة؛ أن تعزيز المؤسسات الرسمية والمدنية في مصر، لن يتأتى –بشكل منظم وحديث– بدون ربط هذه المؤسسات بالمؤسسات الدولية عبر التعاون الدولي، الإقليمي والعالمي، وعبر تطوير البنية التحتية والأيديولوجية لهذه المؤسسات، في ضوء الجهود المبذولة لمكافحة التمييز السياسي والاجتماعي ضد ذوي الإعاقة، حيث تشير الدلائل الرقمية إلى أن ضعف المؤسسات في أي دولة؛ يؤدي إلى تعرض ذوي الإعاقة إلى انتهاكات حقوقية خطيرة، وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تعاني من ضعف أهداف مؤسساتها الحكومية والأهلية. وتبعاً لذلك؛ تُقيم عينة الدراسة الاستراتيجية الراهنة عبر عنصرين؛ كالتالي:

أ) المؤسسات الحكومية الرسمية (القدرة المؤسسية الحكومية للتعامل الاستراتيجي والسياسي مع ذوي الإعاقة):

جدول (١٥) يوضح رأي العينة في مدى قدرة مؤسسات الدولة على مساعدة ذوي الإعاقات سياسياً في ظل استراتيجية ٢٠٣٠.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	قادرة	%	غير قادرة	%
القدرة المؤسسية الرسمية	٨	٥٤%	٧	٤٦%
المجموع (١٥)				١٠٠%

انقسمت عينة الدراسة حول استعداد المؤسسات الحكومية المصرية على تقديم خدمات مساعدة –في ضوء خطة ٢٠٣٠– لتمكين ذوي الإعاقات سياسياً واجتماعياً، وفي هذا الإطار؛ قيّمت مفردات العينة بنسبة (٥٤%) أن مؤسسات الدولة المصرية قادرة على تقديم الخدمات بشكل جيد، بينما رأت نسبة (٤٦%) من أعضاء العينة أن المؤسسات والوزارات الحكومية في حاجة ماسة لتطوير بنيتها التحتية والأيديولوجية، لتقديم خدمات تتوافق مع طموحات استراتيجية ٢٠٣٠، لوضع ذوي الإعاقة على قدم المساواة أمام القانون،

ولتحقيق الحماية المؤسسية، والوصول إلى العدالة الشاملة، فعلى سبيل المثال ترى مفردات العينة؛ أن أكثر من (٣٣%) من ذوى الإعاقات في مصر يعانون من صعوبة الوصول إلى المؤسسات القضائية والشرطية، بينما يعاني أكثر من (٨٥%) منهم من صعوبة الوصول إلى المشورة القانونية عند الاقتضاء، كما يعاني ذوي الإعاقات من تمييز واضح في الحصول على الخدمات الحكومية، فضلاً عن ضعف تمثيلهم في المؤسسات النيابية ومؤسسات صنع القرار، بينما يشهد –عدد ليس بالقليل– من ذوي الإعاقة في مصر استبعادًا حقيقيًا من بعض المؤسسات السياسية، في ظل العديد من العراقيل التي تعيق مشاركتهم في الحياه السياسية المصرية بشكل فعال، مثال ذلك؛ وجود بعض القوانين التمييزية التي تحرمهم من حقهم في التصويت والانتخاب، وضعف تطبيق (نظام الكوتة) عند توظيفهم أو مشاركتهم في مؤسسات القطاع العام أو المؤسسات النيابية، بالإضافة إلى ذلك –ترى عينة الدراسة– أن هذه المشاركة تعد مفتاحاً ديموقراطياً حقيقياً لاتخاذ القرارات السياسية بشكل عادل، لإيجاد مؤسسات مصرية فاعلة، وشاملة للجميع. وفي هذا السياق تشير عينة الدراسة من خلال العناصر الآتية إلى أبرز الخطط الجديدة التي ستنفذها –أو نفذت مراحل منها– بعض المؤسسات والوزرات الرسمية للدولة تجاه قضايا التمكين السياسي لذوي الإعاقات، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، ووفقاً للبيانات التي وردت إلى المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (بروتوكولات تعاون، نشرات، خدمات)، تتضح كما يلي:

- **وزارة الدفاع المصرية:** إقامة معارض دائمة للمنتجات الصناعية الدفاعية للمبتكرين والعسكريين من ذوي الإعاقات ومصابي العمليات العسكرية والأمنية، بالتعاون بين ثلاث جهات (الدفاع الشعبي والعسكري، هيئات القوات المسلحة، ومعارض ضباط حرس الحدود)، مع وضع خطة طويلة الأجل لتيسير إجراءات المعاملة العسكرية لذوي الهمم.
- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء:** قدم المركز مشروع بحثي وطني بعنوان (تقييم الظروف الراهنة لذوي الإعاقة في مصر) من أجل حصر معلوماتي شامل حول الأوضاع المحيطة بذوي الإعاقة، كما سيقدم المركز خريطة للخدمات المقدمة والاحتياجات المطلوبة لذوي الإعاقة، وبالإضافة إلى ذلك؛ سيقدم المركز ربط تقني بين بوابات الشكاوى والمجلس القومي للإعاقة، مع تدريب الموظفين القائمين على هذه الخدمات الرقمية.
- **وزارة الأوقاف:** توقيع بروتوكول تعاون (لمدة عشر سنوات ٢٠٢٠–٢٠٣٠) مع المجلس القومي للإعاقة حول إقامة سلسلة من الندوات التثقيفية لذوي الإعاقات بهدف زيادة الوعي الديني ومكافحة التطرف والتمييز على أساس الدين.
- **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:** توقيع "بروتوكول تعاون" بين الوزارة والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، حول وضع خطة دائمة لتقديم

رعاية طلابية دامجة، وإدارة فعالة للنشاط الثقافي والعلمي، ورعاية جيدة للمشروعات العلمية المقدمة من الطلاب ذوي الإعاقات (ابتكارات، برمجيات، واختراعات). ووضع "خطة خمسية" لإقامة سلسلة من الندوات التثقيفية حول (حقوق ذوي الهمم في مصر، وتحديث آليات دمجهم الاجتماعي والسياسي) وزيادة مشاركتهم في الاتحادات الطلابية. وتنفيذ عدد من التعديلات على لوائح قبول الطلاب في "الأقسام العلمية والأدبية" التي يرغبون في الانضمام إليها، وفق اختياراتهم وليس وفقاً لمجموع درجاتهم. أضف إلى ذلك، سعي الوزارة إلى إنشاء "مراكز التميز" بكافة جامعات مصر، لمساعدة الطلاب من ذوي الإعاقة على دمجهم في كافة الخدمات التعليمية والسياسية، والتي تقدمها الجامعات في صورة أنشطة طلابية.

- **الهيئة القومية لضمان الجودة:** تقديم بروتوكول تعاون بين المجلس القومي لذوي الإعاقة وهيئة ضمان الجودة، لتيسير الإدماج الاجتماعي والسياسي والتعليمي للطلاب ذوي الإعاقة في الجامعات ضمن معايير جودة التعليم عام ٢٠٢٠.
- **وزارة العدل:** توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس ووزارة العدل المصرية حول تدريب ذوي الإعاقات، في مجال العدالة الجنائية بالمشاركة مع "هيئة اليونيسيف" عام ٢٠١٩.
- **وزارة الداخلية:** تفعيل بروتوكول التعاون بين وزارة الداخلية والمجلس عام ٢٠١٨، لتدريب ضباط الشرطة وتوعيتهم حول الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر، بالمشاركة مع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وذلك لزيادة وعي ضباط الشرطة بقضايا الإعاقة وحقوقهم ودعمهم.
- **وزارة التنمية المحلية:** أصدر وزير التنمية المحلية قراراً بإلزام جميع المحليات على مستوى الجمهورية، وذلك؛ لتفعيل الكود الهندسي للإتاحة والتيسير لذوي الإعاقات، في جميع المجالات الحكومية والتقنية والاجتماعية والسياسية عام ٢٠١٩، ووضع مجموعة من المقترحات التنفيذية لعرض المشكلات الحياتية لذوي الإعاقة وأفضل السبل لعلاجها.
- **وزارة القوى العاملة:** عقد بروتوكول تعاون بين المجلس ووزارة القوى العاملة حول تقديم سلسلة من الندوات تحت عنوان (الحقوق الوطنية للاندماج المهني لذوي الإعاقات من التأهيل إلى التشغيل) في أبريل ٢٠١٨.
- **وزارة التربية والتعليم:** أعد المجلس مشروع تكاملي حول "الدمج التعليمي والاجتماعي لذوي الإعاقة مصر ٢٠٢٠/٢٠٣٠" بالتعاون مع الوزارة وتم تنفيذ المرحلة الأولى منه في العام ٢٠١٧/٢٠١٨، ويتم الآن تنفيذ المرحلة الثانية حول "التعليم الدامج" لمساعدة ذوي الإعاقة علي التمكين الثقافي والسياسي.
- **وزارة النقل:** تم عقد بروتوكول تعاون – عام٢٠٢٠– بين المجلس ووزارة النقل؛ بهدف نشر ملصقات توعوية على جميع وسائل النقل العامة حول الحقوق المجتمعية لذوي الإعاقات في مصر.

➢ **وزارة التضامن الاجتماعي:** عقد بروتوكول تعاون بين المجلس ووزارة التضامن الاجتماعي لحل المشكلات الاجتماعية والثقافية والسياسية لذوي الإعاقة التي يحيلها المجلس إليها، ومخاطبة وزيرة التضامن الاجتماعي بشأن عمل تعديلات جوهرية في اللائحة التنفيذية لقانون التأهيل باعتبار "القزامة" من ضمن فئات ذوي الإعاقة.

➢ **وزارة الشباب والرياضة:** عقد بروتوكول تعاون بين وزارة الشباب والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تنظيم عدد (٧) ورش عمل بغرض عمليات التثقيف والتنمية السياسية لذوي الإعاقات، من الفترة ٢٠١٩ إلي ٢٠٢٥ بجميع محافظات مصر، وبمشاركة أكثر من (٤٠٠٠) شخصًا من ذوي الإعاقة، وعدد (٢٢) دورة تدريبية لإعداد كوادر وقيادات سياسية من ذوي الإعاقة، في (٢٢) محافظة مصرية، وقد تم تدريب أكثر من (١٣٠٠) شخصًا من ذوي الإعاقة، وجميع من تلقى هذه التدريبات هم من الكوادر الشبابية بنسبة (٤٠%).

➢ **وزارة الإسكان:** تم الاتفاق بين المجلس ووزارة الإسكان على تخصيص نسبة (٥%) للأفراد الذين يعانون من إعاقات دائمة –شقق، وأراضي، ومدافن– في المدن العمرانية الجديدة، وعلى مستوى الجمهورية، وتيسير إجراءات الحجز والتقدم، وتحديث السياسيات الاسكانية التي تخص ذوي الهمم.

➢ **وزارة الخارجية:** ساهم المجلس مع وزارة الخارجية المصرية في إعداد "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢٠"، من خلال أعضاء اللجنة العليا لحقوق الإنسان بالمجلس، وبالتعاون مع وزير الخارجية، والاستعداد التام للرد على جميع استفسارات الجهات الدولية مثل "الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وهيئات الأمم المتحدة"، بالإضافة إلى إعداد تقرير حول؛ مدى تطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الانسان وتقديمها للأمم المتحدة.

➢ **وزارة الصحة والسكان:** قام المجلس بتبادل المعلومات اللوجستية مع وزارة الصحة المصرية؛ حول الاعتبارات الاستراتيجية الواجب إتباعها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، تجاه أزمة كورونا العالمية، كما قام المجلس بالتنسيق مع وزارة الصحة بوضع تصور طبي؛ حول إنشاء مراكز للتدخل المبكر، وتدريب القائمين على الشؤون الصحية، بالمخاطر التي قد تحيط بذوي الإعاقة، وأفضل السياسات المتبعة للحفاظ على الصحة العامة لذوي الإعاقة في مصر، مع ضمان تطبيق الشروط الطبية وفقاً لاستراتيجية ضمان وصول الحق لمستحقيه.

➢ **وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** عقد بروتوكول تعاون لمدة (٥) سنوات بدءاً من عام ٢٠٢٠ إلى العام ٢٠٢٥ بين وزارة الاتصالات و(دار الوثائق المصرية، مكتبة الإسكندرية، ومؤسسة جايكا اليابانية) حول تحويل بعض المطبوعات الثقافية والسياسية والأمنية إلى نسخ مسموعة، وإعداد تطبيق إلكتروني لتحويل لغة

الإشارة إلى نصوص مكتوبة، والمساعدة في توظيف المخرجات المعلوماتية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً واجتماعياً.

- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:** شارك ممثلي المجلس مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبعض الخبراء الدوليين التابعين "لمنظمة الإسكوا" في لقاء دولي تحت عنوان "سبل تقييم الإعاقة" عام ٢٠٢٠.
- **وزارة السياحة والطيران:** قدمت وزارة السياحة مبادرة تنشيطية تحت عنوان "التمكين الترفيهي والسياحي لذوي الإعاقات في مصر" بالتزامن مع اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة بدءاً من العام ٢٠١٦.
- **المجلس القومي للمرأة:** قدّم المجلس القومي للمرأة مبادرة بعنوان "يلا نحميها ٢٠١٩"، ونظّم عدد من الأنشطة الثقافية والسياسية والاجتماعية لمناهضة العنف ضد المرأة، وخصوصاً المرأة ذات الإعاقة، مع توقيع بروتوكول تعاون بين المجلسين من أجل تمكين المرأة المعاقة اقتصادياً وسياسياً، في ضوء برامج التنمية الشاملة، ولتعزيز وحماية حقوقها وكرامتها في المجتمع المصري.

ب) منظمات المجتمع المدني (الرؤية الاستراتيجية المدنية ٢٠٣٠: دعم، مساعدة، حماية):

جدول (١٦) يوضح رأي العينة في التوجه الجديد للمجتمع المدني تجاه الحقوق السياسية لذوي الإعاقة.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	تدعم	%	تدعم إلى حد ما	%	لا تدعم	%
السياسات الجديدة للمجتمع المدني تجاه حماية الحقوق السياسية لذوي الإعاقة	٢	%١٣.٥	٩	%٦٠	٤	%٢٦.٥
المجموع (١٥)						%١٠٠

تشير عينة الدراسة بنسبة (٦٠%) أن منظمات المجتمع المدني في مصر تدعم –إلى حد ما– حقوق ذوي الإعاقة، بما يتناسب مع توجهات استراتيجية مصر ٢٠٣٠، عبر ابتكار أدوات جديدة لضمان حقوق ذوي الإعاقات السياسية، مثل: تدريب قيادات الأحزاب المصرية على سبل دمج ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار الحزبي، بالإضافة إلى تحديث لائحة الجمعيات الأهلية في عام ٢٠٢٠ لممارسة دور أكثر فاعلية لتعزيز دورهم السياسي، مع تبنّي سياسات مدنية وإقليمية ودولية تهدف إلى مقاربة الحقوق السياسية لذوي الإعاقة، والبدء في تفعيل الاتفاقية الدولية لحقوق الإعاقة في المجال العام المصري، مع اتجاه المجتمع المدني إلى عقد شراكات حقوقية جديدة مع الحكومة المصرية والقطاع الخاص لمساندة حقوق ذوي الاعاقة، بالإضافة إلى، تقديم انتقادات حقوقية لرصد الانتهاكات التي يتعرض لها أصحاب الإعاقات في مصر، مع تعزيز التقارب مع وسائل الإعلام الخاصة والحكومية، لعرض قضاياهم ومشكلاتهم على المسؤولين، وتخفيف حدة الاتجاهات السلبية السائدة في المجتمع تجاههم، مع تقديم

تقرير سنوي للمجلس والدولة بالصعوبات التي يتعرضون لها إزاء قضايا الإعاقة.

شكل (٩) يبين موقع ذوي الإعاقة من منظمات المجتمع المدني المصري في ضوء الاستراتيجية الجديدة ٢٠٣٠.

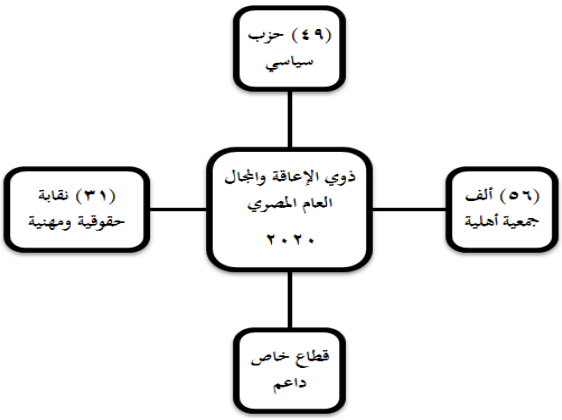

الجمعيات الأهلية (تعاون ورعاية):

تشير عينة الدراسة إلى قيام الجمعيات الأهلية–الفاعلة في مجال الإعاقة– بحشد كل إمكاناتها نحو دعم ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، في ضوء التوجه الوطني ٢٠٣٠، فقد شهدت الجمعيات المصرية طفرة غير مسبوقة في أعدادها والتي وصلت إلى (٥٦) ألف جمعية أهلية طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي لعام ٢٠٢٠، حيث يهتم (٣٠%) من هذه الجمعيات بقضايا الإعاقة وحقوقهم المجتمعية والسياسية، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، نحو تنفيذ استراتيجية التنمية والرعاية والحماية. وفي هذا الإطار قدمت وزارة التضامن دعم نقدي للجمعيات الداعمة لقضايا الإعاقة بمبلغ مالي يصل إلى (٦) مليار جنيه، لدعم أكثر من (مليون ونصف معاق)، كما تستكشف الجمعيات الأهلية المعنية بالإعاقة في مصر القيود المحتملة والمعوقة لتنفيذ سياسات الدمج ٢٠٣٠ لتعزيز حقوقهم الديمقراطية، مع إعادة صياغة بعض الخطط المناصرة لهويتهم وحقوقهم أثناء سعيهم للمواطنة الكاملة. فضلاً عن ذلك؛ أشارت المفردة (٨) من عينة الدراسة بالقول؛ "إنه لا ينبغي أن يُنظر إلى طموحات وخطط الجمعيات الأهلية في مصر على أنها دواء سحري من شأنه إنهاء السياسات والممارسات التمييزية ضد أصحاب الهمم، بسبب تأثير العديد من الحواجز المدنية والمجتمعية".

النقابات (النقابة العامة لأصحاب الإعاقة "تحت التأسيس"):

ألمحت عينة الدراسة إلى الدور المهم للنقابات المصرية في دعم ذوي الإعاقة، والذي تمخض عنه التوجه إلى إنشاء نقابة لأصحاب الهمم، تكون داعمة لهم في المجال الحقوقي والثقافي والسياسي، لتضم ما لا يقل عن (١٢) مليون شخص، وهدفها العام؛ حماية حقوق ذوي الهمم في ضوء قانون ٢٠١٧، وخطة ٢٠٣٠، والدستور المصري لعام ٢٠١٤، وبهدف إنشاء كيان نقابي يمثلهم محلياً ودولياً، ولحمايتهم من الفقر والمرض والعوز، والسعي لتحويلهم إلى أشخاص فاعلين في الحياة السياسية المصرية، منتجين ومبدعين وقادة رأي وصناع قرار، والسعي الحثيث إلى تغيير نظرة المحيطين عنهم، بالإضافة إلى حمايتهم عند مواجهة المشكلات، وحصولهم على معاش نقابي يحفظ كرامتهم عند بلوغهم عمر الستين، والتوجه نحو عقد بروتوكولات التعاون المحلية والدولية

للنهوض بهم ومساندتهم، للدفاع عن حقوقهم السياسية المهدورة.

٧ الأحزاب السياسية (محاولة تأسيس أول حزب سياسي لذوي الإعاقة في مصر):

أشارت عينة الدراسة إلى أن (عدد ليس بالقليل) من الأحزاب المصرية –فاعل– في مجال حماية الحقوق السياسية لذوي الإعاقة، ومدافعاً عن حقوقهم في عمليات التصويت والترشح وتقلد المناصب العامة في الدولة، ولأهمية الدور الحزبي في حياة الأشخاص – أشارت عينة الدراسة إلى– توجه مجموعة من مناصري حقوق ذوي الإعاقة في مصر إلى إنشاء أول حزب سياسي تحت مسمى (الأمل والإرادة) ولكن بسبب بعض الحواجز القانونية والدستورية تم رفض الحزب عام ٢٠١٤، إلا أنه ومع وجود مبادرات رئاسية داعمة لحقوقهم السياسية في رؤية مصر ٢٠٣٠، تجدد الأمل في تأسيس الحزب وإشهاره فور استكمال إجراءات التأسيس، والحصول على جميع الموافقات الحكومية، فالمخطط لهذا الحزب أن يكون شاملاً لكل طوائف المجتمع من ذوي الهمم، وضاغطاً على الحكومة للحصول على حقوقهم المدنية والسياسية، وتقديم ندوات تعريفية بالثقافة والتنمية السياسية، وأسس المشاركة في صنع القرار السياسي، في ظل التحولات السياسية الراهنة، تحت رعاية كبار الخبراء السياسيين للعمل على دمجهم، وتحقيق مبدأ المساواة للجميع، في ظل مؤسسات سياسية قادرة.

⇦وتقترب نتائج المحور الثالث المتعلق باستراتيجية "بناء مؤسسات رسمية ومدنية فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة لذوي الإعاقة"، مع ما توصل إليه "جوليان ووكر Julian Walker" في دراسته بعنوان (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) والتي أوضح فيها أن العديد من الدول ومنظمات المجتمع المدني رحبت باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري المصاحب للاتفاقية، حيث تعتبر هذه الاتفاقية مهمة للعديد من الأسباب أهمها؛ أن الغرض منها هو أن تكون بمثابة وسيلة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز أو تهميش، في ظل مؤسسات رسمية ومدنية قوية وفاعلة، كما أنها آلية مهمة للمجتمع الدولي للاعتراف وإعادة التأكيد على الحاجة إلى حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مناحي الحياة (Julian Walker, 2013). وتظل الاتفاقية بمثابة حجر الأساس للطريقة التي تم صياغتها بها، واعتمادها وتوقيعها، فلم يتم الانتهاء منها فحسب –في وقت أقل من أي معاهدة سابقة لحقوق الإنسان، وأنها تلقت عددًا قياسيًا من التوقيعات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة– بل تم التفاوض عليها بمشاركة العديد من الكيانات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والدولية وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

"تقييم الاستراتيجية الرابعة: فرص التعلم مدى الحياة للجميع"

(التعليم والتثقيف الجيد كعامل مساند لتأهيل ذوي الإعاقة سياسياً):

جاءت استجابات عينة الدراسة حول التساؤل التالي: ما أبرز المبادرات والبرامج المقترحة من قبل الحكومة المصرية لتدريب وتأهيل ذوي الإعاقات سياسياً وفقاً لرؤية ٢٠٣٠؟ وقد عبرت عينة الدراسة عن تصورها حول أبرز هذه المبادرات التثقيفية من خلال الجدول التالي، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (١٧) يوضح رأي العينة في التوجه التعليمي والتثقيفي والتدريبي لتأهيل ذوي الإعاقة سياسياً.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	تدعم	%	لا تدعم	%
التعليم	٩	%٦٠	٦	%٤٠
التثقيف	٨	%٥٤	٧	%٤٦
المجموع (١٥)				

أفاد (٦٠%) من عينة الدراسة أن مؤسسات التعليم في مصر تدعم التوجه الاستراتيجي للدولة، بهدف تعزيز الدمج التعليمي والسياسي لذوي الإعاقة، ولتحسين حياتهم المعيشية في ظل عمليات التنمية المستدامة المرتكزة على التعليم الشامل، دون إقصاء لأية أسباب صحية أو اجتماعية، ولأن الدولة المصرية تدعم تعليم الفتيات والشبان من ذوي الإعاقة بشكل مجاني ومنصف، لتحقيق نتائج تعليمية وتدريبية فاعلة، تؤهلهم لمعرفة حقوقهم السياسية طبقاً لرؤية ٢٠٣٠، كما تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى ضمان تكافؤ الفرص التعليمية وحصولهم على التعليم المهني والتعليم العالي بشكل ميسور وجيد، حيث تسعى الاستراتيجية الجديدة إلى تنمية المهارات التقنية والمهنية والسياسية لشغل الوظائف العامة لذوي الإعاقات، كما تسعى الاستراتيجية الجديدة إلى تدريب ذوي الاعاقات وتعليمهم ثقافة السلام والمواطنة واللا عنف واحترام التنوع الثقافي بحلول العام ٢٠٣٠، ولتحقيق هذه الغايات تسعى الحكومة المصرية متمثلة في وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي إلى بناء مرافق تعليمية تراعي الظروف الصحية لذوي الإعاقة، ورفع مستوى المرافق والبنية التحتية، وتهيئة البيئة التعليمية بشكل فعال ومأمون وخالي من العنف. بينما تشير (٤٠%) من عينة الدراسة؛ إلى وجود صعوبات تنظيمية، في قيام مؤسسات التعليم المصري بعمليات التأهيل والتدريب السياسي لذوي الإعاقات، وذلك لأسباب عديدة منها؛ الافتقار إلى المدرسين المؤهلين سياسياً، سوء أوضاع العديد من المدارس، نقص الإمكانيات والبرامج التأهيلية في الجامعات، ضعف الفرص أمام ذوي الإعاقات خصوصاً أبناء الريف، العزوف عن الاستثمار التعليمي وتقديم المنح التعليمية للمعاقين، عدم تقديم ورش عمل تأهيلية للمدرسين، بالإضافة إلى تدني حالة البنية التحتية لآلاف المدارس، وعدم الاهتمام بالتثقيف والتعليم السياسي لهم.

أ) التعليم (كعامل مساعد على الدمج السياسي):

كشفت عينة الدراسة أن هناك تحديات تقف أمام ذوي الإعاقة، في فرص التحاقهم بالمدارس وإكمال تعليمهم، الأساسي والجامعي، كما أن أغلب ذوي الإعاقة في مصر من الأميين، حيث يعاني أصحاب الإعاقات من انخفاض في معدلات القراءة والكتابة بنسبة (٥٥%)، بينما يتم حرمان أكثر من (١٠%) منهم من دخول المدارس بسبب إعاقتهم، لذا تسعى الاستراتيجية الوطنية الجديدة إلى تعزيز السياسات التعليمية الوطنية لتحسين وصول المعاقين إلى التعليم بشكل أفضل ووفقاً للاتفاقيات الدولية، ووفقاً للدستور المصري الذي ينص على الحق في التعليم، وتوفير الحماية من التمييز على أساس الإعاقة ودعم المؤسسات التعليمية المصرية مالياً بزيادة تصل إلى (١٧%) عن الوضع الراهن، وذلك عبر آليات جديدة وضعتها وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم كما يلي؛ وضع سياسات وخطط وطنية جديدة لضمان حصول ذوي الإعاقة في مصر على التعليم الجيد والشامل والتدريب والتأهيل، ضمان تعزيز قدرات صانعي السياسات التعليمية على المستوى الوطني وتدريبهم على آليات التواصل مع ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية، تأهيل المؤسسات التعليمية لتكون بيئة مواتية لذوي الإعاقات مكانياً وتكنولوجياً، مع وضع عدد من البرامج والندوات والمؤتمرات في الخطة الدراسية للمدارس والجامعات للتأهيل السياسي والثقافي، بالإضافة إلى تحديث علم "أصول التدريس" ودمج مقررات التثقيف السياسي، وفقاً لعمليات تحديث المقررات الدراسية ٢٠٣٠، مع تحفيز المجتمع المدني للمشاركة في عمليات التعليم الشامل، وأخيراً؛ المتابعة والمراقبة على تنفيذ عمليات التخطيط السياسي والاجتماعي لطلاب المدارس والجامعات بما يتوافق مع دمج ذوي الإعاقة سياسياً واجتماعياً.

ب) عمليات التثقيف السياسي (التنمية الثقافية المستدامة):

أفادت غالبية عينة الدراسة؛ بأن المجلس يراعي بشكل جيد عمليات التثقيف والتوعية المستدامة لذوي الإعاقة في مصر، بما يتوافق مع خطة ٢٠٣٠، فعلى سبيل المثال أوضح (ح١: بأن المجلس يشارك بانتظام في معارض الكتب المحلية والدولية، مثل معرض القاهرة الدولي للكتاب كل عام، كما نظم المجلس العديد من الندوات التثقيفية والسياسية لدمج ذوي الإعاقة، مثل ندوة "القوى الناعمة في مواجهة التمييز" عام ٢٠١٩ في معرض الكتاب الدولي بالقاهرة، بهدف نشر ثقافة التسامح والتكاتف، كما نظم المجلس بالتعاون مع وزارة الثقافة ندوة بعنوان "حقوق ذوي الهمم من الاستثناء إلى المشاركة والمساواة" في يناير ٢٠١٩ بمشاركة النائب الدكتور/ عبد الهادي القصبي وبعض النواب من ذوي الإعاقات في مجلس النواب، كما شاركنا في العديد من المعارض الدولية للثقافة والعلوم مثل؛ معرض الإسكندرية مارس ٢٠١٩، كما تعاون المجلس مع وزارة الثقافة

حول خطط جديدة لدمج ذوي الإعاقات في القرى المصرية تحت عنوان "قرى سوهاج" في فبراير ٢٠١٨)، (ح٣: وقعنا عدد من الاتفاقات الدولية حول "التثقيف السياسي لذوي الإعاقات" مثل معاهدة مراكش ٢٠١٨ لتمكين ذوي الإعاقة من الوصول المعلوماتي والثقافي والسياسي، كما شاركنا في عضوية اللجنة الوزارية المشكّلة من قبل المجلس ووزارة الثقافة عام ٢٠١٦، لمتابعة المشروعات الثقافية والبرامج المقترحة في ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ورصد مؤشرات وصول ومشاركة ذوي الإعاقة في هذه البرامج والمشروعات الثقافية والسياسية المقترحة من قبل المجلس)، (ح١٤: شارك المجلس في عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة في وضع خطة ثقافية لدمج ذوي الإعاقة، ووضع خطة خمسية لإقامة ورش عمل فنية لذوي الهمم على مستوى جميع المحافظات المصرية وفقاً لخطة التنمية المصرية المستدامة ٢٠٣٠).

⇦وتتفق نتائج المحور الرابع المتعلقة باستراتيجية "التعليم والتثقيف الجيد كعامل مساند لتأهيل ذوي الإعاقة سياسيًا"، مع نتائج دراسة " أناستاسيا لياسيدو Anastasia Liasidou" في دراسته بعنوان (التعليم الشامل وصنع السياسات) حول مدى تقدمنا في سياسات الممارسة التعليمية فيما يتعلق بالتعليم الشامل والدامج لذوي الإعاقة، ويقترح السبل الممكنة للمضي قدمًا، عبر تقديم الأنشطة التي تم استخدامها في الدراسات التربوية لتشجيع الطلاب من ذوي الإعاقة على التفكير العلمي في تجاربهم الخاصة وتمكينهم سياسياً وثقافياً (Anastasia Liasidou, 2012). وهذه الأنشطة قابلة للتحويل إلى سياقات التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم الكبار، حيث يعتبر التعليم الشامل وصناعة سياساته بمثابة مقدمة مثالية لقضية الإعاقة المعاصرة، من خلال إثارة مراجعة نقدية، ودمج طلاب الدراسات التربوية والبكالوريوس والماجستير من ذوي الإعاقة في التعليم والتثقيف السياسي الشامل.

"تقييم الاستراتيجية الخامسة: المساواة بين الجنسين"

(تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة):

يحاول هذا المحور الإجابة على التساؤل التالي: ما الخطط الاستراتيجية الخاصة بتمكين المرأة من ذوي الإعاقة سياسياً والمتضمنة في رؤية مصر ٢٠٣٠ ؟ وما سبل تحقيقها؟ وقد جاءت استجابات عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول (١٨) يوضح رأي العينة في آليات التمكين السياسي المتضمنة في رؤية ٢٠٣٠.

الاستراتيجية ٢٠٣٠	تدعم	%	لا تدعم	%
التمكين السياسي للنساء ذوات الإعاقة	٨	٥٤%	٧	٤٦%
(الهدف الخامس من الاستراتيجية) "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ذوات الإعاقة"				

أشارت عينة الدراسة –بنسبة (٤٦%)– إلى أن النساء والفتيات من ذوات الإعاقة –في المجتمع المصري– لا يزلن يعانين من التمييز والضعف في حصولهن علي التكافؤ في الفرص

الاجتماعية والتعليمية والسياسية، وأنه خلال الفترة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٤) تعرضت النساء ذوات الإعاقة في الفئة العمرية من (١٤-٥١) عامًا لأشكال من التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بنسبة أكبر مرتين عن غيرهن، كما عانين من ضعف التمكين القانوني لحمايتهن من العنف والاضطهاد والتوظيف، بينما انخفضت بعض المظاهر السلبية التي تمارس ضدهن بنسبة (٣٥%) مثل ختان الإناث وزواج القاصرات، وحيال ذلك؛ سعت الاستراتيجية ٢٠٣٠ إلى القضاء تماماً على مثل هذه المظاهر بالتعاون مع المجلس القومي لشؤون الإعاقة، كما هدفت إلى إتاحة الفرص بشكل متساوي في عمليات صنع القرار السياسي، وتنفيذ عدد من القوانين الجديدة التي تتعلق بمساواتهن مع غيرهن في مكان العمل، والقضاء على جميع الممارسات الضارة التي تهدف إلى تميزهن بشكل سلبي على أساس الجنس والإعاقة، كما تنشد الاستراتيجية الراهنة إلي زيادة نسبة التمثيل البرلماني الوطني لهن إلى نسبة (٣٢%) من خلال تخصيص "كوتة" سياسية لهن، كذلك رفع نسبة تقلدهن للمناصب السياسية والوظائف العامة في الدولة المصرية، وتعزيز حريتهن نحو اتخاذ القرار المصيري بنسبة (٥٥%)، بالإضافة إلى العمل على زيادة ميزانية الدولة المصرية حيال مخصصات المساواة بين الجنسين وخصوصاً حيال دعم قضايا الفتيات ذوات الإعاقة.

فيما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٥٤%) إلى أن الاستراتيجية الراهنة تدعم سبل التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة المعاقة، عبر عدة آليات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ مخاطبة مؤسسات الدولة بالحرص على القضاء على جميع أشكال التمييز التي تواجه النساء ذوات الإعاقة مهنياً وسياسياً، وضع خطط سياسية وقانونية للقضاء على جميع أنواع الاستغلال مثل الاستغلال الجنسي والاستغلال السياسي، حرص المؤسسات السياسية والنيابية على تحديث الخدمات العامة والبنى التحتية، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، رفع نسب المسؤولية الوطنية تجاههن، تقديم المجلس القومي لشؤون الإعاقة خطة شاملة بهدف رفع نسب مشاركتهن بشكل فاعل وكامل في عمليات القيادة وصنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية، وعلى قدم المساواة مع غيرهن من السيدات والرجال، تحديث البنية القانونية لضمان وصولهن لخدمات الصحة الإنجابية، عبر برامج عمل دولية وإقليمية في مجال الصحة والسكان والتنمية، القيام بإصلاحات شاملة لعدد من قوانين الحريات مثل؛ قانون حق التصرف في الأراضي والممتلكات والميراث، مع تمكينهن من استخدام التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى اعتماد سياسات وتشريعات قابلة للتنفيذ بهدف النهوض بقضايا المساواة بين الجنسين وخصوصاً السيدات والفتيات ذوات الإعاقة. وعلى سبيل المثال ترى بعض مفردات العينة في هذا الصدد، ما يلي:

شكل (١٠) يبين آليات التمكين السياسي للمرأة ذات الإعاقة في ضوء الاستراتيجية الجديدة ٢٠٣٠.

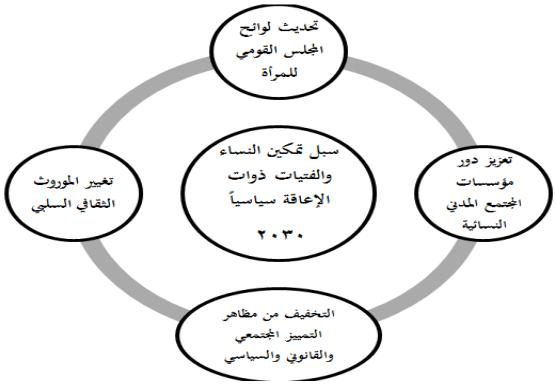

ح(٨): "تعاني النساء ذوات الإعاقة من تمييز مزدوج بسبب حالة الإعاقة والنوع، في ظروف غير مواتية للحصول على حقوقهن، فهن أكثر عرضة خمس مرات للاحتياجات الصحية والاجتماعية والسياسية من الرجال، بينما تزيد بينهن نسبة الأمية ثلاثة أضعاف، وهن أقل نصيباً سبع مرات للحصول على وظائف لائقة عن غيرهن، بينما تنعدم احتمالية تقلدهن لمناصب قيادية وتشريعية ونيابية في مصر".

ح(١٣): "هناك احتمالية ضعيفة من أن تُمكن الاستراتيجية الراهنة، المرأة ذات الإعاقة في سوق العمل والتوظيف بشكل إيجابي، أو تقلدهن لوظائف عامة مثل؛ مشرعة قانونية، أو مسؤولة وطنية، أو رئيسة حزب سياسي، بسبب عدد كبير من الحواجز المجتمعية والقانونية والسياسية التي لا تزال موجودة".

ح(١٥): "تعاني النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مصر من بعض المظاهر السلبية، مثل؛ عدم إتاحة التعليم والتكنولوجيا، وتعرضهن للعنف الجسدي والتنمر، ووجود عدد من العوائق والحواجز البيئية والاجتماعية والثقافية التي تعوقهن، مما يعرضهن للحرمان من حقوقهن السياسية والاجتماعية، فضلاً عن حاجزي النوع والإعاقة، إلا أن الاستراتيجية الراهنة؛ تحاول معالجة هذه القضية، عبر الفرض الإلزامي لتكافؤ الفرص المؤسسي، والمساواة وعدم التمييز ضدهن، خصوصاً التمييز السياسي والقانوني، وعقد عدد من المبادرات الإيجابية التي ضمت أكثر من (٢٠) دولة حول العالم، بشأن التخفيف من القيود، ومعالجة وجهات النظر السلبية عن حقوقهن، مع الوضع في الاعتبار؛ تعزيز السياسات والبرامج التمكينية في مجالات الاستثمار والتعليم واتخاذ القرار، ورفع الوعي المجتمعي باحتياجاتهن، بهدف القضاء على وصمة العار والتمييز السلبي".

⇦وتتفق نتائج المحور الخامس الخاصة باستراتيجية "تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة"، مع نتائج دراسة كلاً من "كارين سولداتيك Karen Soldati، دينيشا ساماراتني Dinesha Samararatne" بعنوان (النساء ذوات الإعاقة كعاملات للسلام والتغيير والحقوق) حول الدور الحاسم الذي تلعبه النساء ذوات الإعاقة في إعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد النزاع المسلح، وذلك؛ من خلال تقديم نظرة نقدية في عمليات تنشيط الدعوة للإعاقة بين الجنسين في بيئة ما بعد الصراع (Karen Soldatic, Dinesha Samararatne, 2020). وتبنّي مفهوم حقوقهن بدلاً من رعايتهن، كونهن لسن مجرد متلقين

للمساعدة، في ظل حملات مناصرة الإعاقة الجنسانية المحلية والدولية.

"الاستراتيجية المقترحة للدراسة الراهنة"

الاستراتيجية السادسة "سبل القضاء على الحواجز والقيود"

(إزالة الحواجز السياسية والتحديات الاجتماعية التي تقيد ذوي الإعاقة):

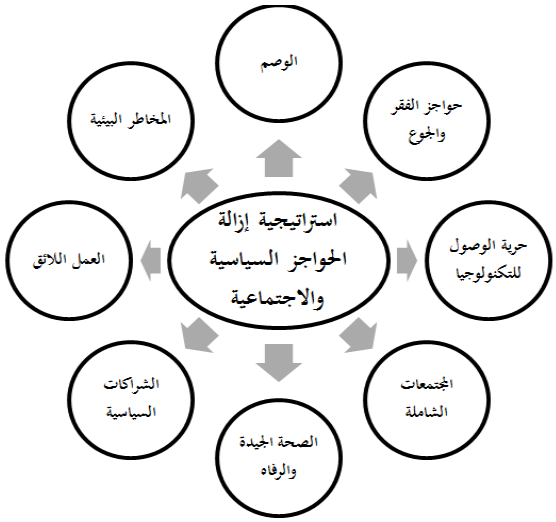

شكل (١١) يبين الاستراتيجية المقترحة للدراسة بهدف إزالة الحواجز من أمام ذوي الإعاقة في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

يقترب المحور الراهن من الإجابة على التساؤل التالي: ما التحديات التي تقف أمام ممارسة ذوي الإعاقة لحقوقهم السياسية؟ وكيف يتم علاجها لتعزيز الممارسة في المستقبل وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠؟ وقد تمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال طرح استراتيجية –جديدة– اقترحتها الدراسة الراهنة، وتم بنائها وتصميمها عبر **خطوتين:**

الأولى: استقصاء بعض الحواجز السياسية والاجتماعية، من منظور عينة من ذوي الإعاقة المنتمين إلى ثلاثة أحزاب مصرية.

الثانية: وضع أطر تنفيذية للقضاء على هذه الحواجز من منظور خبراء المجلس القومي لشؤون الإعاقة في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

جدول (١٩) يوضح رأي العينة في عناصر بناء الاستراتيجية المقترحة للدراسة.

رأي العينة	الأهداف		الوسائل المستخدمة		الجدول الزمني		نقاط القوة (الفرص المتاحة)		نقاط الضعف (التهديدات)		تحليل الفجوات	
	واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	كافي	غير كافي	قادرة	غير قادرة	تقاوم	لا تقاوم	تسد	لم تسد
عينة المجلس (ن=٥)	%٨٠	%٢٠	%٥٥	%٤٥	%٤٨	%٥٢	%٧٧	%٢٣	%٥٣	%٤٧	%٥١	%٤٩
عينة ذوي الإعاقة (ن=١٠٠)	%٧٥	%٢٥	%٥٨	%٤٢	%٤٠	%٦٠	%٦٨	%٣٢	%٥٦	%٤٤	%٧٠	%٣٠

– وقد عبّرت عينة الدراسة عن وضوح أهداف الاستراتيجية –المقترحة– ووسائلها ونقاط قوتها وضعفها، وجدية تحليل فجواتها، إلا أن العينة بشقيها (عينة المجلس وعينة ذوي الإعاقة) أبدت تخوفها من مدى ملائمة الجدول الزمني المقترح، بسبب بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المحيطة بهم في مصر، فيما أتت عناصر الاستراتيجية (المقترحة) على النحو التالي:

- **الهدف الأول: القضاء على حواجز الفقر والجوع لصالح ذوي الإعاقة في مصر:**

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
تقليل الفقر وجوع ذوي الإعاقة	- تصميم برامج تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة - تفعيل دور الإعلام في تغيير الصورة النمطية - إنشاء مراصد لتتبع الفقر والجوع	(٢٠٢٢-٢٠٣٠)	- وجود قاعدة بيانات للأشخاص ذوي الإعاقة - وجود إرادة سياسية لدى القيادة السياسية	- ضعف البنية التحتية في بعض المناطق - انتشار الفقر والبطالة بين ذوي الإعاقة - ضعف برامج التأهيل المهني	- ضعف الوعي المجتمعي بحقوق ذوي الإعاقة - عدم وجود آليات للمتابعة والتقييم

جدول (٢٠) يوضح تحليل الهدف الأول للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(٢): "يوجد أكثر من (١٧٠) دولة لديها خطط واستراتيجيات للقضاء على الفقر الذي يعاني منه أصحاب الإعاقة، وتعد هذه الاستراتيجية المقترحة خطوة مهمة في العمل على تسهيل هروب ذوي الهمم من الفقر ومعدلاته الكبيرة في مصر".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٤٠): "هذه الخطة هادفة؛ لأننا بالفعل نعاني من عدد كبير من المشكلات الاقتصادية في مصر منها؛ ضعف الدخل والموارد، وعدم وجود مصدر دائم للرزق، كما نعاني من مشكلات في سوء التغذية والخدمات الأساسية، واستبعاد من المجتمع، وعدم المشاركة في اتخاذ القرار الاقتصادي، ولا يوجد ما يحمينا من عدم تكافؤ الفرص الوظيفية مع الآخرين".

⊂ الهدف الثاني: القضاء على الوصم -الطبي والاجتماعي والسياسي- لصالح ذوي الإعاقة في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
تمكين ذوي الإعاقة من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في مصر	- تبني قانوني حسي لذوي الهمم من التمييز الوظيفي - تعديل سياسات التوظيف والتأهيل المهني - تأسيس وإدارة شبكات التواصل الاجتماعي - وضع خطة تنفيذية لتوظيف ذوي الإعاقة	(٢٠٢١-٢٠٢٦)	- تعديل قانون ذوي الإعاقة - تطوير وتنمية مهارات ذوي الإعاقة - تشجيع الشباب على مبادرات حلول العمل	- عدم تفعيل القانون - عدم تطبيق القانون - عدم تفعيل الشراكات الدولية والمحلية - عدم تفعيل الإعلام	- نقص وعدم تفعيل القانون - نقص وعدم تفعيل الإعلام - نقص وعدم تفعيل الشراكات الدولية والمحلية

جدول (٢١) يوضح تحليل الهدف الثاني للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(٤): "تتناول هذه الرؤية الأهمية الاجتماعية للنشاط السياسي لذوي الإعاقة، والسعي إلى تغيير المفاهيم الذاتية والمجتمعية الخاطئة، مثل (أن ذوي الإعاقة لا حول لهم ولا قوة)، حيث يتحدى هذا الهدف الافتراضات السلبية للوصم، ونبذ المفاهيم المجتمعية للإعاقة".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٣٢): "بنحلم من خلال هذه الخطة أن تختفي بعض الكلمات من حياتنا اليومية مثل؛ معوق، عاجز، عاهه، مشلول، مكسح، أعرج، أطرش، أخرس، ضرير، منغولي، عبيط، متوحد، قزم، ومبتلى".

⊂ الهدف الثالث: سياسات تمكين ذوي الإعاقة من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
تمكين ذوي الإعاقة من العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في مصر	- تبني قانوني حسي لذوي الهمم من التمييز الوظيفي - تعديل سياسات التوظيف والتأهيل المهني - تأسيس وإدارة شبكات التواصل الاجتماعي - وضع خطة تنفيذية لتوظيف ذوي الإعاقة	(٢٠٢١-٢٠٢٦)	- تعديل قانون ذوي الإعاقة - تطوير وتنمية مهارات ذوي الإعاقة - تشجيع الشباب على مبادرات حلول العمل	- عدم تفعيل القانون - عدم تطبيق القانون - عدم تفعيل الشراكات الدولية والمحلية - عدم تفعيل الإعلام	- نقص وعدم تفعيل القانون - نقص وعدم تفعيل الإعلام - نقص وعدم تفعيل الشراكات الدولية والمحلية

جدول (٢٢) يوضح تحليل الهدف الثالث للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(٣): "هذه الرؤية ستعمل على خفض نسبة البطالة بين ذوي الهمم بنسبة (٦%) مما يساعدهم على تحسين أحوالهم المعيشية، وسيساعدهم ذلك أيضاً؛ في المشاركة السياسية بشكل إيجابي".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة(٦٦): "نفسنا ألا نكون عالة على أصحاب العمل، وألا ينظر لنا أننا نعمل شفقة أو إحسان من أحد، وهو ما تسعى إليه هذه الخطة".

⊂ الهدف الرابع: عقد الشراكات الدولية والمحلية لتحقيق الأهداف السياسية لصالح ذوي الإعاقة في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
الهدف الرابع: تحقيق الصحة الجيدة والرفاه لذوي الإعاقة في مصر:	- تطوير برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة. - توفير خدمات التأهيل الشامل والمستمر لذوي الإعاقة. - توفير الأجهزة التعويضية والمساعدة لذوي الإعاقة. - توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة وأسرهم. - توفير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة لذوي الإعاقة.	(٢٠٢٠-٢٠٣٠)	- توافر الإرادة السياسية لتحسين الخدمات الصحية لذوي الإعاقة. - وجود قاعدة بيانات دقيقة عن ذوي الإعاقة. - وجود شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية. - وجود خطة استراتيجية للصحة.	- نقص الموارد المالية المخصصة للصحة. - نقص الكوادر المدربة في مجال الإعاقة. - ضعف البنية التحتية في بعض المناطق. - مقاومة المجتمع لبعض الخدمات.	- توفير برامج التدخل المبكر. - توفير خدمات التأهيل الشامل. - توفير الأجهزة التعويضية. - توفير خدمات الدعم النفسي.

جدول (٢٣) يوضح تحليل الهدف الرابع للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(١٤): "لتحقيق هذا الهدف؛ يتوجب مواصلة بناء قدرات المؤسسات المصرية المعنية بشؤون الإعاقة، ودعمها من جميع المؤسسات المحلية والدولية، خصوصاً في مجالات: جمع ومعالجة ونشر البيانات، وتحديث المبادئ التوجيهية المحلية والدولية، والاستثمار الدولي والقطري في قضية الإعاقة، وتمكينهم سياسيًا".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٧٣): "الأحزاب المصرية تحتاج لدعم ثقافي دولي، لتتعلم كيف تتعامل معنا كأعضاء حزبيين لنا الحق في الترشح والتصويت وتقلد المناصب السياسية العامة".

الهدف الخامس: تحقيق الصحة الجيدة والرفاه لذوي الإعاقة في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
الهدف الخامس: تحقيق الصحة الجيدة والرفاه لذوي الإعاقة في مصر:	- تطوير برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة. - توفير خدمات التأهيل الشامل والمستمر لذوي الإعاقة. - توفير الأجهزة التعويضية والمساعدة لذوي الإعاقة. - توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة وأسرهم. - توفير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة لذوي الإعاقة.	(٢٠٢٠-٢٠٣٠)	- توافر الإرادة السياسية لتحسين الخدمات الصحية لذوي الإعاقة. - وجود قاعدة بيانات دقيقة عن ذوي الإعاقة. - وجود شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية. - وجود خطة استراتيجية للصحة.	- نقص الموارد المالية المخصصة للصحة. - نقص الكوادر المدربة في مجال الإعاقة. - ضعف البنية التحتية في بعض المناطق. - مقاومة المجتمع لبعض الخدمات.	- توفير برامج التدخل المبكر. - توفير خدمات التأهيل الشامل. - توفير الأجهزة التعويضية. - توفير خدمات الدعم النفسي.

جدول (٢٤) يوضح تحليل الهدف الخامس للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(٨): "للوصول إلى هذه الغاية يجب وضع سياسات وقوانين تحمي حقوق ذوي الإعاقات الصحية والإنجابية، وإتاحة المرافق الطبية مجاناً، مع تدريب العاملين في قطاع الصحة للتعامل اللائق مع ذوي الإعاقة، والسرعة في إنشاء آلية جديدة لرصد وتقييم هذه الاستراتيجية بشكل مؤسسي".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٤٤): "نعاني من أمراض صحية عديدة فضلاً عن إعاقتنا الدائمة، ومن هذه الأمراض، السكر والضغط والسمنة وهشاشة العظام، ونأمل أن تراعي هذه الاستراتيجية حل المشكلات الصحية بشكل جاد".

الهدف السادس: سياسة دمج ذوي الإعاقة في المدن والمجتمعات الشاملة والمستدامة في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
الهدف السادس: سياسة دمج ذوي الإعاقة في المدن والمجتمعات الشاملة والمستدامة في مصر:	- تطوير برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة. - توفير خدمات التأهيل الشامل والمستمر لذوي الإعاقة. - توفير الأجهزة التعويضية والمساعدة لذوي الإعاقة. - توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لذوي الإعاقة وأسرهم. - توفير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة لذوي الإعاقة.	(٢٠٢٠-٢٠٣٠)	- توافر الإرادة السياسية لتحسين الخدمات الصحية لذوي الإعاقة. - وجود قاعدة بيانات دقيقة عن ذوي الإعاقة. - وجود شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية. - وجود خطة استراتيجية للصحة.	- نقص الموارد المالية المخصصة للصحة. - نقص الكوادر المدربة في مجال الإعاقة. - ضعف البنية التحتية في بعض المناطق. - مقاومة المجتمع لبعض الخدمات.	- توفير برامج التدخل المبكر. - توفير خدمات التأهيل الشامل. - توفير الأجهزة التعويضية. - توفير خدمات الدعم النفسي.

جدول (٢٥) يوضح تحليل الهدف السادس للاستراتيجية المقترحة.

-رأي مفردة من عينة المجلس(٦): "يجب أن يشمل هذا الهدف أنشطة اجتماعية أخرى مثل؛ حرية استخدام الموارد العامة كالنقل والمكتبات، والتنقل داخل المدن الجديدة، وتلقي الرعاية الصحية المناسبة، وإقامة العلاقات الاجتماعية، والاستمتاع بالأنشطة اليومية الأخرى".

-رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٥٣): "نتمنى أن تشمل هذه الخطة المتعلقة بتطوير المدن -لاستيعابنا دون متاعب- بعض التسهيلات مثل: توفير منحدرات بدلاً من الدرجات، ومرافق دورات مياه مناسبة، وتوفير

الأجهزة والتقنيات المساعدة، ووسائل نقل مكيفة، والحصول على كافة الخدمات التعليمية والرعاية الصحية دون تهميش، وتوفير ظروف عمل آمنة، وبيئة سكنية خالية من الملوثات الصناعية".

⊂ الهدف السابع: حرية وصول ذوي الإعاقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
"حرية وصول ذوي الإعاقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"	- رفع وعي ذوي الإعاقة بتكنولوجيا ومزاياها. - إشراكهم في رفع تطور تكنولوجيا المعلومات - دعمهم في صناعات تخصص تكنولوجيا المعلومات - وضع سياسات وتشريعات تضمن حقهم معلوماتيا	(٢٠٢٢-٢٠٣٠)	- التنسيق الفني بين الوزارات الرئيس الرقمي - الدعم الحكومي لتطوير الرجيات المفتوحة. - رفع الموازنة المالية للتحول الرقمي الشامل للجميع.	- صعوبات الوصول الأكاديمي والمعلوماتي. - ارتفاع تكلفة الوصول للإنترنت. - ضعف الهندي التوجيهية للنفاذ الأكاديمي.	- فجوة استخدام الإنترنت بالمقارنة مع الأخرين - فجوة الكلفة والأسعار - فجوة التعامل مع الأجهزة الرقمية بدون تأهيل

جدول (٢٦) يوضح تحليل الهدف السابع للاستراتيجية المقترحة.

–رأي مفردة من عينة المجلس(١٥): "لتفعيل هذه الخطة، يجب في البداية رفع كفاءة البنية التحتية (الرقمية) في مصر، وإنشاء العديد من المصانع المهتمة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي".

–رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (٢١): "محتاجين من هذه الخطة المقترحة، أن تراعي السرعة الكبيرة في تطوير برامج الأجهزة مثل جهازي؛ المحمول والكمبيوتر، بشكل لا يجعلنا نلاحق هذا التطوير، وللأسف هذا التطوير لا يراعي قدراتنا الجسدية، في كثير من الأحيان، وأيضاً مشكلة الأسعار الغالية جداً للأجهزة المعدلة".

⊂ الهدف الثامن: حماية ذوي الإعاقة من المخاطر البيئية والصدمات والكوارث في مصر:

الهدف	الوسائل المستخدمة	الجدول الزمني	نقاط القوة (الفرص المتاحة)	نقاط الضعف (التهديدات)	تحليل الفجوات
"حماية ذوي الإعاقة من المخاطر البيئية والصدمات والكوارث"	- دمج ذوي الإعاقة في برامج الاستجابة للكوارث. - تطوير سياسات الطوارئ لتراعي ظروفهم. - رفع وعيهم بشأن خطة إدارة المخاطر. - تأهيلهم لأوقات الصراعات والمواجهات المحلية.	(٢٠٢٢-٢٠٣٠)	- سعي الدولة لدعمهم في الأعمال الإغاثية - دعمهم في جهود تعافي ما بعد الأزمات والكوارث. - سياسة الدولة لدعمهم في العمل الإنساني والاستجابة.	- أغلبهم معرضون للخطر أثناء الكوارث بشكل أكبر. - عدم وجود خطة شاملة للكوارث. - إلتفاتهم أثناء عمليات الإخلاء والدعم.	- فجوة خدمات الإعاقة أثناء الطوارئ الإنسانية. - فجوة المراحل المبكرة للكوارث والصراعات - فجوة تقييم عناصر الكوارث والأزمات وتقييمها.

جدول (٢٧) يوضح تحليل الهدف الثامن للاستراتيجية المقترحة.

–رأي مفردة من عينة المجلس(٥): "سيتم اختبار هذه الخطة وقت مواجهة الأخطار والكوارث المناخية والبيئية، وقدرتها على تحقيق التكيف المجتمعي مع المخاطر، وحسن إدارة أزمات ذوي الإعاقة ومشكلاتهم وقت الطوارئ والصراعات".

–رأي مفردة من عينة ذوي الإعاقة (١٢): "إن التلوث المناخي العالمي والمحلي هو السبب غير المباشر في استمرار إعاقتنا، ولابد من أخذ مشورتنا عند تخطيط أي سياسة بيئية".

⇦وتتفق نتائج المحور السادس الخاصة بالاستراتيجية المقدمة من الدراسة الراهنة تحت عنوان "إزالة الحواجز السياسية والتحديات الاجتماعية التي تقيد ذوي الإعاقة"، مع رؤية كلًا من "باربرا أرنيل Barbara Arneil، ونانسي هيرشمان Nancy Hirschmann" حول أن علماء السياسة قد فشلو في تكريس اهتمام أكبر للإعاقة وحواجزها الاجتماعية والسياسية، على الرغم من انتشارها وأهميتها بالنسبة لمسائل السياسة

المحلية، في ظل فرضية أن؛ الإعاقة ليست ذات صلة بالنظرية السياسية فحسب، ولكنها ضرورية لتمييز الافتراضات الإقصائية –والقدرات الفعلية– التي تقوم عليها مفاهيم مثل العدل والحرية والمساواة (Barbara Arneil, Nancy J. Hirschmann, 2016). وعند وضع هذه الافتراضات في الاعتبار، يتعين على المنظرين السياسيين إعادة تعريف المواطنة والمفاهيم الأساسية داخل السياسة لتكون أكثر شمولاً لهويات المعاقين، مع الوضع في الاعتبار حدود المواطن المستقل العقلاني، بالإضافة إلى؛ توضيح كيف أن الإعاقة تقدم منظورًا جديدًا للمشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وإظهار مخاطر الاستبعاد المتعمد لهم على مصداقية الليبرالية السياسية الحرة.

تاسعاً: مناقشة نتائج الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة الراهنة؛ عبر تقييمها للاستراتيجية الأولى في الخطة القومية للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، تحت عنوان (الحد من عدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة)، أن الأشخاص ذوو الإعاقة معرضون بشكل أكبر لمخاطر عدم المساواة والفقر، لذا جاءت هذه الخطة الدولية لتسريع التقدم في أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، خصوصاً الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً، في ضوء سياسات الدولة وإجراءاتها، فضلاً عن تعزيز العمل المحلي لتسريع التنفيذ، مع السعي إلى توفير الوصول الشامل إلى مساحات سياسية أرحب للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تعزيز القدرة على إزالة العقبات التي تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع نطاق الدمج وإمكانية الوصول إليهم عبر المدن والمجتمعات المحلية لجعل الإدماج والتمكين السياسي لهم حقيقة واقعة وللجميع. بالإضافة إلى تزويد الحكومة المصرية والجهات الفاعلة؛ بالمعرفة لمساعدتها على المضي في هذا الاتجاه، في ظل ما تعانيه الحكومة ومؤسساتها المعنية حاليًا من تحديات متعددة في الحد من عدم المساواة. حيث يشير "مارتن ايانور Martin Ayanore" إلى أن عدم المساواة بين ذوي الإعاقة وغيرهم، قد أصبح تحديًا حاسمًا في عصرنا وعقبة حاسمة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا فقد تم إدراك الحاجة إلى تسريع الخطوات نحو الحد من عدم المساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها، واستجابة لهذه الحاجة، فقد دعا "مارتن" إلى فهم أنواع ودوافع عدم المساواة في سياقات واسعة عبر المجموعات والأفراد، وكذلك المجتمعات والدول، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيق هذا الاتجاه، في ظل أهداف التنمية المستدامة، مع إشراك أصحاب المصلحة في إجراءات الإصلاح السياسي، وإشراك قطاعات متنوعة ومعالجة الفجوات بين السياسة والتنفيذ، لتسهيل النهوض بأهداف التنمية المستدامة (Martin Ayanore, Et al, 2020). وفي ظل ما يواجهه الأشخاص ذوو الإعاقة –وهو المصطلح

المفضل لدى المجتمع المصري– من وصمة العار والتمييز الذي قد يمنعهم من الحصول على فرص متساوية في التعليم والتوظيف والرعاية الصحية وغير ذلك، وتأتي هذه الدراسة؛ بهدف دعم "مجتمعنا ليكون أكثر مساواة وعدالة" من خلال اتخاذ إجراءات سياسية للنهوض بالأهداف العالمية، والدعوة إلى تكافؤ الفرص وتحسين الوصول إلى الموارد ووضع حد للتمييز نيابة عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

بينما تناولت الاستراتيجية الثانية تحليل سبل تعزيز (الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة)، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن فرصة المشاركة في الحياة السياسية لذوي الإعاقة هي من صميم معنى العيش في مجتمع ديمقراطي، وبناءً على ذلك، فإن الحق في المساواة السياسية، راسخ بقوة القانون الدولي والوطني، والمنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما فسر هذا التقييم مدى قدرة الأحكام القانونية والسياسية والإدارية على تمكين ذوي الإعاقة من حقوقهم السياسية أو منعهم منها، بالإضافة إلى آليات تحديد الحق في المشاركة السياسية لذوي الإعاقة في المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وطرق احترامها وحمايتها وتعزيزها وتنفيذها من قبل المؤسسات المصرية الرسمية والمدنية. حيث توصل "بيتر جيبليسكو Peter Gibilisco" في دراسته (سياسة الإعاقة: الحاجة إلى مجتمع عادل يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة) إلى حق ذوي الإعاقة في المشاركة في جميع أشكال النشاط السياسي في مجتمعهم، بما في ذلك كونهم أعضاء في الأحزاب السياسية، وحضور الاجتماعات العامة، والاتصال بالمسؤولين المنتخبين، والحاجة إلى تعديلات مستمرة للسماح لهم بالتمتع بحقوقهم السياسية على قدم المساواة مع الآخرين، بالرغم من استمرار وجود تحديات كبيرة أمام إعمال حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية، فلا تزال هناك عقبات قانونية، مثل القيود المفروضة على حق التصويت لبعض الأشخاص ذوي الإعاقة، والفجوات بين وعد القانون والسياسة وتنفيذها الفعلي –على سبيل المثال في بنية مراكز الاقتراع أو المواقع الإلكترونية المغلقة، حيث تحد هذه الحواجز من فرصهم في تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات التي تشكل حياتهم اليومية (Peter Gibilisco, 2014). وإن معالجة هذه التحديات غدت أمر ضروري لزيادة شرعية المؤسسات العامة المصرية، وخلق مجتمع أكثر إنصافًا وشمولية للجميع.

فيما فسرت الاستراتيجية الثالثة سبل تحقيق (مجتمع العدالة للجميع؛ وبناء مؤسسات رسمية ومدنية فاعلة وخاضعة للمساءلة وشاملة لجميع المواطنين)، عبر معالجة قضية الإعاقة في ضوء العدالة الاجتماعية، وبالمقاربة مع نظرية "نانسي فريزر"، حول مفهوم العدالة السياسية، كمبدأ توجيهي، والتي تناقش فيها قضية الإعاقة باعتبارها منظور ضروري لفهم وتعزيز العدالة الاجتماعية، فعلى الرغم من تجاهلها –في كثير

من الأحيان- من قبل المفكرين النقديين والنشطاء الاجتماعيين، إلا أن تمحيصها يتم في ثلاث استراتيجيات بارزة، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية؛ الأولى في ظل الظروف الرأسمالية: من خلال التمكين المهني، والثانية المحيط الثقافي: من خلال رفع الوعي المجتمعي؛ والاستراتيجية الثالثة التمكين السياسي: من خلال تعزيز الديمقراطية الوطنية وربطها بالديموقراطية العابرة للحدود، عبر الاتفاقيات والمنظمات الدولية (Teodor Mladenov, 2016). فالمجتمع لا يكون عادلاً إلا عندما يوفر دعمًا مناسبًا لذوي الإعاقة، وعندما لا يوصمهم، ولكنه يدرك أن الجميع يعتمدون على بعضهم البعض، وأن لهم رأي في السياسات التي أثرت عليهم.

كما عُنيت الاستراتيجية الرابعة بتقييم (فرص التعلم مدى الحياة للجميع: التعليم والتثقيف الجيد كعامل مساند لتأهيل ذوي الإعاقة سياسياً)، وآليات تكامل السياسات وتعميمها، والبحث تحديدًا في كيفية تحسين ظروف ذوي الإعاقة، سواء داخل المؤسسات التعليمية والتثقيفية أو خارجها، وذلك؛ لوضع تصور لسياسة الدولة وتنفيذها، في إطار سياسي ديموقراطي، ولفصل طبيعة وتأثيرات الممارسات السياسة المحيطة بالتكامل التعليمي والتثقيفي، الهادف لدعم ذوي الإعاقة سياسياً. حيث يشير "جيليان فولشر Gillian Fulcher" في دراسته بعنوان (النهج المقارن لسياسة التعليم والإعاقة) إلى أن التطورات التكنولوجية السريعة التي ميزت العقود منذ منتصف القرن التاسع عشر قد أعطت مجالًا كبيرًا لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة تعليمياً وتثقيفياً وسياسياً (Gillian Fulcher, 2015)، وذلك؛ في ضوء ثلاث قضايا رئيسة وهي؛ التكنولوجيا التمكينية، والانتقال الديموقراطي والرقمي، والشمولية لجميع الأشخاص، خصوصاً ذوي الإعاقة.

في حين؛ تناولت الاستراتيجية الخامسة تقييم آليات (المساواة بين الجنسين: تمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة سياسياً)، في ظل ما تعانيه المرأة المصرية من ذوي الإعاقة، من قصور في حقها المتساوي والاندماجي في المجتمع، بسبب آليات التهميش المنهجي والبنائي، مما حد من قدراتها في الوصول إلى التعليم والصحة والحماية بشكل أكبر، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والمعلوماتية، وكذلك نسبة مشاركتها في العمليات السياسية وصنع القرار، فلا تزال المرأة تمثل أقلية من صناع القرار في مصر، فضلاً عن هشاشة الاعتراف الوطني بمساواة المرأة من ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية والتمثيل السياسي، والذي يعد المفتاح الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة. كما كشفت الدراسة الراهنة ضعف "التوازن بين الجنسين" ووضعت الحلول والبدائل الاستراتيجية لتعزيز ذلك، وحددت عدد من العوائق وطرائق مواجهتها، مثال ذلك؛ عدم تفعيل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بشكل أفضل، ووجود ثغرات كبيرة في الالتزامات بقضية النوع الاجتماعي، والمساواة وتمكين النساء والفتيات من ذوي الإعاقة. فقد وجهت "هيئة الأمم

المتحدة" عام (٢٠٢١) إلى أهمية قضية (القيادة والمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة) وأقرت بأن بعض النساء ذوات الإعاقة قد لعبت دوراً بارزاً في المجال العام، رغم التحديات والعقبات، بالإضافة إلى دورهم التحويلي في القيادة السياسية، كما وضعت –الهيئة– مجموعة من الإجراءات التي قد تسترشد بها الدولة، تجاه تمكين المرأة من ذوي الإعاقة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها (سيداو) ، وتأييد حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، والدعوة إلى إزالة الحواجز أمام مشاركتها في جميع حقوقها السياسية والاجتماعية، وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، كمقياس للتقدم نحو المساواة بين الجنسين (UN Women Headquarters, 2021). وقد لا يتأتى ذلك؛ إلا من خلال (كُوتة) للنساء ذوي الإعاقة في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية، وعبر التنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بهدف دعم العمليات الانتخابية الشاملة والمشاركة السياسية للنساء ذوات الإعاقة لتسهيل تمكينها مستقبلاً.

أخيراً، وضعت الدراسة الراهنة؛ استراتيجية "مقترحة" بهدف التخفيف من الحواجز والقيود، وإزالة الحواجز السياسية والتحديات الاجتماعية التي تُقيد ذوي الاعاقة؛ وقد تكونت هذه الاستراتيجية من (ثمانية) محاور أساسية وهم؛ حواجز الفقر والجوع، الوصم الطبي والاجتماعي والسياسي، العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف السياسية، الصحة الجيدة والرفاه، المدن والمجتمعات الشاملة والمستدامة، حرية الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحواجز المخاطر البيئية والصدمات والكوارث، في ضوء الأهداف العامة لخطة التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. وقد توافقت الاستراتيجية المقترحة مع أحدث تحليل استراتيجي في هذا الإطار لكلٍ من "ميتزي والتز Mitzi Waltz، أليس شيبرز Alice Schippers" عام (٢٠٢١) بعنوان (المعوقون سياسياً: الحواجز والعوامل الميسرة التي تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية داخل الاتحاد الأوروبي"، والتي أشارت إلى أن الحواجز القانونية والإدارية والاجتماعية والبيئية؛ لا تزال تمنع بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة من المشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الآخرين، وهذه الحواجز تتعلق بما يلي: القيود القانونية لحق التصويت لدى بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يعانون من إعاقات نفسية واجتماعية أو ذهنية؛ وحواجز العمليات الإدارية المرهقة التي يتعذر الوصول إليها والتي يمكن أن تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حق التصويت؛ وبعض الحواجز الاجتماعية مثل الوصم والتمييز، والتي يمكن لها أن تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم في الممارسة السياسية (Mitzi Waltz, Alice Schippers, 2021). فضلاً عن العثور على ست فئات من الحواجز والعوامل التيسيرية مثل: الشبكات، والتوظيف والتوجيه، والموارد (المال والوقت والطاقة)، والتسلسل الهرمي

للإعاقات، وإمكانية الوصول إلى الفضاءات والأنشطة السياسية، والقوانين والسياسات العامة.

"توصيات الدراسة"

"تعزيز أهداف التنمية السياسية المستدامة في مجال الإعاقة"

- تطبيق الاستراتيجية المقترحة للدراسة الراهنة بشأن إزالة الحواجز، بعد العرض والدراسة الرسمية.
- رفع الحواجز القانونية والإدارية والاجتماعية أمام مشاركة ذوي الإعاقة سياسياً.
- السماح بالوصول إلى إجراءات وتسهيلات العمليات السياسية وفقاً للاتفاقيات الدولية بشأن الإعاقة.
- توسيع فرص المشاركة في الحياة السياسية والعامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو وصم.
- زيادة الوعي المجتمعي حول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمكين السياسي.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر لتقديم المبادرات والسياسات في مجال مناصرة ذوي الإعاقة.

"قائمة المراجع"

1) Albadri, Fayez, Nasereddin, Yacoub Adel (2019); ***Strategic Thinking, Planning, and Management Practice in the Arab World***, Advances in Logistics, Operations, and Management, USA, IGI Global, P 277.
2) Allison R. Fleming, et al (2017); ***Disability and Vocational Rehabilitation in Rural Settings: Challenges to Service Delivery***, Germany, Springer.
3) Anastasia Liasidou (2012); ***Inclusive Education, Politics and Policymaking***, Contemporary Issues in Education Studies, UK, A&C Black.
4) Barbara Arneil, Nancy J. Hirschmann (2016); ***Disability and Political Theory***, UK, Cambridge University Press.
5) Carol J. Haddad (2019); ***Ungendering Technology: Women Retooling the Masculine Sphere***, London, Routledge, P 13.
6) David Booth (2016); ***Strategy Journeys: A Guide to Effective Strategic Planning***, Advances in Logistics, UK, Taylor & Francis, P 18.
7) David P. Treanor (2020); ***Intellectual Disability and Social Policies of Inclusion: Invading Consciousness without Permeability***, UK, Springer Nature.
8) Department of Empowerment of Persons with Disabilities (2016); ***Information on Disability Issues***, Thailand, Ministry of Social Development and Human Security, PP 1-5.
9) Derek R. Ford (2019); ***Keywords in Radical Philosophy and Education: Common Concepts for Contemporary Movements***, USA, BRILL, P 203.
10) Erin E. Andrews (2019); ***Disability as Diversity: Developing Cultural Competence***, Academy of Rehabilitation Psychology, UK, Oxford University Press.
11) Evans Oluwagbamila Ayeni (2019); ***Political Development Theory, Its Criticism, And Application***, Nigeria, Federal University Wukari, PP 135-140.
12) Filippo Trevisan (2016); ***Disability Rights Advocacy Online: Voice, Empowerment and Global***

22) Julian Walker (2013); ***The United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities: An Overview***, Canada, Library of Parliament.
23) Julie Smart (2018); ***Disability Definitions, Diagnoses, and Practice Implications: An Introduction for Counselors***, London, Routledge, PP 26-32.
24) Karen Soldatic, Dinesha Samararatne (2020); ***Women with Disabilities as Agents of Peace, Change and Rights: Experiences from Sri Lanka***, Interdisciplinary Disability Studies, UK, Routledge.
25) Les Mayhew (2014); ***Disability; Global Trends and International Perspectives***, 3rd Edition, London, Routledge, PP 16-20.
26) Marianne Nylandsted Larsen, et al (2017); ***Contract Farming and the Development of Smallholder Agricultural Businesses: Improving markets and value chains in Tanzania***, London, Routledge, P 196.
27) Marie Sépulchre (2020); ***Disability and Citizenship Studies,*** Interdisciplinary Disability Studies, London, Routledge.
28) Martin Ayanore, Et al (2020); ***SDG10 – Reduce Inequality Within and Among Countries***, Concise Guides to the United Nations Sustainable Development Goals, UK, Emerald Group Publishing.
29) Melvin J. Dubnick, et al (2020); ***Encyclopedia of Public Administration and Public Policy*** , 5 Volume Set, UK, Routledge, P 691.
30) Ministry of International Cooperation (2016); ***Egypt National Review Report For Input To The 2016 HlPF***, Egypt, Sustainable development goals, PP 41-42.
31) Ministry of Planning Monitoring and Administrative Reform (2016); ***Sustainable Development Strategy: Connectivity,*** Routledge Studies in Global Information, Politics and Society, London, Taylor & Francis.
A. Gayle-Geddes (2016); ***Disability and Inequality: Socioeconomic Imperatives and Public Policy in Jamaica***, UK, Springer.
13) Gillian Fulcher (2015); ***Disabling Policies?: A Comparative Approach to Education Policy and Disability***, Routledge Library Editions: Children and Disability, UK, Routledge.
14) Hector Upegui (2014); ***Disability Management: Trends and emerging strategies***, USA, IBM Cúram Research Institute, PP 1-7.
15) Howard White, et al (2018); ***Improving social inclusion and empowerment for people with disabilities in low- and middle-income countries,*** London, International Centre for Evidence in Disability.
16) https://www.un.org/esa/socdev/enable/faqs.htm.
17) Iain McLean, Alistair McMillan (2009); ***The Concise Oxford Dictionary of Politics,*** (3 ed.), UK, Oxford University Press, PP 390-395.
18) Jan W. Valle, David J. Connor (2019); ***Rethinking Disability: A Disability Studies Approach to Inclusive Practices***, London, Routledge, PP xiii-xv.
19) Jennifer L. Erkulwater (2018); ***Disability Rights and the American Social Safety Net***, USA, Cornell University Press.
20) Joseph E. Trainor, et al (2017); ***Handbook of Disaster Research***, Germany, Springer, P 227.
21) Julia M. Wittmayer, et al (2016); ***Governance of Urban Sustainability Transitions: European and Asian Experiences,*** Theory and Practice of Urban Sustainability Transitions, Germany, Springer, P 101.

Egypt's Vision 2030, Egypt, ANDP, P 13.

32) Mitzi Waltz, Alice Schippers (2021); ***Politically disabled: barriers and facilitating factors affecting people with disabilities in political life within the European Union***, Disability & Society, Volume 36, UK, Routledge.

33) Niklas Altermark (2017); ***Citizenship Inclusion and Intellectual Disability: Biopolitics Post-Institutionalisation***, UK, Routledge.

34) Peter Gibilisco (2014); ***The Politics of Disability: A Need for a Just Society Inclusive of People with Disabilities***, Canada, CCB Publishing.

35) Phnom Penh (2012); ***EAC Strategic Plan on Gender, Youth, Children, Persons with Disabilities, Social Protection and Community Development (2012-2016***), East African Community, Cambodia, Disability Action Council, PP 1-11.

36) Rannveig Traustadóttir,et al (2018); ***Achieving Disability Equality: Empowering Disabled People to Take the Lead***, Volume 6, Issue 1, Iceland, Social Inclusion, PP 1-5.

37) Regine Guevara (2018); ***THE Empowerment of Women And Girls With Disabilities Towards Full and Effective Participation and Gender Equality***, New York, UN Women, PP 7-39.

38) Roz Price (2018); ***Strengthening participation of people with disabilities in leadership roles in developing countries***, Helpdesk Report, UK, Institute of Development Studies, PP 2-7.

39) Stephen Thompson (2017); ***Disability prevalence and trends***, UK, Institute of Development Studies, PP 3-18.

40) Teodor Mladenov (2016); ***Disability and social justice***, Volume 31, Disability & Society, UK, Routledge.

41) UN Women Headquarters (2021); ***Leadership and political participation Women with disabilities***, USA, UN Women.

42) United Nations Publications (2019); ***Disability and Development Report: Realizing the Sustainable Development Goals By, for and with Persons with Disabilities***, USA, UN, PP 31-220.

43) Valerie Dowling (2016); ***Women's Political Empowerment, Representation and Influence in Africa: A Pilot Study of Women's Leadership in Political Decision-Making***, USA, International Republican Institute (IRI), PP 5-17.

44) Wayne C. Bradley (2017); ***Handbook of Data Center Management: Second Edition***, USA, CRC Press, P 11.

45) World Health Organization (2011); ***World Report on Disability***, Nonserial Publication Series, Switzerland, World Bank, PP 20-59.

٤٦) بوعلام، موايسي: **حماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في القانون الدولي لحقوق الانسان**، مجلة الفقه والقانون، ع١٧، صلاح الدين دكداك، المغرب، مارس ٢٠١٤.

٤٧) **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:** إحصائية ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر،٢٠١٧.

٤٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: **تقارير تعدادات القضية السكانية**، الإصدار ١٧، القاهرة، ٢٠١٧.

٤٩) خوجه، عادل، وآخرون: **مستوى الرضا عن الحياة لدى المعاقين حركيا الممارسين للنشاط الرياضي**، المجلة العلمية العلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية،

مج١٥، ع٢، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – معهد التربية البدنية والرياضية، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٨.

٥٠) الديب، محمود نور الدين قبيصى: **المساندة الاجتماعية كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياة المعاقات حركيا: دراسة مطبقة على مركز التأهيل الشامل للفتيات المعاقات حركيا بأسيوط**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية ، ع١٤، جامعة الفيوم – كلية الخدمة الاجتماعية، مصر، ٢٠١٩.

٥١) رقبان، نعمة مصطفى، وآخرون: **المشكلات التي تواجه المعاق حركياً وعلاقتها بجودة الحياة**، مجلة بحوث التربية النوعية، ع٤١، جامعة المنصورة – كلية التربية النوعية، مصر، يناير ٢٠١٦.

٥٢) شيحا، إسلام إبراهيم: **حق ذوي الإعاقة في تولي الوظائف العامة بين المساواة والتمييز الموضوعي: دراسة مقارنة**، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع١، جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق، مصر، ٢٠١٨.

٥٣) عاصي، حمدي السيد علي: **إسهامات البرامج الجماعية في تنمية الكفاءة الاجتماعية للمعاقين حركياً**، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٦٠، ج١، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، يونيو ٢٠١٨.

٥٤) عبدالغني، صابر عبدالغني: **الحماية الدستورية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة السياسية**، مجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، ع١٨، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٢٠٢١.

٥٥) عثمان، حسام محمد: **٢٠١٨ عام ذوي الاحتياجات الخاصة: مبادرة الرئيس السيسي**، مجلة التنمية الإدارية، س٣٤، ع١٥٨، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والادارة، مصر، يناير ٢٠١٨.

٥٦) مجذوب، محمد سعيد: **الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، ع٩,١٠، جامعة الجنان – قسم حقوق الإنسان، لبنان، يونيو ٢٠١٦.

٥٧) المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: **تقرير الأنشطة ٢٠١٦-٢٠٢٠**، رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٧٧.

٥٨) المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة: مرجع سابق، ٢٠٢٠، ص ٥٨.

٥٩) مرعي، أشرف، وآخرون: **قانون ذوي الإعاقة ودعم الدولة لحقوقهم وقضاياهم**، مجلة التنمية الإدارية، س٣٤، ع١٥٨، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والادارة، مصر، ٢٠١٨.